

بازدید شد  
۲۶ - ۲۶



بازدید شد  
۱۳۸۲

خطی - فهرست شده  
۴۷۹۷

۹۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حوزة المسائل (استعار) جلد اول

مؤلف: محمد طهرانی

موضوع: فقه

شماره ثبت کتاب: ۹۴۸۹۳

شماره قفسه: ۵۰۵۴

۲ - ۲







[illegible]

وَمَا يَنْتَهِمَا

تحت المجلد  
المجلد الثاني  
الكتاب الأول

[illegible][illegible]































الانت معا واللازم نظير اللفظ و بطلان اللازم و  
معا بطلان الملزوم خلاصة ما ذكرنا من بيننا ما هو  
الوجود باللفظ الانت كونه ممتضا بالانت بصريح  
اجزاء اللفظ هو ضرورة لعدم باللفظ الانت كالممتضا  
بالانت كونه ممتضا بالانت لانها هو ضرورة لعدم  
باللفظ الانت كونه لعدم ممتضا بالانت لا ممتضا  
ممتضا او ضرورة كونه ضرورة اذ لا ممتضا ضرورة  
مما قران واحد اللازم باللفظ الملزوم وتوالت ايضا  
لا يجوز ان يكون وجوده الممكنا امورا متخلفة  
في الحان سواء كانت تلك الافراد قايمة بذواتها او  
قايمة بغيرها لانها يلزم قدم احكام جميع اجزاء اللفظ  
اليومين في ذلك وجوده الممكنا المتخلفة خارجا  
يلزم كونه كل واحد منها ضرورة استحقاق الوجود كونه  
الوجود كونه ذاتا له كما هو ثابت انما لا هو ذاتا  
له ضرورة لعدم كونه ضرورة معا باللفظ الوجود

ضرورة الوجود باللفظ الانت و قبيلا انه هو  
الوجود باللفظ الانت لا يجوز له لعدم كونه  
كل واحد منها كونه الوجود انت اذ لا هو ضرورة الوجود  
اليومين من اذ لا هو ضرورة الوجود اليومين كونه الوجود  
اليومين اذ لا هو ضرورة الوجود اذ لا هو ضرورة الوجود  
الا من اذ لا هو ضرورة الوجود اذ لا هو ضرورة الوجود  
لكونه كل واحد منها ضرورة الاحكام قايمة بغيرها  
جميع اجزائه وذلك بسفط وسفط ايضا قبيلا انه هو  
ضرورة الوجود باللفظ الانت كونه ممتضا بالانت  
وايضا قبيلا انه هو ضرورة الوجود ضرورة  
ذاتا له و ضرورة ممتضا بالانت كونه ضرورة الوجود  
من كونه ضرورة الوجود الممكنا المتخلفة  
بنواتها في الحان و احكام بالانت بل كونه ضرورة  
الوجود انت قايمة بغيرها كونه ضرورة الوجود  
وكلما بالانت معا انما كونه بالانت ضرورة الوجود



































هذه بل انك تميز وجوده بغيره ولا يكون له لا تميز  
 الوجود او واجب الوجود وتطاول في معرفة وجوده  
 يكون واجب الوجود بالذات من غير ان يكون له تميز الوجود بالذات  
 واجب الوجود بالذات وذلك يستلزم ان لا يخلو  
 المحال فلا يكون له وجود ممكن بغيره ولا يكون له وجود  
 بالاولوية لانه سواء كانت اولوية وجوده فانه  
 باقتضاؤه وان اوله اقتضاؤه لا في ذاته  
 الممكنة ولا في غيره او يجب ان يميزه لانه لا يكون له وجود  
 ممكن بغيره فانه تقول ان يكون طرف لعدم حال وجود  
 تلك الحصة في ذاته وجودا او مع بقائه تلك الحصة  
 وبقائه تلك الاولوية او لا يجوز فانه كما نرى من غير  
 جواز لعدم بقائه لانه قد عدم المحل لا يميزه الا  
 عدم ما هو عند وجوده في ذاته فواجب الوجود في ذاته  
 جواز عدم المحل حال بقائه عند وجوده وذلك يستلزم  
 جواز تحقق الممكن لانه هو عدم المحل بل لا يكون

سفت وسفوفه لانه لم يميزه طرف لعدم جازا حال  
 بقاء تلك الحصة في ذاته وجودا او بقاء وجوده او بقاء  
 تلك الاولوية في ذاته بل هو الاولوية بقاءه الوجود  
 لانه اذا لم يحل طرف لعدم بقاءه عند وجوده في ذاته  
 الوجود المحل واجب بغيره فاذا كان واجبا بغيره  
 بل هو الاولوية بقاءه الوجود في ذاته لانه الاولوية  
 الوجود لم يميزه الوجود بغيره بل هو الممكن بغيره  
 الاولوية الخارج بقاءه بالذات ما هو المميز به من غير  
 فانه المحل لا يمكن بغيره لم يوجد له فانه لا يكون له  
 يجب لم يوجد بغير الاولوية الخارج بقاءه المحل بغيره  
 وجوده من غير حصة بغيره فانه لا يخلو الوجود  
 بالخارج بغيره الاولوية لغيره لانه الوجود بغيره  
 عند الخارج بغيره ذات المحل محال وجوده لها  
 او لا اولوية بغيره الوجود بغيره ثم او بغيره في ذاته  
 المحل لانه يقال اذا اختلفت عنه وجود المحل بغيره

ويظهر ان  
 وجوده في ذاته  
 والوجود بغيره  
 بقاءه الوجود



جعله بل لم يكن موجودا بل قد وجد الوجود جعله لا يمكن  
 الوجود الواجب بالذات وتعالى عن كل وجود الوجود  
 يمكن واجب الوجود بالذات من غير ان يكون الوجود بالذات  
 واجب الوجود بالذات وذلك يستلزم التلازم  
 المحال فلا يمكن وجود الممكن بعدو الغرض من وجود  
 بالاولوية لذاته سواء كانت اولوية وجوده مانعة له  
 بالنقصا ذاته او بطلان مقتضى ذات لا من حيث ذات  
 الممكنة ولا من حيث غير الواجب ان يقتضيه لانه يمكن وجود  
 الممكن بعدو غير ذاته فتقول بل يجوز طرف لعدم حال وجود  
 تلك الحصة في زمانه وجودا او بقاء تلك الحصة  
 وبقاء تلك الاولوية ولا يجوز فانه كما في زمانه من غير  
 جواز لعدم بقاء الحصة لانه عدم المحل لا يمكن الا  
 عدم ما هو عند الوجود والغرض بقاء جعله الوجود في زمانه  
 جواز عدم المحل حال بقاء الحصة وجوده وذلك يستلزم  
 جواز تحقق الممكن في زمانه عدم المحل بقاء وجوده

سقطت وسقط ذلك لم يكن طرف لعدم جازيا  
 بقاء تلك الحصة في زمانه وجودا او بقاء وجوده او بقاء  
 تلك الاولوية في زمانه بل في الاولوية بقاء الوجود  
 لانه اذا لم يحل طرف لعدم بقاء عند الوجود بل لم يمكن  
 الوجود المحل واجب بقاءه واذا كان واجبا لم يمكن  
 بل في الاولوية بقاء الوجود في قولنا بقاء اولوية  
 الوجود لم يتبع هذا الوجود في بقاءه بل لم يمكن بقاء  
 الاولوية الخارجة ايضا بانبات ما هو الغرض من هذا  
 من المحل لم يجب بقاءه لم يجب ولذا قالوا انما  
 يجب لم يجب وغير الاولوية الخارجة بقاء المحل بقاء  
 وجوده من عند جازية ذاته لا بطريق الوجود  
 بالخروج بطريق الاولوية الخواص بالاعتناء الوجود بقاءه  
 عند الخارج بقاء ذاته المحل المحل وجوده لها  
 اولوية او لغيرها بالاعتناء الوجود ثم اوجبه في غير  
 المقام لانه يقال اذا تحققت عند وجود المحل بقاءها

ويلمح ان الخارج بقاءه  
 وهو في القول بقاءه  
 والوجود بقاءه  
 بقاءه بقاءه











بجانبه شمس نيرانا و تعاقب الحروف الثانية  
شمس الحرف كاسير ان تعاقب الحروف براننا  
و تعاقب الله بينه بحيل الزمان بينهما قدم العالم وجوده  
في غير احوال و هو انه يلازم الاضطرار في الازمان  
في وجوده الواجب بحسب ما هو في وجوده في الازمان  
الزمانية ايضا ام لا فلهذا قال بوقوع الاضطرار قال  
بحديث العالم و قد قال العوالم و قد قال بقوله كما يظهر  
من كتب الملوك و الحرف و كنت الحكمة للواحد و الاوان  
و قد بسطنا الكلام في وجود العالم و قد قدمنا في كتابنا  
المفردة للمعول لاثبات صفات العالم و الاضطرار  
ما سوي ان تعاقب الحروف في وجوده في الازمان  
شدة في الازمان و اثبات لثمة الوجود الازلي لا في  
الوجود الواجب بحسب ما بناه اهل العقول في ذكر  
الدلائل التي ذكرت في اثبات قدم العالم ثم دعونا  
و بينه بواضع الاستدلال في تصنيفه في ذكر حقيقة

مناسبة للمقام فلهذا راد الاطلاع عليها فليدبرها  
**فصل** في اثبات الحروف الثانية لكل كلمة  
بالذات سواء كانت اذنية الوجود او غير متفككة  
لكل كلمة الشيء و اخذنا في اثبات الحروف  
الثانية و لا بأس بمقتضى ما في الاخرى من المودة  
عليها قال الشيخ في الاشارات ان تعلم  
حال الشيء الذي لا يشترط في اعتباره ان يتحقق غيره  
فمن حاله غيره في ذاته بالذات و كل موجود  
غيره في شيء لعدم لو انفراد لا يكون له وجود لو انفراد  
بلا ان يكون له الوجود غيره فانه لا يكون له الوجود  
فمن ان يكون له وجود هو الحرف الثانية و قال  
اخذنا في الفصول المهمة المحلولة لها غرضاتها ان  
ليست لها غرضها ان توجد الامور الازلية الذات  
فمن الامور التي لا يكون لها غرضها في المحلولة  
لا توجد بالذات اليها من الوجود فلهذا

فصل



و آخر من حقها فانه **لا** لا لعل اذا  
 لو خط باعتبار فانه منفردا فليس له الحق للوجود  
 عند ذاته ولا لعدمه لان من ذاته بل يستحق له الوجود  
 الجوزي لعدمه لغيره لا يستحق له الوجود منفردا ووجوده  
 يستحق لعدمه منفردا لعدمه لانه يستحق لعدمه فقط  
 لو انفرد لانه لو انفرد فلا يستحق منه الوجود لعدمه  
 واما من غيره فانه يستحق له الوجود لانه يستحق له الوجود  
 وجوده لعدمه لعدمه منفردا لعدمه لانه يستحق له الوجود  
 اذا الوصف منفردا يستحق الوجود لا الوجود ذلك ايضا  
 فوالجواب لا يحسن له لانه لا يري انه يستحق الوجود  
 ذاته فغيره بل لانه لا يوجد واما غيره لعدمه او مستلزما  
 له وحيث ان يريه لا يستحق له الوجود لعل لعدمه  
 من ذاته اذا الوصف منفردا فليس له الحق للوجود  
 اللازم من ذاته بل يستحق له الوجود وجوده لعدمه واللازم  
 من لا وجود لعدمه فالحق لا يخاف ان لا يريه افراد

لعل له وصفه فانه من حيث هو لا يستحق منه  
 الوجود واللا وجود او لعدمه من ذاته بل يستحق له الوجود منفردا  
 وجوده لعدمه بل يستحق الوجود او لعدمه منفردا لعدمه  
 لعل له الحق للمنفردا بل محض الويل له وجوده فانه لا  
 عدمه من ذاته فيكون له الحق للوجود من غيره فانه لعدمه من غيره  
 لانه يستحق لعدمه فقط او الوجود فقط ولا يريه افراد  
 لعل له الحق لعدمه لعدمه لعدمه لعل له الحق لعدمه  
 فقط ذلك في غير محله اما اوله فانه يريه لانه مستلزما  
 وحيث يريه الافراد واما ثانيا فانه حال وجوده لعل له ايضا  
 لعل له لانه اذا الوجود منفردا يريه اعتبار وجوده لعدمه  
 فلا يستحق الوجود لعل له الوجود فقط فالوجود لعدمه  
 مستلزما له ذلك ولا يختص لاسرهما وبهذا  
 الاختصاص او محسوس قول الغاربا ايضا وهو قول المتهمة  
 لعل له لها غيره فانه لا يريه لعل له لها غيره فانه لا يريه  
 والمحسوس الاختصاص لانه لا يريه لعدمه واما لانه







لها متفاديا على ابيها تفاديا بالذات كما يعرف  
 من كلام الشيخ في علم الكيفية احد الغيبيات متفاديا على  
 الآخر تفاديا بالذات و المتقدم بالذات انما هو لعدم تميز  
 الكيفية بين المتفادين بخلافه لعدم وجوده في ذاته  
 بل لا بد ان لا تفاديا فيجب نهائيه الكيفية وعدم الارتباط  
 و خلوها لعدم الارتباط بغير الربط والارتباط ولا شك  
 في ان لا يربط بالذات المتفاديه كما يفهم من هذا  
 الارتباط فكيف يمكن ان يكونا متفادين في نفس واحد  
 و هو لا يمكن ان يكونا متفادين في نفس واحد  
 و لعدم وجودهم و انما لا يمكن ان يكونا متفادين في نفس واحد  
 من الوجود كما يظهر بالذات المتفادين **في** في بيته  
 الجواب المختصر من كل وجه الاستحاضات المتفاديه  
 لا بد ان لا تفاديا في ذاته و لا تفاديا في غيره  
 باذنه انما الغيبيات المتفاديه **المقدمة** و لا بد ان لا تفاديا  
 لا باعتبار الغيبيات بل باعتبار الذات المتفاديه

١

٢

٣

و ان لا تفاديا في ذاته و لا تفاديا في غيره  
 الا اعتبارا بالذات و لا بد ان لا تفاديا في ذاته  
 كما هو في الخارج للشوب بسبب اعتباره في الوجود  
 لكن في الذات بسبب الجاهل الخافي في ذاته انما يثبت له  
 متفاديا لعدم الجاهل في ذاته و انما يثبت له  
 غير ذلك لعدم الجاهل في ذاته و لا اعتبارا في ذاته مع قطع  
 النظر عن كل ما هو في ذاته و لا اعتبارا في ذاته  
 و انما يثبت له في ذاته و لا تفاديا في غيره  
 فيجب ان لا يكون الجاهل في ذاته متفاديا في ذاته  
 من الوجود و لا تفاديا في غيره الجاهل في ذاته  
 لا بد ان لا تفاديا في ذاته و لا تفاديا في غيره  
 غير الذات و انما يثبت له في ذاته و لا تفاديا في غيره  
 الذات و انما يثبت له في ذاته و لا تفاديا في غيره  
 الا بعد الجاهل في ذاته و انما يثبت له في ذاته  
 ملك الا بعد الجاهل في ذاته و لا تفاديا في غيره



في تلك البرية ثم قد سلب السلب المحض في تلك البرية  
 لتفويضه في ذلك السلب وهو محرم في تلك البرية  
 البرية والذاتيات المتفوض في تلك البرية لعقد ذلك  
 الايجاب المتبادل في ذلك السلب البسيط المحض في تلك  
 التقدير صادق في تلك البرية والاشراك في ذاتها في تلك  
 القول بالاعتناء بالتفويض في البرية كما ذكرنا سابقا فظهر  
 ما بين مشروحي التبع في الامور الخارجة عن الذات  
 الذاتيات لتزويج سلبها في سلبها بتفويضها اذا  
 اخذ ذلك السلب ما يجزئ ذاته في حقيقة الذات  
 في ميرانها كما يتاولا لا كما يتاخر سلب البرية  
 المحروية لان مرجع الامور في سلب وذلك على سلب  
 السلب في ذاتها ولا ذاتيات لان يكون قد توفرت في  
 حيزه في حقيقة سلبها في العتود والكتابة في الحقول منها  
 اوضاع خارجة عن الذات والذاتيات كجسمها كما ذكرنا  
 واما السلب في حقيقة الحقول فيها امورا خارجة عن الذات

والذاتيات فثبت سلبها صادقة في حقيقة سلبها  
 لما جاز في لانه السلب المحض في ذاته او انما هو  
 فالامور بسببها صادقة والاشراك بسببها كما ذكرنا  
 اذا اخذ الانسان ما يجزئ حقيقة سلبها في ذاته  
 من الامور الخارجة عن الذات والذاتيات صادقة  
 في تلك البرية كما مر مشروحي التبع في سلبها في تلك  
 شفع السلب في تلك البرية لا في حقيقة صادقة ولا في تلك  
 الكثرة في تلك البرية لا في سلبها في سلبها في تلك  
 وايضا لو صدق سلبها في سلبها في سلبها في سلبها  
 التفويض في حقيقة سلبها في لانه سلب البرية صادقة  
 في حقيقة سلبها في سلبها في سلبها في سلبها في سلبها  
 لانه صدق سلبها في سلبها في سلبها في سلبها في سلبها  
 الايجاب سلبها في سلبها في سلبها في سلبها في سلبها  
 البرية في حقيقة سلبها في سلبها في سلبها في سلبها في سلبها  
 من سلبها في سلبها في سلبها في سلبها في سلبها في سلبها



السلب بمراد أو أمانا سلب الكثرة في تلك  
 بطريق سلب فهو صادق وبهذا الحفظ جمع  
 الشقة والوتر كما يظهر بانه قوة نظرية السلب  
 الوترية بمراد صادقة والسلب الشقي بمراد كاذبة  
 فلا يصح القول بانه السلب بمراد صادقة كما كانت  
 بعض جهة لها حرية في الحاشية لقديم لا ينشأ  
 فليس يجوز الكثرة مراد بعض استدلنا بغير ضرورة و  
 السلب بمراد صادقة هو السلب الوارد في  
 الوجوب فقط لا في السلب بمراد الشقاء أيضا  
 السلب بمراد السلب الشقي في قوة كالتحيز  
 الكثرة في تلك هذا التوجيه لا يصح كقوله لا ضرورة  
 بخلاف حيث قال في الحاشية انه المنزلة في  
 سلب جهتها من تلك الجهة في جملة احوال السلب  
 جمع المفهومات عنها بهذا الاعتبار سلب في قوله  
 سلب السلب من انما داخل الاشياء أيضا التحفيز

بالسلب الوارد في الوجوب ليس بمراد لا ضرورة  
 الوارد في السلب اذا كانت واقعة في ذاتها  
 يكون صادقة أيضا كالسلب الوارد في الوجوب  
 فلا وجه للتحفيز السلب لصادقة بالسلب الوارد في  
 الوجوب كما في قوله ايضا سلب في المفهومات  
 عنها بهذا الاعتبار في ذلك المنزلة في  
 يتب لها في تلك المنزلة كالاتي والذات لا  
 في ذلك مفهوم السلب ومفهوم السلب ومفهوم السلب  
 السلب وبهذا لا يغير النهاية في مراتب كالاتي والاشياء  
 جميعا امور خارجة عن ذات المنزلة ذاتها لا شئ  
 في مفهوم السلب الوترية او الشقية لا كقوله انما  
 ولا ذاتها المنزلة في مرتبة سلب في قوله  
 المفهومات السلب سواء كانت وترية او شقية  
 المنزلة في مرتبة لانها امور خارجة عنها مفهومات سلبها  
 في ذاتها في هذا المقام ليقال الوجوب بمراد











فترت في القدر الثاني في السير اذا كانت ثابتة  
 في مرتبة ذاتية يكون محسوسا يكون متصفا بالذات بخلاف  
 الاول فانه لا يستلزم الامتناع بالذات كما هو في  
 الحق الاول وهو للمرتبة مرتبة الذات فيكون بعضا  
 ومضافا الى السير في مرتبة الذات فيكون بعضا  
 والا للمرتبة مرتبة الذات لا فيكون له في القدر الثاني  
 من السير كما هو اذا امتدت الحركات فيقولون  
 انه وجود المتكبر بالذات وجودا لا وجودا في ذاته ولا  
 في غيره معلوم انه في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 خارج عن ذاته فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 اذا لاحظت الحركات باعتبار ذاتها في قطع النظر عن كل  
 ما هو اذ في ذاته فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 لما هو في ذاته فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 اذا كانت في ذاته فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 باعتبار ذاتها في قطع النظر عن كل ما هو اذ في ذاته لا في غيره لا في ذاته

مرتبة ٢

فترت في ذات سببها في حينها واذا كانت في ذاتها  
 في مرتبة الذات فيكون محسوسا يكون متصفا بالذات في  
 كانه في ذاته فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 في مرتبة الذات واذا لم يكن له في ذاته فيكون له في ذاته  
 يكون له في مرتبة الذات ليس سببها في حينها واذا  
 كانه في مرتبة مرتبة الذات فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 فما ذكرنا من ذلك في كل مرتبة في الحركات فيكون له في ذاته  
 فيكون له في مرتبة مرتبة ذاتها فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 فيكون له في مرتبة مرتبة ذاتها فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 فيكون له في مرتبة مرتبة ذاتها فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 فيكون له في مرتبة مرتبة ذاتها فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 فيكون له في مرتبة مرتبة ذاتها فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 فيكون له في مرتبة مرتبة ذاتها فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته  
 فيكون له في مرتبة مرتبة ذاتها فيكون له في ذاته لا في غيره لا في ذاته

مرتبة ٢











الهبة من حيث هو و قد مر من خواصه ان ذلك  
 السلب بسيط و لا ينفك بسيطه و هو في  
 و هو الوجود المقتضى بزمه ان يكون المقتضى  
 و لا ينفك بسيطه و هو في هذا المقتضى كذلك كغير  
 نفس المقتضى و سبيل الاصله لا ينفك المقتضى و هي  
 سبيل الوصف المقتضى بزمه ان يكون المقتضى  
 الذات في الوجود المقتضى لا ينفك و لا ينفك  
 الوجود باقيا في طلاقه و هو في المقتضى و هو في  
 بما لا ينفك الوجود المقتضى بزمه ان يكون المقتضى  
 لا ينفك الوجود مطلقا و هو في المقتضى او في الذات  
 لما هو في الذات و ايضا في غير ذلك و هو في  
 بسيطه و لا ينفك بسيطه و هو في المقتضى  
 المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون الوجود  
 المقتضى بزمه ان يكون بسيطه و لا ينفك بسيطه  
 و لا ينفك المقتضى بزمه ان يكون بسيطه و لا ينفك

و ليس كطائفة الا في السلب بسيطه و لا ينفك بسيطه  
 الوجود المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون  
 الذات هو سلب ذلك الوجود المقتضى بزمه ان يكون  
 و لا ينفك بسيطه و لا ينفك بسيطه و لا ينفك بسيطه  
 السلب كذا و اذا نظرنا في كل مكنة بالذات اذا كانت  
 ذاتها في المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون  
 و الوجود بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون بسيطه  
 و اذا لم يكن لها من المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون  
 بل لم يكن لها من المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون  
 بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون  
 تحتها و اذا نظرنا في ذات كل مكنة بالذات بزمه ان يكون  
 المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون  
 المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون  
 و ان كان المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون  
 بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون المقتضى بزمه ان يكون















كانت كثيرتها اذ هي متناهية في الكمالات  
 سواء كانت متناهية او غير متناهية اذا لا يخلو  
 بعون الامجاد فلهذا حكم حكمها حكمها  
 اذ لو عظم باعتبارها في ذاتها قطع لظاهرة العز  
 ليس لها ولا شئ من اجزاء البنية ما من كاسر  
 في العز والوجود في مرتبة الوجود اذ انما الاصل  
 في كل شيء في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 اذ كانت متناهية او غير متناهية في كل جزء  
 من اجزائها في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 كما في ذاتها انما كانت في مرتبة الوجود  
 وليست صفة بل هي صفة باعتبارها في مرتبة الوجود  
 الا في مجموع قطع لظاهرة مجموعها في مرتبة الوجود  
 واذ كانت لا شئ صفة واذ انما بالحق لصفة  
 في كل شئ من البنية في العز والوجود باعتبارها  
 ذات الوجودات في كل جزء من اجزائها ولا شئ

في ذاتها اذ كانت باعتبارها في ذاتها بالحق لصفة  
 ولا شئ صفة بل هي صفة باعتبارها في مرتبة الوجود  
 باعتبارها في ذاتها انما كانت في مرتبة الوجود  
 في كل شئ من البنية في العز والوجود باعتبارها  
 ذات الوجودات في كل جزء من اجزائها ولا شئ  
 في ذاتها انما كانت في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 في كل شئ من البنية في العز والوجود باعتبارها  
 ذات الوجودات في كل جزء من اجزائها ولا شئ  
 في ذاتها انما كانت في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود  
 في كل شئ من البنية في العز والوجود باعتبارها  
 ذات الوجودات في كل جزء من اجزائها ولا شئ



الاثر والاعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل ما هو ذاته  
 حقيقة الوجود والاعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل ما هو ذاته  
 سلب الوجود بغيره في المكنات بالذات  
 ولا يكتسب الواجب بالذات موجودا في سلب الوجود  
 الحين والآن في هذا الحق من حيث الوجود  
 بالذات تمامه ذلك هو الكبرياء في هذا الكلام  
 ساقط عنه بوجه الاعتبار والآن في هذا الكلام  
 فرض حقيقة السلب لا ياتي انه لا فرق بين حقيقة  
 وبين المكنات لكنه سواء كانت متساوية او غير  
 متساوية في حق الوجود واليس في الوجود والاعتبار  
 الوجود بغيره في المكنات والاعتبار في المكنات  
 وبالسلب في المكنات الوجود باعتبار ذاته بالذات  
 بغيره في المكنات الوجود بغيره في المكنات  
 في حكم المكنات والاعتبار في المكنات الوجود  
 ووجه صرف باعتبار الذات كذلك حال الحكم سواء كانت

٢٨  
 الاثر والاعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل ما هو ذاته  
 حقيقة الوجود والاعتبار ذاته مع قطع النظر عن كل ما هو ذاته  
 سلب الوجود بغيره في المكنات بالذات  
 ولا يكتسب الواجب بالذات موجودا في سلب الوجود  
 الحين والآن في هذا الحق من حيث الوجود  
 بالذات تمامه ذلك هو الكبرياء في هذا الكلام  
 ساقط عنه بوجه الاعتبار والآن في هذا الكلام  
 فرض حقيقة السلب لا ياتي انه لا فرق بين حقيقة  
 وبين المكنات لكنه سواء كانت متساوية او غير  
 متساوية في حق الوجود واليس في الوجود والاعتبار  
 الوجود بغيره في المكنات والاعتبار في المكنات  
 وبالسلب في المكنات الوجود باعتبار ذاته بالذات  
 بغيره في المكنات الوجود بغيره في المكنات  
 في حكم المكنات والاعتبار في المكنات الوجود  
 ووجه صرف باعتبار الذات كذلك حال الحكم سواء كانت



متناهی و غیر متناهیها نیز اینها قریه صرف و لیس صرف  
 اما الذوات و لا تفاوت فی شئ من هذا الحکم  
 الواحد و الجید المکانت بر این تکیه وجود المکانت  
 بطریق شمس و بر این تکیه که کف لاند اذا فرغ  
 لند المکانت الموجد غیر متناهی به العین و وجود  
 اجزایها بطریق شمس و تلفیق لند بلا خطا بلکه  
 الجید غیر المتناهی به العین موجد الامتثال و عطف  
 اجزاء الجزائنا به العین موجد الامتثال ايضا  
 حکم حکم الجید الملوخ موجد احوال انها قریه صرف  
 و لیس صرف با حین ذاتها و لا یکنی لیس موجد لیس  
 و جسد له و کذا حکم حکم الاجزاء الملوخ موجد الامتثال  
 لند شئیها لند لند لند لند لند لند لند لند لند  
 کما واحد واحد من تلك الاجزاء قریه صرف و لیس صرف  
 و بالجید نقد مختار الموجد فی المکانت  
 العرفه حکما قال الختم لا یکنی ذات حین لند لند لند

ولادیت سواها ۹

الموجوده فی الخارج و ملک لذات الخافیه اما و انت  
 الجید او ذات خبره من اجزایها متناهی به مختار لند  
 الموجد و انت فی المکانت لند و قد ثبت لند و انت  
 الجید و انت کما خبره من اجزایها قریه صرف و لیس صرف  
 و لا یکنی صرف و لا یکنی فی لند لند لند لند لند لند لند  
 فاعلم للعین و لیس موجد لیس و الله یخبر  
 لند لند لند لند لند لند لند لند لند لند لند لند  
 غیر ذات الجید و غیر ذات اجزایها و یکنی لند لند  
 الموجد و غیر ذاتها و لا یکنی لند لند لند لند لند لند  
 صرف و لا شئی صرف کذات المکانت موجد لیس  
 و جسد لند لند و جسد لند لند لند لند لند لند لند  
 بالذات و لند لند لند لند لند لند لند لند لند  
 ذاتها لند لند لند لند لند لند لند لند لند  
 لند لند لند لند لند لند لند لند لند لند  
 و هو المطلوب و نایمها اثبات الموجد الذات















دبی

40



گمانست منها بر او غیر متناهی و گمانست که او در منها نیز متناهی  
 ملا بحث لا یخبر عنهم الا به فضا هذا الخبر لا یصدق  
 بکسر و انهم متعین باعطاء لال و الاخر متعین باسند  
 و قوله و مع ذلك علم انهم بلا مرجع ایضا و بالجدج ملکت  
 احوال و سواء گمانست منها بر او غیر متناهی و اذ الوصلت  
 بموضوع الاحمال متعین بحکم علی کل وجه منها احوال  
 یکسر خارج یا غیر الوجود و فاقوله و لا یخبر منها متعین الوجود  
 و لا بالاحکام متعین الوجود و فاقوله و کما تمسک بها فمعلوم  
 منها فی بالذات بل لا یخبر لکن منها وجود اذ لا  
 و اما و بل لا یخبر لکن منها وجود اذ لا و اما بالمر  
 مشروط و لا یخبر بوجود غیر بالذات من غیر الوجود و کسر  
 غیر بالذات الا لوجب بالذات فثبت وجود لوجب  
 بالذات و هو المطلوب و بعبارة احرز اول کسب و فاعلم  
 الوجود لغير بالذات و گمانست سلسله الوجود است  
 علی الحکایت احوال غیر متناهی الوجود و بر موصول

۹۳۶

الاشياء بالذات غیر متناهی و بر موصول عالم ملک و ملکوت  
 ثبت برنا بر این امر یعنی اول اثبات لوجب بالذات  
 و هو المطلوب و ثانی اثبات لوجب بالذات لکن  
 کسر وجود سواء گمانست بر او وجود و عین و ثانی اثبات  
 استلزام و سبب لکنها و الاستلزام لوجب  
 بالذات و قوله فاعلم انهم متعین احوال متعین  
 اشتمالها هذا لاین الذی ذکرنا فی سطر و سطر  
 و اما بر این امر و هو ثابت الحکایت لکن علیها  
 کما قرأنا لای لکریه لای و اما بر این احوال استلزام و سبب  
 الاستلزام و الاستلزام لوجب بالذات ایضا کما  
 و فی غیر متناهی اثبات المطلوب وجود ملک بالذات وجود  
 بالحوال و قد ثبت فیما سبق و لکن وجود ملک بالذات متعین  
 یکسر مستند اما عده خارجة عنه و اذ و کسر وجود بالحوال  
 بحکم متعین الوجود بالذات بر الوجود و انعام ثانی  
 انعام ثانی بر این عین و لای یخبر عنهم موصول لکن



۵۰







**والنقص بقول** في اثبات الطلب لا يستلزم ان يفرق  
 بين ايت اعد لنا لغيره والعد الصدري لانه اعد لنا  
 به لا خيرا لانه في حقيقته الرب والعد الصدري به  
 اعد لموجبه الشئ من خارج محض لولها فالعد الصدري  
 خارجي والعد الثاني لغيره غلة فلا يكون لغيره اعد لنا لغيره  
 صدري ولا الصدري بالعد لانه لو صارت اعد لنا لغيره  
 صدري لم يكن غير الشئ موجب له وقد ثبت بطلان  
 ولما اكمل لو صارت اعد الصدري بالعد لانه في حقيقته  
 لا يكون غير الشئ موجب له وقد ثبت بطلان فثبت ان الرب  
 من الواجب بالذات من جميع الوجوه بالذات امر  
 كذا بالذات في مقابل من الواجب بالذات ايضا والى  
 انه لو اوجب بالذات هذه صدري فكلية بالذات من غير  
 ان يكون اعد له صدري هذه بالذات حقيقته والرب  
 اعد الصدري انما يكون بغير احتياج واخراته فان كان غير  
 من خارج اعد له صدري فكلية الرب في الحقائق

الصدري بالرب كذا اعد الصدري بغير احتياج  
 جميع اضراره لانه المحتاج الى المحتاج الى امر اخر حتى الى  
 ذلك الامر لا ضرر له بل كذا اضراره حتى الى اعد الصدري  
 بل اضراره اضراره فكلية الرب كذا حتى الى اعد  
 الصدري بغير احتياج بل كذا اضراره فكلية الرب كذا حتى الى اعد  
 الرب من الواجب والكلية ولا يلزم لها حقيقته ومن  
 كذا لغيره لغيره ولا يلزم ايضا لغيره اعد لنا لغيره  
 غلة صدري لانه اوجب بالذات انما يكون غلة  
 صدري لغيره اضراره ذلك الرب من الواجب  
 لا يلزم اضراره ولا يلزم كذا اضراره بالذات غلة صدري  
 لغيره ايضا والى اعد الى اضراره لغيره بالذات  
 غلة صدري لغيره بالذات غلة صدري لغيره بالذات  
 خارج عنها والى اعد الى اضراره لغيره بالذات غلة صدري  
 وكذا غلة صدري لغيره بالذات غلة صدري لغيره بالذات  
 على وجوده وما في غير وجوده بغيره بالذات غلة صدري

الكلية







[illegible]

فان كان مقاديرها غير متساوية كالأجزاء غير المتساوية  
بالغير المتساوية كالأجزاء غير المتساوية  
واللازم على ما قلنا من ان الأجزاء لا تكون  
وغير متساوية المتساوية ولكن الاستدلال على وجوب تساوي  
أجزاء المركب سواء كانت خارجيا او ذاتيا بان يقال  
كل جزء من أجزاء المركب جزء من الأجزاء المتساوية  
جزءا لا يلزم تحقق الكثير بل واحد وذلك ظاهر من ان  
الأجزاء المتساوية لا يكون لها أجزاء خارجية ايا  
جزء خارجي بل جزء خارجي ايضا او كان كل جزء  
المركب سواء كان مركبا خارجيا او مركبا ذاتيا جزءا  
من الأجزاء المتساوية لانه لا يكون له أجزاء خارجية  
فمنه يلزم ان الأجزاء المتساوية لا تكون لها أجزاء  
خارجية بل كل جزء من الأجزاء المتساوية  
المتساوية لا يكون له أجزاء ذاتية بل كل جزء من  
نوعه حقيقة لا في ذاته وتمام تحقيقه كاشحاصه الخارجيه



























انتهى انما الفصل ليس له جزاء في وجوده الفصل كما في  
 السبب الذي في قوله انما في وجوده الفصل كما في  
 ووجود الفصل هو في وجوده الفصل كما في  
 البرية العقلية في وجوده الفصل كما في  
 الفصل في وجوده الفصل كما في  
 بناه في وجوده الفصل كما في  
 كسب البرية العقلية في وجوده الفصل كما في  
 الفصل في وجوده الفصل كما في  
 بالية المجرى في وجوده الفصل كما في  
 فيكون في وجوده الفصل كما في  
 والاشياء في وجوده الفصل كما في  
 المجرى في وجوده الفصل كما في  
 المجرى في وجوده الفصل كما في  
 ويضاف في وجوده الفصل كما في  
 متفرقة في وجوده الفصل كما في

بالجزء ٩

فلا يصح ان يكون ذات الفصل في وجوده الفصل  
 المجرى في وجوده الفصل كما في  
 البرية العقلية في وجوده الفصل كما في  
 متفرقة في وجوده الفصل كما في  
 المجرى في وجوده الفصل كما في  
 متفرقة في وجوده الفصل كما في  
 ايضا في وجوده الفصل كما في  
 والمجرى في وجوده الفصل كما في  
 بالية المجرى في وجوده الفصل كما في  
 كذا في وجوده الفصل كما في  
 واحد في وجوده الفصل كما في  
 المجرى في وجوده الفصل كما في  
 المجرى في وجوده الفصل كما في  
 المجرى في وجوده الفصل كما في  
 واحد في وجوده الفصل كما في

الجزء ٩































الواجب بالذات ملحوظا باعتبار نفس م قطع النظر  
 عن جرمها و بهذا الاعتبار لا يجوز دخوله تحت مفهوم  
 بالذات اذ الوسط باعتبار نفس م قطع النظر عنه  
 جرمها و اما دخول شيخ الواجب بالذات تحت  
 مفهوم المقتضى بالذات فلا يمكنه باعتبار ملاحظه نفس  
 مفهوم الواجب بالذات و لا باعتبار ملاحظه نفس  
 مفهوم المقتضى بالذات بل يقتضي ان جرمها و عنها هو  
 البراهنه العقيقه كما لا يخفى بل ان شيخ الواجب  
 بالذات مقتضى بالذات في ذاته الواقع ونفسه كما مر و  
 بهذا الاعتبار يتوابع دخوله في المقتضى بالذات ولا يجوز  
 دخوله في الواجب بالذات نفسا بهذا الاعتبار ايضا  
 لم يلزم دخوله في الوسط كجمله المقتضى بالذات  
 كذا لانه البراهنه تدرك بوجوب دخول شيخ الواجب  
 بالذات تحت المقتضى بالذات بحسب الواقع ونفسه كما مر  
 و بوجوب كونه فردا للمقتضى بالذات في الواقع ونفسه كما مر

و باسناد کوفه و الواجب بالثبت گفته لا مطلقا بل  
محبس اوقات فقط حکما و لا یراد ثبت فی تعارضه ایضا  
اینرا از منزه وجود فی الخاب و علیکم تعریفه و یا بگویند وجود  
افراد و گفته معلق بالاخص است و او را و لیکن بالاخص  
الایضا کافی و وجود اراته ایضا نیز بگویند وجود فرد متعلقا  
بالاخص است و او را نیز بگویند که افراد حقا و احاطه  
عنه از ایضا بحسب تعریف معروف و گفته که افراد فی الخاب  
فقط گفته که افراد فی الخاب و گفته و عدم کثر تها فی اول  
شیرینانه که ایضا حدیث بحسب تعریف معروف و قابل تشریح  
باین کترین فی الخاب باعتبار تعریف معروف و قطع انظر  
الامور الخابیه تعریف معروف و سواء که افراد فی الخاب  
کماکان و این اولی که افراد وجود فی الخاب و شایر  
لیست فرد موجود فی الخاب و با کلام عدم اطلاق و الایضا  
اطلاق نظر را نه گفته معروف حدیث انما یفهم مفهوم ما هو  
نفس معروف و قطع انظر عجم الامور الخابیه غیر مفهوم











تجزأ الحق لصحة كغيره بالانفصال عن  
 مع قطع النظر عن جلاءه ولا تفاوته في كونه  
 ملكية بالذات ومفهوم الحق بالذات ومفهوم الواجب  
 بالذات كما يظهر باذية الثبات ولم يتم براسه على  
 نفوس مفهومة واجب الوجود بالذات كذا في حق  
 على كونه بالانفصال عن المفهوم مع قطع النظر عن  
 ما عداه وكيفية تقديره بما كونه كذا في حق تعريف الحق  
 عليه لا البراهنة انما قام على نفوس كذا في حق البراهنة لا على  
 نفوس كذا في حق المفهوم ايضا ولا المارة الا بغيره  
 في نفوس كذا في حق اثبات اوتيرة البراهنة كما لا يخفى  
 عما فر لم يشك في صحة هذه الاشياء فطرانه لا يكون  
 دونا او واثقا مفهومة لموجب بالذات ومفهوم الحق  
 بالذات لانها كذا في ثبوتها كذا في حقها مرارا  
**لا يقال** لم لا يجوز ان يكون المفهوم لموجب بالذات مفهوما  
 كذا في حق الوجود والعدم ايضا كالمفهوم بالانفصال

٥٧  
 احكامه كالمفهوم بالانفصال بل الحق بالذات  
 واجب الوجود ايضا كغير المفهوم بالانفصال  
 احكام فرد موجود ولا فرد معدوم ايضا كغيره كذا في حق  
 واجب الوجود لم لا يجوز ان يكون المفهوم الواجب بالذات ايضا  
 كذا في حق اخرى جليلا ولا يكون له فرد ولا فرد موجود  
 ولا فرد معدوم كغيره كالمفهوم بالانفصال احكامه **لا يقال**  
 فروقا بين مفهومات واجب بالذات وبين مفهومات الانكسار  
 بالانفصال احكامه كغيره كالمفهوم بالانفصال احكامه وهو  
 كذا في حق الانفصال احكامه قد استوجب جمع الوجودات مع  
 الوجودات استوجب الحق للغير لا الحق للاجزاء واما  
 فخصر او يجب بالذات وهو الواجب بالذات فانه  
 لم يغيب جمع الوجودات مع الوجودات كما ينبغي بالانفصال  
 احكامه لان الواجب بالذات انما يكون مستويا لا افراد  
 الحق بالذات وافراد الانكسار بالذات سواء كانت موجودة  
 او معدومة واما افراد الواجب بالذات لم يثبت تحت مفهوم



الواجب بالدين سواء كانت موجودة او معدومة  
 اذ لا يراى اولها ولا يتبعه بوجوب اللاب بالدين  
 فثبت للفراد او لم يثبت تحت الواجب بالدين  
 لان افراد الواجب بالدين سواء كانت موجودة  
 او معدومة لا يجوز ان يراى تحت اللاب بالدين  
 ويضيق المقام انه الحق اذا لاحظ مفهوم الكتاب  
 العام ولو لم يلج الوجب والحدوث بغير علم هذا القول  
 انما للحق في غير صدق مفهوم الكتاب بالحق  
 العام على كثيرين موجودين او على كثيرين معدومين  
 لما في تقدير الصدق على كثيرين تحت في اللاب بالحق  
 العام في مفهوم الواجب بالدين فان كان الحق في  
 غير كثيرين كثر على كثيرين في مفهوم الحق واذا  
 لم يمتنع ان يرد في حق الواجب بالدين في حق  
 ما في مفهوم الحق في مفهوم الحق في مفهوم الحق  
 عند قيام البرهان **في** هذا الكلام مذهب المصنف

الدود المنة

السند في بيان الدين بالدين لا يمتنع ان يراى  
 على انه لا يمتنع ان يراى السند في بيان الدين  
 على ان الكتاب المنه في بيان الدين لا يمتنع ان يراى  
 فلو لم يمتنع السند في بيان الدين لا يمتنع ان يراى  
 ارباب القيمة لا يمتنع ان يراى ان لا يمتنع ان يراى  
 الكتاب بالدين ومفهوم الحق بالدين ومفهوم الواجب بالدين  
 في حق مفهوم الكتاب بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين  
 كثر في مفهوم الحق بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين  
 كثر في مفهوم الحق بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين  
 جميع ما علمنا في مفهوم الواجب بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين  
 الحق في مفهوم الواجب بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين  
 في حق مفهوم الواجب بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين  
 في حق مفهوم الواجب بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين  
 في حق مفهوم الواجب بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين  
 في حق مفهوم الواجب بالدين في حق مفهوم الواجب بالدين



لا لعله وهو موجود الواجب بالذات كما ضرب بتم  
مشرعاً فافهم به المسمى يمكن له ابعاد الاحتمال الوضوئي  
الواجب بالذات من الضروريات لاكتسابه لاكتسابه العام و  
استعماله كغيره ان تمام اوله وزيادات بعضه مما  
بعضه ان انشأت الواجب بالذات بران آخر كما لا  
يخفى على اهل التبحر واما قوله من ان المكتسب لا يمكن  
العام وذكر المكتسب لا يمكن العام فلا بد علياً من  
مستندة في نسبة كذا في هذا العام تقريباً كذا ما  
في روبراند وقد تعرض في الكتب الى ان نسبة بعضه لغيره  
اعم مطلقاً بعضه اعم مطلقاً وبنسبة هذا القاعده يلزم  
انه يكون بعضه المكتسب لا يمكن العام وذلك لان المكتسب لا يمكن  
العام اعم مطلقاً المكتسب لا يمكن الخاص لان كل مكتسب  
الخاص مكتسب لا يمكن العام دون الواجب بالذات  
والمتبادر ان واجباً واحداً تحت المكتسب لا يمكن العام كما مكتسب  
بالاكتساب الخاص واما المكتسب لا يمكن الخاص واما

ابجالتنا

بدره‌ی شادمانی که در آنجا



من جملة اعمال الفقهاء في ترتيب مسائل هكذا  
 كل الامتناع بالامتناع العام لاكتفاء الامتناع الخاص بنا  
 اعمال الفقهاء في ترتيب مسائل هكذا  
 الامتناع مطلقا وكل الامتناع بالامتناع العام  
 بنا بوجوب الامتناع بالامتناع الخاص من جهة الواجب  
 بالابتداء والامتناع بالابتداء واما الامتناع بالامتناع  
 العام فمقتضى الامتناع بالامتناع العام  
 كفاية الامتناع العام في الامتناع بالامتناع العام  
 في جوب اليمين كونه لا يمتنع الا في الامتناع بالابتداء  
 والامتناع بالابتداء والامتناع بالامتناع العام  
 العام لا يمتنع الا في الامتناع بالامتناع العام  
 دون الامتناع بالامتناع العام والامتناع بالامتناع العام  
 سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء  
 يتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء  
 يتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء

المتكفلة  
 وفردية

لا يمتنع بالامتناع بالامتناع العام لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء  
 لوجود الامتناع بالامتناع العام لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء  
 بالابتداء ويتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء  
 ولا يتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء  
 الامتناع بالامتناع العام واما الامتناع بالامتناع بالامتناع العام  
 وحسب هذا لا يتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء  
 بالامتناع العام لوجود الامتناع بالامتناع بالامتناع العام  
 بالامتناع العام لوجود الامتناع بالامتناع بالامتناع العام  
 الكبر لا يتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالابتداء  
 الامتناع بالامتناع العام لوجود الامتناع بالامتناع بالامتناع العام  
 لا يتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالامتناع العام  
 واما الامتناع بالامتناع العام لوجود الامتناع بالامتناع بالامتناع العام  
 واما الامتناع بالامتناع العام لوجود الامتناع بالامتناع بالامتناع العام  
 لا يتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالامتناع العام  
 لا يتكفي في سلب ضرورة اخطائه لوجود الامتناع بالامتناع بالامتناع العام







اذا كان الاعم مطلقا وشيئا اخر مطلقا عن ذلك  
الشيء فنفقضا معا كالمثبته الاعم بمثبته لم المثبته  
الخاصة ونقضه هو الاعم بمثبته الخاصة كما ذكرنا  
يلزم كونه شيئا اخر تحت نفقضا لخاصة مطلقا تحت  
هيئ الاعم مطلقا بما عدا الاعم مطلقا كما انها  
مطلقا غير الاعم لخاصة مطلقا كذا يكون تحت مطلقا  
نفقضا ذلك لخاصة مطلقا ايضا كما هو المفروض واذ كان  
الاعم كذا فلا يكون كذا في نفسه ذلك نفقضا لخاصة مطلقا  
فنفقضا ذلك الاعم والاعم الاعم في نفسه ذلك لو كان  
الاعم بمثبته الخاصة الاعم مطلقا في الاعم بمثبته الخاصة  
يلزم كونه الاعم بمثبته الخاصة مندرجا تحت الاعم بمثبته الخاصة  
الخاصة بما عدا الاعم بمثبته الخاصة الاعم مطلقا  
الاعم بمثبته الخاصة الخاصة والمفروض ان شيئا اخر تحت  
الاعم بمثبته الخاصة الخاصة مندرجا تحت الاعم بمثبته الخاصة  
الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة

من الاعم بمثبته الخاصة الخاصة من الاعم بمثبته الخاصة  
الاعم مندرجا تحت الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
نظرا لانه ما نفقضا في نفسه الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
مطلقا الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
يكون مشروطا بعدم كونه الاعم مطلقا في نفسه مطلقا  
من نفقضا الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
وبما عدا الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
بالاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
بغير الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
بالفروق بينهما وبين الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة  
نفسه بقية الاول ولا ينفقضا الاعم بمثبته الخاصة الاعم بمثبته الخاصة



حکم ابرار علی ما عرض کردیم و این حکم است  
 احکم شاکل موجود و کل معدوم قبل از آنکه  
 لا ممکنه الیها احکام فرد موجود و لا فرد معدوم بلکه  
 کما فی الایض الیک فی مذهبنا عقیده و لا محال الیها لانه  
 لیس عنوانا لموجود و لا معدوم و لایستلزم الیها  
 یک علی موجود و لا علی معدوم و لایستلزم الیها  
 لم یستلزم الیها لیکون استلزام مقتضی اعتبار  
 علی وجهی است به وجهی و فی عقیده ما فی وجهی  
 و نظیر ما ذکر شد از جهت وجود اشیا که کون و کون  
 مذکور شد از جهت وجود اشیا که لایستلزم الیها  
 مذکور بود و لکن عقیده ما نیست از جهت اعتبار  
 علی وجهی است که ابرار بعد از این عقیده و کون  
 باطل است از جهت اینکه است به وجهی و لکن  
 عشر و کما فی مذهبنا عقیده و لکن عقیده ما  
 هذا است و مقتضی است لایستلزم الیها و لا محال

برود و در مذهب ما عقیده ما نیست از جهت اعتبار  
 و مقتضی است لایستلزم الیها و لا محال  
 من الاستحالة الیها لیکون مقتضی اعتبار  
 بدون الاستحالة علی وجهی است به وجهی  
 ابرار عقیده ما نیست از جهت اعتبار  
 ابرار عقیده ما نیست از جهت اعتبار  
 سکون و وجهی است لایستلزم الیها و لا محال  
 اعتبار لایستلزم الیها و لا محال  
 مطلقا اعم مطلقا من غیر مطلقا و لا محال  
 قرأ الاقام **ببینة و کون** سابقا هو الیکون  
 لا یستلزم الیها و لا محال و لا محال  
 سابقا لیکون مقتضی اعتبار  
 الایض فرد الایض فرد موجود الایض فرد  
 و لایستلزم الیها و لا محال و لا محال  
 فرد موجود الایض فرد الایض فرد

و



لا يلزم ان يكون فردا للوجود واللازم ان يكون مركبا  
 واحدا فردا للكثير المتباينين متباينين فيكون فردا  
 احدا للكثير المتباينين متباينين فيكون فردا  
 وقد عرفت ان معيار الاول ليس من خصوص وجود فرد الارز  
 ولما لم يكن الوجود لازما لا اوجب بالذات متعلقا  
 من غير ان يكون الوجود لازما واجبا بالذات فثبت  
 وجود اوجب بالذات وهو المطلوب لنا ان يكون الوجود  
 الارز لا ضرورة لا يجوز ان يكون الوجود لما في فرد فرد  
 معناه ان الارز ليس القابل للحديث العام فيكون الوجود  
 من الوجود معناه ان الارز ليس هذا فيكون افراد الوجود  
 الارز ليس من غير القابل لمقدم العام فيكون افراد الوجود  
 الارز ايضا في الحوادث الزمانية والعلوية بالذات  
 كغير الوجب بالذات واجتماع المتباينين واجتماع  
 اخصا في غير الامور المتغيرة بالذات **فثبت**  
 بولس ان الوجود واللازم ان يكون الوجود

ويرى

ين

متباينين متباينين فليخرج من غير فردا للوجود  
 الارز الوجود في الارز او معناه في فردا  
 الحكي لا يكون الوجود او معناه لعدم اوسط بينهما  
 ولهذا يلزم ان لا يفرق بين الوجود والعدم فيكون  
 يتحقق في الارز الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 بحيث العام هو كونه في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الارز الوجود في الوجود في الوجود في الوجود **قلت** هذا  
 لا يثبت عند القائلين بحديث العام لانه ان كان الوجود  
 انفسا في الوجود بالذات في الوجود في الوجود في الوجود  
 الوجود في الوجود بالذات في الوجود في الوجود في الوجود  
 ذلك انما هو في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 بل فيكون الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 فهو ذلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 كما هو سابقا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 قطع الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

قد



وعدم وجود فرد متفرق الواقع تسببا بمرتب و لا تارة  
الخارج و هو ابرار لعقب و لفتت قد كحا بانق  
الوجود الازلي كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
الذات متناهي في حجبكم ابرار فالحق لا ينفك عن الوجود  
هو كمنه الوجود الازلي كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
جامع للوجود الازلي والاختصاص و متناهي في حجبكم ابرار  
و لا ينفك عن الوجود الازلي كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
بالذات كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
من الامور الخارجة عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
الواجب بالذات و هذا لا ينفك عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
موجود باعتبار الامر الخارج و هو ابرار لعقب و لفتت قد كحا بانق  
اللا ينفك عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
الواجب بالذات و متناهي في حجبكم ابرار فالحق لا ينفك عن الوجود  
باعتبار نفسه و قطع لظنه الامور الخارجة عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص

و الحالك ان ابرار لعقب اخره كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
بالذات كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
و قد ينفك عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
لا ينفك عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
ما ينفك عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
فان الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
بالذات و كذا الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
جزءه و انه كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
كل فرد من افراد كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
و قد ينفك عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
و كذا الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص  
مفهوم كذا لا ينفك عن الوجود كمنه بالذات فاذلته الوجود والاختصاص



















المشهور القام بالثبت الذي صار مضام ذلك المشهور  
ثالث مشهور آخر وراء هذا المشهور القام بالثبت الذي صار  
أولئك المشهور المعروف بالثبوت مشهور المكنى أو مضام في خارجي  
قائم بالثبت ذلك المشهور الآخر بناء على المعروف في المكنى  
أما انضامها بقايا بالثبت ليس المشهور من انضامها  
وكل ما قلنا في المشهور الأول القام بالثبت انضم إلى ذلك المشهور  
المكنى بالثبت فنقولنا هذا المشهور الثاني من المكنى بالثبوت  
وكل ما قلنا في الأول والثاني فنقولنا ان المشهور لم يصر إلى  
أن يغير لهذا بل هو في المكنى بالثبوت غير متغير في المعنى  
في مشهور آخر المكنى بالثبت واللازم طس في المكنى بالثبوت  
وهذا المشهور الثاني ليس في المكنى بالثبوت واللازم طس في المكنى بالثبوت  
بالعدول من اجتماع المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
بقدر المشهور الثاني في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
بالثبت ذات مشهور خارجي غير متغير هو ذاته المشهور  
غير متغير هو اللازم في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت

غير متغير هو اللازم في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
الموجود في الخارج في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
المشهور في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
ذلك المشهور الآخر من المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
غير متغير هو المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
اشخاص غير متغير هو اللازم في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
كذلك المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
بالثبت واما انضامها بقايا بالثبوت في المكنى بالثبوت  
أما انضامها بقايا بالثبوت في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
متغير في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
نقص المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
تفسير المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
قايما بالثبت ويمكن بالثبت في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
بذلك المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت  
نقص المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت في المكنى بالثبوت





ان الشخص القائم بالذات الذي صانها ذلك الشخص المسمى  
 شخص اخر وراء هذا الشخص القائم بالذات الذي صانها  
 ذلك المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 قائم بالذات ذلك الشخص المسمى المسمى المسمى المسمى  
 او ان الشخص المسمى قائم بالذات المسمى المسمى المسمى  
 وكذا قلنا في الشخص المسمى القائم بالذات المسمى المسمى  
 المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 وكذا قلنا في الاول والثاني نقول ان الشخص المسمى المسمى  
 المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 في الشخص المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 وفي الشخص المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 بالذات المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 بقدر الشخص المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 بالذات المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 غيرنا هو المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى

يرتبنا به لانه تعدد الشخص لا يتعدى الشخص  
 بوجوده الخارجي بل هو كجسم واحد والشخص الخارجي تعدد  
 الشخص الخارجي هو تعدد تعدد وجوده الخارجي هو تعدد  
 ذلك الشخص المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 غيرنا هو المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 الشخص المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 كونه يمكن بالذات فلهذا اذا كان الشخص المسمى المسمى  
 بالذات واما الشخص المسمى المسمى المسمى المسمى  
 او اما الشخص المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 متميز في الخارج واما كونه متميزا في الخارج  
 فلهذا يمكن المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 تفصيل المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى  
 قائم بالذات ويمكن بالذات المسمى المسمى المسمى  
 بل هو كجسم واحد والشخص المسمى المسمى  
 تفصيل المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى

في الشخص المسمى











او ليس الجاهل بحقيقة الوجود في علم الوجود  
 موجودا في الخارج و غير ذلك المكنات الموجودة في الخارج  
 ولا كنه في الوجود الجاهل بالخارج و غير ذلك المكنات  
 الموجودة في الخارج ليس كذلك بالواجب بالذات في الوجود  
 بالذات في الخارج و هو المطلوب **فان قيل** هذا البرهان  
 انما يتم على تقدير كونه كذا في الوجود و انما في الوجود و هو كذا في الوجود  
 و كذا في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 المكنة بالذات في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 في الخارج و كذا في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 محسنة بطريق التمسك بالبرهان في الوجود و كذا في الوجود  
 و كذا في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 ما نورد في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 الاقرب بان في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 متحدة اخرى و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 و كذا في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود

١٢  
 كان و انما كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 في الخارج و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 لما نورد في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 له او في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 الجاهل في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 المكنة في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 لا في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 من الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 من الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 الاقرب بان في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 تفاوت بين في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 الجاهل في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 التمسك بالبرهان و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 من الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود  
 خارج النسخ في الوجود و كذا في الوجود و كذا في الوجود







Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

१३॥

[illegible]







و ذاتياتها لا تنسب لذات المعروض ذاتياتها مثل  
 لذات ذات المعروض ذاتياتها من غير علم بحقيقة  
 حقيقة ذلك الوجوه والمعرض لها بحقيقة  
 كذا المعروضين ففرد العلم مثلاً اذا حصل في الذات  
 وتصور الذات بالاشياء بالغيرانية لا ينسب اليها كغيرها  
 ذلك الفرد هو في الذات لا ينسب اليها كغيرها  
 في الذات من غير وجود وجه الذاتيات لذلك الفرد  
 في الذات كخارجية الخارج بلا تفاوت بين المعروضين  
 فكذلك لا يوجد في الخارج دخول امر وحقت العلم في ذلك  
 لا يجوز في الذات من غير الامر وان تحت العلم في ذلك  
 حصول الاشياء بالغيرانية في الذات هو بوجه الذات  
 في كل فرد المعروضين واذا كان الامر كذلك فليست  
 ما هو في العلم حقيقة من غير حقيقة فرد في ذلك  
 حصول في الذات من غير ذلك الفرد في العلم ولا ينسب  
 انما به امر تحت احد غير المنبذين ثانياً



Handwritten signature in Urdu script.

11/11/11

193

8

خارج عن حققت افراد و اما لوجود المرض اما لوجود  
فقد ثبت فاما سواء امر غير متبعض لم يتصور كالمكانات  
و شفا من بعد الحجة غير ذاته و اما مرض العرض فهو  
خارج عن حقيقة العرض الخارج عنه المتحيز عنه غير متحول  
في غير الذات العرض لما ذكره في الاعراض كغير عرضها  
لانها ثابتة بها و لا يثبت بها ما هو ذاتي له بالنظر الى ذاتها  
ذاتها لم قطع لغيره جميع الامور الخارجة به و العرض ليس  
وجودا له بهذا الاستدلال لكونه لا يعدم كونه لغيره ايضا  
بما لا يتصور افراد لانه لوجود ايضا في تعريفه اما ان  
خارج عن حقيقة افراد لانه عرف بالوجود لا في مرضه  
اخر ما ذكرنا الاستدلال لكونه **فان قيل** لوجود المرض  
بغير العرض **قلت** هذا لا يستلزم المرض غرابة كونه  
بما لا يستلزم لوجود العرض غرابة بانه لافراد العرض  
و لكن اخذ في تعريف الجواهر **والثانية** انه العرض خديف  
تعريفه موجود في مرضه فقد اخذ في تعريفه امر غير ثابت











محرم الحرام ۱۲۸۵

[illegible]























جلد اول  
فہرست المآثر  
البحرین

[illegible]

المثل ٩







دارالافتاء دارالعلوم دیوبند



الجوهري هو عرض لاجل البحث لا يكتفي بغيره من الجواهر العرض  
 حيث لا يثبت ذلك الجوهري فلا بد من غيره حيث لا يثبت  
 المشترك بينهما وذلك لعدم مشترك بينهما في الوجود  
 ولما لا يكتفي بهما من الجوهري في الوجود العرضي  
 حتى لا يصح في الحقيقة بالوجود المشترك الجوهري العرضي  
 سفلين وانما قلنا انهما في الوجود مشتركين في الوجود  
 مع الحكم الذي هو ذلك العرض لا يكتفي بغيره من الجواهر  
 اخرى لانها لا يكتفي بها في الوجود الحكمي والوجود  
 لا يكتفي بها في الوجود بل يكتفي بها في الوجود الحكمي  
 وفيما انما يكتفي بها في الوجود الحكمي والوجود  
 بل لا يكتفي بها في الوجود الحكمي والوجود  
 من الجوهري العرضي في الوجود الحكمي والوجود  
 ولا يكتفي بها في الوجود الحكمي والوجود  
 حتى لا يكتفي بها في الوجود الحكمي والوجود  
 والعرضي مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 الجوهري مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 يكتفي بغيره من الجواهر العرضي في الوجود الحكمي

وأيضا له

في الوجود الحكمي مشترك في الوجود الحكمي  
 الجوهري مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 والعرضي مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 الجوهري مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 يكتفي بغيره من الجواهر العرضي في الوجود الحكمي  
 والعرضي مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 الجوهري مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 يكتفي بغيره من الجواهر العرضي في الوجود الحكمي  
 والعرضي مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 الجوهري مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 يكتفي بغيره من الجواهر العرضي في الوجود الحكمي  
 والعرضي مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 الجوهري مشترك في الوجود الحكمي والوجود  
 يكتفي بغيره من الجواهر العرضي في الوجود الحكمي



المحرمات

三



فقط لانه الجبر والعقل وجودهما في نفس واحد  
وجود الجبر والعقل والا نوافه والشخص واحد في الجبر  
فكيف كل واحد منهما كالحركه الوجود الجبر في نفسه الوجود  
لهذا لا يتصور وجود كل واحد منهما الا في الوجود له في نفسه  
لا يمكن ان يكونا في الوجود في نفس واحد لانه الجبر  
يعتبر في الوجود في الوجود ليس وجود الجبر والعقل في الوجود  
وهذا لانه العقل لا يتصور في الاشياء الجبر المتأخره  
في الجبر في نفسه الجبر في نفسه في نفسه بشرط لا ياتي  
الجبر في الجبر في الوجود والا فادله لانه لا يتصور  
من افراد الجبر لانه الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
الجبر في الوجود والا فادله لانه لا يتصور الجبر في الوجود  
وهذا لانه الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
انه لم يتصور الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
جبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
هو الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود

هذا هو الجبر في الوجود

للعقل في الوجود في الوجود وهذا هو الجبر في الوجود  
فقط في الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
المتصور في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
الحكماء او المتصور في الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
وكل واحد منهما في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
والعقل في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
لانه لا يتصور في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
وبالجماع كل علم في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
المتصور في الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
في هذا في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
كل علم في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
فليس في الوجود **فقط** في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
لانه لا يتصور في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
بدرجه في الوجود **فقط** في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود  
لانه لا يتصور في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود الجبر في الوجود

من

في

في















2016-2017

[illegible]



















فقط لغرض وجود اوجه مشترک لغرض لغرض لغرض  
 اوجه مطابقه الحان و محققه الحان و غیر الحان  
 سبب مشترک الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 لغرض وجود اوجه و مطابقه الحان و غیر الحان  
 غرض مشترک سبب مشترک و غیر مشترک  
 بود که لایق و غیر لایق مشترک و مطابقه الحان و غیر الحان  
 لغرض وجود اوجه و مطابقه الحان و غیر الحان  
 و غیر الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 خصوص مشترک الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 لایق و غیر لایق مشترک و مطابقه الحان و غیر الحان  
 مطابقه الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 افراد الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 مشترک الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 اوجه مشترک الحان و غیر الحان و غیر الحان

اینها را در کتاب خود نوشته ام

بودند از اینها لغرض مشترک لغرض مشترک لغرض مشترک  
 بود که لایق و غیر لایق مشترک و مطابقه الحان و غیر الحان  
 لغرض وجود اوجه و مطابقه الحان و غیر الحان  
 سبب مشترک الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 غرض مشترک سبب مشترک و غیر مشترک  
 بود که لایق و غیر لایق مشترک و مطابقه الحان و غیر الحان  
 لغرض وجود اوجه و مطابقه الحان و غیر الحان  
 و غیر الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 خصوص مشترک الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 لایق و غیر لایق مشترک و مطابقه الحان و غیر الحان  
 مطابقه الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 افراد الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 مشترک الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 الحان و غیر الحان و غیر الحان  
 اوجه مشترک الحان و غیر الحان و غیر الحان

اینها را در کتاب خود نوشته ام







في انتماع في مفهوم الوجود مشترك لغوي منها بل انتماع  
 الانتماع انما هو الاستناد الى الوجود بالذات بل انتماع  
 خصوصيات مشتركة بالوجود بالغير ولما لم يكن لغوي  
 بذلك مفهوم مشترك لغوي ولطابق في ذاته  
 متحققا في الخارج في مفهوم الوجود بالذات في الخارج  
 يكون مفهوم مشترك في الخارج بالذات في الخارج  
 غير ان مفهوم مشترك لغوي في الخارج في ذاته  
 يكون لغوي مشترك لغوي في الخارج في ذاته  
 ذات الوجود بالذات في الخارج في ذاته  
 وعسا هذا لا يلزم لان قطار وجودها في مفهوم  
 الوجود العام او وجودها في مفهومها بالذات في الخارج  
 المطلقة مستندة الى وجودها في الوجود في الخارج  
 فطريق ذكرها في مفهومها في الخارج في مفهومها  
 المتعارف لغوي مشترك لغوي في الوجود في الوجود  
 ذكرها في مفهومها لغوي مشترك لغوي في الوجود في الوجود

في انتماع في مفهوم الوجود مشترك لغوي منها بل انتماع

في انتماع في مفهوم الوجود مشترك لغوي منها بل انتماع  
 الانتماع انما هو الاستناد الى الوجود بالذات بل انتماع  
 خصوصيات مشتركة بالوجود بالغير ولما لم يكن لغوي  
 بذلك مفهوم مشترك لغوي ولطابق في ذاته  
 متحققا في الخارج في مفهوم الوجود بالذات في الخارج  
 يكون مفهوم مشترك في الخارج بالذات في الخارج  
 غير ان مفهوم مشترك لغوي في الخارج في ذاته  
 يكون لغوي مشترك لغوي في الخارج في ذاته  
 ذات الوجود بالذات في الخارج في ذاته  
 وعسا هذا لا يلزم لان قطار وجودها في مفهوم  
 الوجود العام او وجودها في مفهومها بالذات في الخارج  
 المطلقة مستندة الى وجودها في الوجود في الخارج  
 فطريق ذكرها في مفهومها في الخارج في مفهومها  
 المتعارف لغوي مشترك لغوي في الوجود في الوجود  
 ذكرها في مفهومها لغوي مشترك لغوي في الوجود في الوجود

في انتماع

في انتماع

في انتماع




١٠٠٠

45.









عندي **أما أولاً** فلا بد لنا من معرفة مفهوم الوجود والعدم عندنا أولاً  
بالذات فهو بالذات لا شيء المفهوم هو محال في العقل  
وكل ما كان في العقل لا يمكن أن لا يتغير فهو وجود  
المحال الذي هو العقل ولا يمكن أن لا يتغير  
المفهوم بالذات غير الوجود بالذات ولا شيء المفهوم  
مفهوم الوجود والعدم عندنا هو محال في العقل  
لكنه محال في العقل أيضاً ذلك وهو محال في العقل  
مفهوم الوجود والعدم أيضاً عندنا هو محال في العقل  
عليه **ثانياً** فلا بد من معرفة مفهوم الذات والشيء  
مع قطع النظر عما عدا ذلك بلا اعتبار بالصفات  
بالذات والشيء المفهوم بالذات لا شيء المفهوم بالذات  
لا شيء المفهوم بالذات لا شيء المفهوم بالذات  
لا شيء المفهوم بالذات لا شيء المفهوم بالذات  
لا شيء المفهوم بالذات لا شيء المفهوم بالذات  
لا شيء المفهوم بالذات لا شيء المفهوم بالذات







بمقام

ابود الخاضع ابو د اقلو و لغو  
شبهه ان ماين ابود لجا لطيفه الخاضع

مصر و بلاد مصر







[illegible][illegible]















12-10-12

1870

三















١٠

2







2/1/11

۹



فصلوں ۴

[illegible]







100

卷















10

120

تبریز  
عبد































كما هو من مستلزمات **فالت** مستلزمات الهوانة لا  
 نزاع في الاستحباب بل هو كالمطبخ كجذبه وكم اوزاد  
 في بعض المواضع لا يجمع الواد فانه قد لا يفسد في موضع ما  
 الطيب في بعض المواضع كما ان الكافور قد لا يفسد في بعض المواضع  
 واخذنا المكنة بالمت فاداننا وقت حشد من الفرد  
 والطيب في حيث لا يتجلى العبد العبد لا يشترط  
 العبد المحب لها وبها لا يكتفي بوضوئه لو كان افرا و لم يوجد  
 المطلق في المكنة بالمت بل في كل طيب موجود المطلق  
 طيب مكنة بالمت وكما ان الافراد المكنة بالمت لا بد لها  
 من فاعلية فذلك الطيب كجذبه المكنة بالمت لا بد لها  
 من فاعلية ايضا لا يشترط ان يكون له فاعلية لا يتجلى في  
 العبد العبد او في حيث لا يتجلى في حيث لا يتجلى بالمت  
 وبهذا الطيب كجذبه المكنة بالمت وبعد هذا افرا و لم يوجد  
 المطلق في المكنة بالمت بل في كل طيب موجود المطلق  
 قطع في افرا و طيب كجذبه الطيب المكنة بالمت فذلك لها

من مستلزمات كجذبه المكنة بالمت  
 فاعلية كجذبه المكنة بالمت فاعلية كجذبه المكنة بالمت  
 في بعض المواضع لا يجمع الواد فانه قد لا يفسد في موضع ما  
 الطيب في بعض المواضع كما ان الكافور قد لا يفسد في بعض المواضع  
 واخذنا المكنة بالمت فاداننا وقت حشد من الفرد  
 والطيب في حيث لا يتجلى العبد العبد لا يشترط  
 العبد المحب لها وبها لا يكتفي بوضوئه لو كان افرا و لم يوجد  
 المطلق في المكنة بالمت بل في كل طيب موجود المطلق  
 طيب مكنة بالمت وكما ان الافراد المكنة بالمت لا بد لها  
 من فاعلية فذلك الطيب كجذبه المكنة بالمت لا بد لها  
 من فاعلية ايضا لا يشترط ان يكون له فاعلية لا يتجلى في  
 العبد العبد او في حيث لا يتجلى في حيث لا يتجلى بالمت  
 وبهذا الطيب كجذبه المكنة بالمت وبعد هذا افرا و لم يوجد  
 المطلق في المكنة بالمت بل في كل طيب موجود المطلق  
 قطع في افرا و طيب كجذبه الطيب المكنة بالمت فذلك لها











اولئك الحجة المتوجهين بالادلة من لفظ الجلال  
 بقية سب طوارق و كذا في قوله تعالى في قوله  
 وفي قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 مرادهم من قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 بل مرادهم من قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 للموجود وكذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 موجود و كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 تقدم في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 لوجه و كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 و كذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 مرادهم من قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 احد الثمانية في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 لو كانت موجودة في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

[illegible]



عنه الصفة اخرى لا بد من معرفة الوجه والاعتناء به  
الوجه بالذات وكيفية معرفة الوجه بالذات  
نظرا في وجهه وبينه وبينه في القول انه لا يمكن معرفة الوجه  
الطريق في معرفة الوجه بالذات في قوله لا بد من معرفة الوجه  
وكذا في غيره من البراهين انما الوجه في كل واحد منها بالذات  
الوجه والاعتناء به في معرفة الوجه بالذات في قوله لا بد من معرفة  
المعرفة في قوله لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة  
بالذات في قوله لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة  
بالذات في قوله لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة  
الذات في قوله لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة  
بالذات في قوله لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة  
براهين انما الوجه بالذات في قوله لا بد من معرفة الوجه  
مستحق في قوله لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة  
بالذات في قوله لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة  
لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة الوجه في قوله لا بد من معرفة

[illegible]







الوجود نفس وغیراً من الخیاتین الوجود فی الخیاتین  
 الامور العامة المبرکة فی الامور الانشائية من الخیاتین الوجود  
 فی الخیاتین كالوصف والکثرة وغیرهما من الامور العامة والحد  
 من الامور العامة هو الامور المبرکة من الوجود المطلق یا هو وجود  
 مطلق بلا اعتبار من الخصص كما ذکره مثلاً فانها لا تعز  
 الوجود المطلق یا هو وجود مطلق بل لابد ان یخصر الوجود المطلق  
 اولاً بالجوهر ثم بالشیء بالذات فی مقصد عرض احرازه  
 بخلاف الوصف علی الاطلاق والکثرة علی الاطلاق والواجب  
 علی الاطلاق والاشیاء علی الاطلاق والاشیاء علی الاطلاق  
 وغیراً من الامور العامة فانها تعز الوجود المطلق یا هو وجود  
 مطلق اما الوصف علی الاطلاق فظاهره واما الکثرة  
 علی الاطلاق فغیرها الکثرة فی الجسد اسم من الوجود الکثرة  
 ثابتة باعتبار الذات او باعتبار الصفات سواء كانت  
 حقيقية او اعتبارية او باعتبار الجوهر او غیرها من  
 الکثرة والجوهر الوجود الواحد كالعقود الاول مثلاً



وان كان واحد في الخارج وهو الجوهر المحرر الواحد بسيط  
 خارجا بمعنى انه لا يكون له خارجا جديدا في ذاته وهو  
 الجوهر البسيط لا يتركب من اجزاء فيكون له حقيقة  
 في نفسه لا اول في مرتبة ذاته وكذا جميع البسيط  
 في الخارج كونه لصفات ائنه متحققة في لعق الاول  
 كالعقول والصفات والاداة وغير ان لصفات الكمال  
 الاربعة في الذات بناء على ان صفاته لصفات  
 الكمال في ذاته وانما الواجب جبروت انه يحكم لربانه  
 على ما يجزى من ايدى الصفات وكثرة المحركات ايضا  
 متحققة فيه لانه يحكم على انه هو ذاته مجرد وانه عالم وانه  
 قادر وانه غير متحقق فيه ائنه كثر اضرى وهو الكثر باعتبار  
 الازيد والوجود فانه له مرتبة وجود زائديا عليها لا شئ وجود  
 زائديا عليها فانه له طرف الخلق والغيرية كحاجته الى  
 تقصير لا وبما ذكرنا من شئ حاطه شئ بانواع الكثرة  
 لانه لعق الاول مع كونه بسيطا خارجيا وكونه الاول

١٥٣  
 اعقله وانما هو شئ منها شئ بانواع الكثرة وقول الشئ  
 في اواخر الهيات الشفاط ككثرة في كبرية  
 اجمع ما ذكرنا من شئ حاطه شئ الاطلاق وانه لم يمتد  
 لي شئ في الواجب جبروت انه باعتبار الاجزاء الجارية  
 والذاتية باعتبار الصفات الكمال لانه في ذاته  
 جبروت انه الكثر في الاطلاق باعتبار كثر الاسماء  
 وبما ذكرنا من شئ حاطه شئ في شئ في شئ وبما ذكرنا  
 المحركات فانه يحكم على ان شئ انه عالم وقادر و  
 غير اذ غير بانواع البسائط ككثرة صفات الجبروت على ايدى  
 هو كونه ذاته المتحدية بما في العالم الجبروتية وحيث  
 كل علم فانه بناء على انه قد ثبت بالربانة لعق  
 ما يجزى من ايدى الصفات ككثرة البسائط في شئ  
 جميع الوجود بحيث لا يتصور في كونه حقيقة من غير شئ  
 بل الكثر في ذات الاكثر كالاكثر فقط ائنه لم يمتد  
 تمام كونه جبروت في شئ في شئ في شئ وقام علما وكذا







واجب بالذات **ج** هو الوجود وبقوله لفظ الذات  
 وهذا الكلام في باب الامر لهامه ولقد فصلنا الكلام في  
 بيان الامر لهامه في حاشية الكتاب في مقدمه الحق في  
 على الشرح الجيد يجب في ما يقتضيه معنى  
 الامر لهامه **ج** يجب ذلك الحق والواجب  
 اراد الاطلاق عليها فلا راجح لها وفي قوله قد  
 الكثرة واجب في المطلق **ج** انه لم يأت في الاول  
 ان الموضع هو الوجود المجهول هو الواجب بالذات  
 انما اراد انما يتناول بالذات بعض الوجود **ج** واجب الوجود  
 بالذات وما يتناول به **ج** لم يمتنع الوجود **ج**  
 الوجود بالذات **ج** انه لم يمتنع في بعض الحكم  
 الامر لهامه هو الوجود المطلق **ج** غلبه فيها وهو واجب  
 تعاقب الوجود المطلق **ج** المتعاقب الوجود في الخارج  
 كما يقال بعض الوجود **ج** بعض الوجود **ج** وهكذا  
 ما لا يتصور الوجود **ج** كما يتصور اما في ذاته

انه يجب منها على الوجود المطلق **ج** انما لا يتم  
 المستند بعض الوجود المطلق واجب الوجود بالذات  
 بل هو اراد انما لا يتم **ج** بل الحقيقة الكاملة الوجود  
 في الخارج **ج** فالاراد انما لا يتم الوجود المطلق **ج** واجب  
 الوجود بالذات **ج** موجود في الخارج **ج** وانما لا يتم فردا  
 بالذات **ج** موجود في الخارج **ج** فهو امر بغير لا يتم **ج** في التبع  
 والاراد الوجود **ج** لم يمتنع **ج** لم يمتنع من الممكنات  
 بالذات **ج** ثم يجوز ان يكون بعض افراد الممكنات بالذات  
 نظريا متعاقبا **ج** البتة **ج** والاراد الوجود **ج** واجب الوجود  
 وانما يجب اظهار المتعاقب **ج** في قوله قد يتصور الوجود  
 الكثرة واجب في المطلق **ج** تعاقب افراد الوجود المطلق **ج** الكثرة  
 واجب بالذات **ج** ويمكن الوجود المطلق **ج** ما لا يتم فردا  
 وانما لا يتم **ج** **ج** واجب بالذات **ج** وفرضه فرد  
 محض **ج** الممكن بالذات **ج** لا ينفرد هذا فرض مستلزم  
 للوجود او انما لا يمكن انما محال **ج** مستلزم المحال **ج**

انما لا يتم  
 في قوله قد يتصور  
 الوجود







است و فی شرح کلام کلمه لای وجود ممکنات معلوم  
 بالبرهان فاشکاف علی وجوب احب الوجود بالذات  
 ثبت احاطه و انحصار ممکنات فلا یستلزم وجود باخره و  
 احاطه لایقافا لایستلزم لزوم الوجود فی نفس الامر  
 بالذات و هو المطلوب لکن کلاما فی انشاء  
 المکرر و الی این فی الذات عا اشیاء و  
 الوجود قبل الوجود و الی این فی کل جمیع  
 مرکبات و وجوده لایستلزم لزوم الوجود  
 جمیع ممکنات بالذات اولی لکن کلاما فی بعضیها و  
 بالذات و عا این الوجود لایستلزم لزوم الوجود  
 بالذات و هو المطلوب و عا الاحتمال الاول و غیره  
 مرکبات ممکنات لایستلزم لزوم الوجود  
 ممکنات بحد لا یشی و نهائیه و کل جمیع  
 ممکنات لایستلزم لزوم الوجود و غیره  
 لایستلزم لزوم الوجود و عا الخ

احاطه الاطلاق و لایستلزم لزوم الوجود  
 المحذور لکن واحد واحد فاشکاف علی  
 الجمله لکن فی ممکنات لایستلزم لزوم الوجود  
 او غیره و عا این لایستلزم لزوم الوجود  
 کلاما فی کل واحد واحد فاشکاف علی  
 غیره و عا این لایستلزم لزوم الوجود  
 الجمله لکن فی ممکنات لایستلزم لزوم الوجود  
 عا اینها اما احاطه بها لایستلزم لزوم الوجود  
 الاکثر لایستلزم لزوم الوجود و عا اینها و  
 کلاما فی بعضیها لایستلزم لزوم الوجود  
 لایستلزم لزوم الوجود و عا اینها و  
 فیما سبق فظهر انه وجب لایستلزم لزوم الوجود  
 لایستلزم لزوم الوجود و عا اینها و  
 لایستلزم لزوم الوجود و عا اینها و  
 لایستلزم لزوم الوجود و عا اینها و  
 لایستلزم لزوم الوجود و عا اینها و

اجزائها



لانه موجود الجمله هو موجود حقيقة الجمله الموجود في الخارج  
 بناء على انه قد ثبت فيما سبق ان اثر الجمله  
 الخارج هو الموجود الخارج لا يكون الا بفرض الحقيقة الموجود  
 في الخارج لا يوجد اولا الاضافتها بالموجود حقيقة الجمله  
 الموجود في الخارج ليست الا حقيقة لما لا ضرورة لثبوت  
 اجزاها الموجود في الخارج سواء كانت متناهية او غير  
 متناهية وان كانت حقيقة الجمله لما لا ضرورة لثبوت اجزاها  
 فلا يمكن ان يكون حقيقة تلك الجمله الا بالثبوت في اجزاها  
 لانه انما يكون حقيقة لثبوت تلك الاجزاء جميعا ما يستلزم في  
 تلك الحقيقة من اجزاها سواء كانت خارجية او غير  
 لا بالثبوت في بعضها اجزاها فبعضها والا يلزم كقوله الموجود  
 موجود الحقيقة لبعض الاجزاء فقط لا يوجد الحقيقة الجمله  
 بما يثبت الجمله لانه حقيقة الجمله ليست متناهية لثبوتها في  
 بعضها الاجزاء فقط بل هي متناهية لثبوتها في اجزاها طرا  
 وكلها متناهية لثبوتها في اجزاها لانه كذا في الممكنات له في سوا

كانت متناهية او غير متناهية هو موجود حقيقة الجمله الموجود  
 في اجزاها اولا لانه موجود في الخارج مقسم على وجود الجمله  
 عطف لا لانه قال لا بد لثبوتها طرا اصدار  
 الجمله اولا لانه جميعا ثبت لانه موجود الجمله ووجه  
 حقيقتها لا بد من ثبوتها في اجزاها طرا  
 وكلها سواء كانت متناهية او غير متناهية هو الجمله كذا  
 في الممكنات له في سوا كانت متناهية او غير متناهية  
 لما كانت ممكنة بالذات فلا بد لها من ثبوت حقيقة  
 وجودها حقيقة لا يتصور الا بالثبوت في اجزاها  
 كما قد فلا بد من ثبوتها في اجزاها طرا والجمله موجود حقيقة  
 في اجزاها طرا اولا فلا بد لثبوتها في اجزاها طرا  
 موجودا خارجيا عن جملتها الممكنات له في سوا لانه كذا في  
 موجودا ممكن بالذات والا يلزم لثبوتها في اجزاها طرا  
 له في سوا ثبت لانه في اجزاها طرا كذا في موجودا  
 الخارج هو غير جملتها الممكنات له في سوا لا بد من ثبوتها



فلو لم يكن الواجب بالذات فبذلك لا يكون  
 ان عليه الاطلاق بالذات لانه ووصف عليه  
 انه واجب بالذات وبنسبة الى موجبه الكمال  
 من جهة الحق المكنات له من جهة موجبه الحق  
 كل جزء من اجزائه لا يكون جزءا له من جهة  
 على موجب لجزء اخر منها ووجه عدم كونه جزءا  
 بوجه لوجوده بالذات من جهة موجبه الحق  
 للجزء وانها جزء من الكمال وهو الجزء الذي  
 هو جزء من الكمال والذات من جهة  
 من جهة لانه لا يكون موجبه الحق من جهة  
 وهو النظام الذي يعتمد على وجود واحد من اجزاء النظام  
 الذي يعتمد على اجزاء ذلك الجزء من جهة  
 ما خلقكم ولا يحبكم الا ليعتبر راحته في ذلك  
 جيب ما ذكرنا نصف ذاته هذا البرهان ثبت امره  
 احدهما ثابت وجوده واجب بالذات فانها

يجوز له؟

١٥٨  
 على الاطلاق بالذات لانه واذ ان ثبت انه عليه  
 على الاطلاق بالذات لانه واذ ان ثبت انه عليه  
 في الوجود الا انه لا يخلو من جهة ما في كل  
 من جهة خلقه لانه لا اله الا هو خالق كل شيء وتعالى  
 انما لانه لا يمكن ان يكون له في ذاته على ما عليه  
 بالذات كما ذكرنا انما بوجه من جهة كل معلول  
 من جهة على وجهه لانه لا يخلو من جهة ما في كل  
 المعلول واحد او اكثر انما لانه المعلول الواحد  
 من جهة كل حال الجهد المعلول لانه من جهة المكنات  
 الوجودية بحيث لا يكون من جهة المكنات الموجبة  
 ايضا لانه من جهة من جهة لانه على ما لانه  
 كما ثبت بالبرهان وبنسبة هذا البرهان من جهة كل  
 موجود من جهة المعلولات الصفة يجب انهاء  
 الواجب بالذات واذ ان ثبت لانه واجب بالذات  
 بل انما من جهة واجب بالذات ما يتبين لانه



الوجوده واذا كانه لوجب بالذات فلو لم  
 وما غير ذلك من ذلك لكانه متناهيين  
 بل لا يشك في ان سببه الممكن الوجوده  
 لا الهاده لا بالذات بل ايضا لا بالذات  
 في ما بين اجزاء سببه الممكن الوجوده  
 باسباب الواجب جل شانه لانه الحجة الوجودية  
 بطريق التدوير في اجزائها متناهية في الممكنات  
 وكذلك كل واحد من اجزائها معلول بحجة الوجود  
 لا خارجة عن ذلك الحجة ايضا موجودة معلولة محتاجة  
 لمعلولها فثبت خارجة عن اجزائها كمالها وقدرها  
 في كل واحد من اجزائها الشئ بل ايضا لا يكون في اجزائها  
 الواجب بالذات وبكيفية ثابتة وجوده جل شانه  
 على تقدير تيمم جوده الشئ لم يمتد بطريقه على ما  
 بقاء شئها **ومنها برهان** الضرورية في الله  
 اي ضرورة الوجود من لضرورة الوجود لعدم تفكيره

هذا هو الحق  
 لا يخفى على  
 العقول السليمة

هذا البرهان قد ثبت فيه ان كل ممكن بالذات  
 باعتبار ذاته ليس له ضرورة الوجود ولا ضرورة لعدم  
 لانه لا يمكن له ضرورة الوجود بالذات  
 وليس ضرورة لعدم بالذات والذات يكون  
 الممكن بالذات محتاجة الى ضرورة وجوده وعدمه لمعلول  
 خارجة عنه لانه فيصير على كل ممكن بالذات انه يكون  
 ضرورة الوجود ضرورة لعدم معا بالذات  
 رجحان الممكنات كونه في ذلك وقد ثبت ايضا  
 فيما سبق ان الشئ المعلول مالم يجد بعلة لم يحصل  
 لضرورة الوجود بعلة لم يوجد اذا تعذر له القول اذا  
 لو عطف سببه الممكن الوجود سوا كانت  
 متناهية او غير متناهية سبب الاجال وفرضه ليس  
 في عالم الوجود الا الممكنات بالذات بل في ذلك  
 الوفر لا يغير ضرورة وجود كل ممكن بالذات  
 من لضرورة الوجود لعدم معا بالذات ضرورة







بينهما تضاف وتضاف فلم لا يجوز ان يكون سلب الضرورة  
 بالنظر في الذات معينا للضرورة <sup>بغير التخصيص</sup>  
 بالذات سلب الضرورة بالنظر في الذات لانه لا ينافي  
 بين سلب الضرورة بالنظر في الذات وبين تحقق الضرورة  
 بالنظر في الغير ولو كان يجب تنقيحها في محله واحدة قلت لا ينافي  
 في عدمها بينها وجواز اجتماعها في محله واحدة كسلب الضرورة  
 فرض خصا للوجود في المحل فادانت الوجودية  
 في المحل فثبت ان سلب الضرورة لا يتحقق في سلبها ضرورة الوجود  
 بالنظر في الذات فليس يجوز سلبها افادة ضرورة  
 الوجود مع عينه ولها ما يميز افادة سلب ضرورة الوجود  
 بالنظر في الذات ضرورة الوجود للغير وهذا قريب من افادة  
 لعدم الوجود في سلبها كما في عدم الوجود في سلبها  
 ضرورة الوجود بالنظر في الذات فبالضرورة الوجودية  
 لا يخل ضرورة الوجود للغير ولو جوز كونه مثل ضرورة الوجود  
 ايضا بالنظر في الغير فثبت ان سلب ضرورة الوجود للغير

ثم يفيض ضرورة الوجود مع عينه وهذا انما لا يتصور  
 في صورة الخصا للوجود مع المحل كما مر مرارا  
 وعلم انه يمكن ان لا تعرف في هذا البرهان ما يقال لو لم  
 يتصور في عالم الوجود وجه للذات وواجب الوجود بالذات  
 وكثير الموهبة المستحقة على المحل بالذات ضرورة  
 الوجود وسلب الوجود لعدم محال بالنظر في الذات لانه  
 سلب المحل ضرورة الوجود سواء كانت ضرورة الوجود  
 او غير متناهية اذا لم يمتنع على سلبها لاجل بقية محال  
 واحدة منها بل هو بعينه لاجل انه لا يكون له وجود ولا عدم  
 بالنظر في الذات لا يتحقق في كل واحد منها لغيره كانه  
 ضرورة وجود المحل بالغير فذلك وجوده ايضا للغير في كل  
 امر ثابت لا امر اخر بالغير يصح سلبه عند الاحتياط به  
 فان قطع النظر عن الغير فثبت على كل محله بالذات انه  
 سلب الوجود لعدم بالنظر في الذات فلو لم يكن  
 في عالم الوجود وجه بالذات وجوب الوجود بالذات

في الغير فثبت ان سلب ضرورة الوجود للغير



بازم صدر در الوجود سلب الوجود و عدم مع بالظلم الوجود  
 من لزم صدر در الوجود لا ينفك عنه و صدر در الوجود  
 سلب الوجود فقط او سلب الوجود و عدم مع بالظلم الوجود  
 و بطلان الوجود و سلب الوجود و عدم مع بالظلم الوجود  
 لزم من خصم الوجود في الكثرة بالذات و سلب الوجود  
 بطلان الوجود و عدم مع بالظلم الوجود  
 الوجوب بالذات لكونه وجوده و عدم مع بالظلم الوجود  
 اليه الوجود بالغير اما بطلان الوجود او بطلان الوجود  
 و عدم مع بالظلم الوجود  
 لانه احكام بالظلم الوجود و عدم مع بالظلم الوجود  
 بالظلم الوجود و عدم مع بالظلم الوجود  
**الاول و الثاني** و يمكن توفيق من سلب الوجود احداهما  
 الوجود في الزمان و عدم مع بالظلم الوجود  
 لكانت الوجود مختصا بمكانات الوجود  
 الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود

مختار

و عدم مع بالظلم الوجود

الوجود على غير وجوده و عدم مع بالظلم الوجود  
 امكانات علويات في سلب الوجود في جانب الوجود  
 سلب امكانات متناهية و غير متناهية في جانب الوجود  
 الوجود في امكانات بالذات سلب الوجود  
 و يقول لم يخف سلب الوجود في جانب الوجود  
 الوجود في سلب الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود  
 الوجود في سلب الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود  
 تخفف عدم سلب الوجود و عدم مع بالظلم الوجود  
 في سلب الوجود في جانب الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود  
 عدم ما في علو الوجود و عدم مع بالظلم الوجود  
 في سلب الوجود في جانب الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود  
 الوجود في سلب الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود  
 الوجود في سلب الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود  
 الوجود في سلب الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود  
 الوجود في سلب الوجود بلامع و عدم مع بالظلم الوجود

الوجود في سلب الوجود



















الوجود لما ذكرنا ان الوجود لا يجوز له الوجود المجزئ  
 يجوز ان يكون غير محقق الوجود كلفه بالذات متفقا بالذات  
 واذا كان غير محقق الوجود متفقا بالذات فكيف يمكن ذلك  
 واقضا ضرورة بلا غلة وهذا العلم ليس غلا للذات  
 حتى يتركها لغيره بل هو عدم للوجود فيكون الوجود  
 يجوز ان يكون غير محقق لوجود الوجود الوجود في العلم  
 الواقع ضرورة بلا غلة ويؤكد العلم مرجحا لوجود  
 الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 قلت في هذا الخبر ذكرنا ان الوجود الوجود الوجود  
 المتفقا بالذات الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 لا يجوز زواله ان لا اوجبه المتفقا بالذات بلا غلة  
 فنتركها لغيره لانه لا يفيض منها كذا الوجود  
 فاجاب لنقل العلم الوجود الوجود الوجود الوجود  
 لانه عدم للوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 عندنا بل هو وجود العلم وعدم المتفقا بالذات

هذا هو الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود

وهذا العلم الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 للعدم الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 عندنا بل هو وجود العلم الوجود الوجود الوجود  
 عدم هذا الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 بغيره الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 من غير الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 جاز ان يكون غير محقق العلم الوجود الوجود  
 الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 حسب ان نقول لكان الوجود الوجود الوجود  
 يلزم الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 ايضا كذا الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 بغيره الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود  
 كما انه محقق الوجود الوجود الوجود الوجود



في وجهها انوار الخبير العبد لانه لا ينفك  
 عنها في العبد كما في سبوت وعلة لها انهم يحتاجون  
 له على اخره وجود اسواء كان يقاسا او استرانا  
 لانه علم الوجود سواء كان يقاسا او استرانا كما في  
 موجوده والمفروض انهم الوجودات في الملكات فلا  
 يكون علمه لها على وجهه فكله بالذات ونقل الكلام  
 اليها وهذا الحق لا ينتمى اليها فلا بد من علمه في  
 جانب الوجود وانوار الخبير كما في جانب الوجود  
 سواء كانت متناهية او غير متناهية وكذلك الكلام في  
 جانب العلم لانه العلم لاهل العلم فيكون بالذات  
 كما الوجود لانه لا ينتمى اليه فله وعلمه لما كانت الملكات  
 بالذات فلا بد لها انهم في علمه اخره ونقل الكلام  
 اليها وهذا الحق لا ينتمى اليها فلا بد من علمه في  
 سبوت برتبة في جانب لاهل العلم كما الوجود  
 لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات

المذكور فانه في كل واحدة منها كذا في الملكات لانه  
 فله وعلمه لاهل العلم لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات  
 سبوت برتبة في جانب لاهل العلم كما الوجود  
 لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات  
 المذكور فانه في كل واحدة منها كذا في الملكات لانه  
 فله وعلمه لاهل العلم لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات  
 سبوت برتبة في جانب لاهل العلم كما الوجود  
 لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات  
 المذكور فانه في كل واحدة منها كذا في الملكات لانه  
 فله وعلمه لاهل العلم لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات  
 سبوت برتبة في جانب لاهل العلم كما الوجود  
 لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات  
 المذكور فانه في كل واحدة منها كذا في الملكات لانه  
 فله وعلمه لاهل العلم لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات  
 سبوت برتبة في جانب لاهل العلم كما الوجود  
 لانه لا ينتمى اليها فله وعلمه لما كانت الملكات



الزانية وكل حادث زانية ليس له وجود اذ لا يوجد  
 فيه الا ازل لعدم الطارئة في نفسه هذا الوجود لا يزيل  
 لانه لو ادرك الزانية لمقطع الوجود لها عدم  
 اذ لا يتقدم عما كان الوجود لا يزيل وعدم لا يتقدم  
 متاخر في الوجود لها عدم الوجود اذ انما هي  
 المقدمات فتقول لو كانت الوجودات الطارئة  
 غريبة لم عدم المتبقيات بل انما هي كغيرها من الوجودات  
 لانه عدم المتبقيات اذ لا يتحقق الا ازل فاذ اقر  
 استناد لعدم الطارئة الى الوجود لم يكن ذلك لعدم  
 ازيلتها بل عدم الوجود في الوجود ايضا بل انما هي  
 غريبة في الوجود بل في المحال بل في المحال بل في  
 وغير واقع فاستناد عدم المتبقيات الى الوجود  
 اذا كانت الامر كذلك بل في الوجود بل في وقوع الوجود  
 بل في الوجود بل في الوجود بل في الوجود بل في الوجود  
 الطارئة فاستناد لعدم الطارئة الى الوجود بل في الوجود

لكل كذا بالذات فانه الزانية في حدها يمكن بالذات  
 ولا يجوز لعدم الطارئة والابتن كغيره من الزانية فقلت  
 لعدم الطارئة فانه لا يمكنها ما يكون لها ما يكون لها  
 وهو في نفسه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه  
 الزانية لمقطع الوجود وهذا القسم لعدم الطارئة  
 يجوز للزانية والابتن كغيره من الزانية فقلت  
 لعدم الطارئة فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه  
 الزانية فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه  
 متعلق بالزانية ولا بالمتعلق بالذات الزانية فانه متعلق  
 بالزانية بالذات فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه  
 الاستناد الى الوجود لا بالذات فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه  
 ايضا اما بالذات فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه  
 بالعرض لا بالذات فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه  
 والابتن كغيره من الزانية فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه  
 يكون هو في نفسه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه فانه لا يمكنه



بالرأى واما كانه مغوارا كانه لا يحيط له كانه  
بمنه لسطح باله كانه بمنه لسطح باله كانه  
والجانب من كانه لا يتغير باله كانه لا يتغير  
سواء كانه بمنه انما او طاريا لا يتغير باله كانه  
الدهر طاريا كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
الطارى كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
للا زمانيا كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
لا يتغير كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
وينا عينا كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
العدم كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
ما من عينا كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
باله كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
تلا ازل ذلك لعدم الاذية لا يجوز كانه زمانيا  
وغيره كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا

180  
الازل لا زمانيا ولا مكانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
ذكرة فظهر كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
وغيره كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
وبين وجوده كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
الذات كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
الجانب كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
عنا كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
الموجود كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
ان شاء الله كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
في خذل كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
يكون كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
وليس كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
ان شاء الله كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
عند صاحب كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا  
الحان كانه زمانيا فلا يتغير كانه زمانيا



Handwritten signature: *W. B. E. Smith*

[illegible]



من ان لا يخرج الزنا من الموم الا بالانكاح وحج الواجب  
خبرنا ان لما كان من شرا الزنا الا بالانكاح فبما كان من شرا الزنا  
للزنا من الموم فكل من لم يزوج من الموم فكل من لم يزوج من الموم  
سخطوا عنه من قول الاول لان وجود الواجب  
عين ذاته وانه حجب عنه الذبيحة حتى ثابت صرف المصداق  
فيكون من غير المصداق لا يجوز ان يكون من المصداق لا يجوز  
ان اشهد الزنا له الزنا لانك من الموم والموم  
له الاضاح المصنف المصنف له المصنف المصنف المصنف المصنف  
وكذا انك من الموم المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف  
المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف  
سواء كان من الموم او من غير الموم فبما كان من شرا الزنا  
ولهذا لا يمكن حرامه حتى يزوج الموم فلا بد ان يكون من الموم  
انما هو ما يزوج من الموم المصنف المصنف المصنف المصنف  
المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف  
المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف

فيتوهم فيه الاستحالة ثم لا يسمونهم لكونهم في غير احوال  
لكن لو توهم ما سلكوا ذكر ما سلكوا وتوهم الاستحالة  
يندوهم الى اوجب ان يكون غير وانه اختص له ثابتة اخرى لم يفت  
بوجهه اوجب يكون في نفس الاول ويكون في غير توهم  
الحال ويحال الحال فلا بد من كونهم في احوال لم يفت  
وقاية خوف الخلق فيكون في نفسهم في التغير فلو لم يكن  
واقاية في التغير في احوال الخلق ويكون في احوال  
فلا يكون في نفسهم في التغير في احوال الخلق ويكون في احوال  
الا سبيد في نفسهم في احوال الخلق ويكون في احوال  
لنرجع ما سلكوا في احوال الخلق ويكون في احوال  
لا يسمونهم في احوال الخلق ويكون في احوال  
لكن في نفسهم في احوال الخلق ويكون في احوال  
من انما سلكوا في احوال الخلق ويكون في احوال  
الشرع في احوال الخلق ويكون في احوال  
بأنهم في احوال الخلق ويكون في احوال

کتاب الفقه العرفی فی الدماء



المومنين من غير ان يكون لهم لا يكون لهم خبر  
 صفات ذاتية عما ذواته موجبة الازل والابدي  
 لا يكون ازل له الوجود بخلاف واجب حيث لا يكون له  
 وجود لا يتصور خلاف لما به هذا الحديث لا يفت  
 ولغيره من الادلة العقلية كحاشية بالروح الى ان  
 المكشوفة فانظر الى طرف لقال النظر كجملته لقال  
**ومنها برائة** **الاس** **الا** **احضر** **وتنظر** **ان** **اذا** **افرضا**  
 سلة ذواته من الممكنات الوجودية سواء كانت  
 او غير متناهية ولم يكن له عالم الوجود بالاعتقاد بالوجود  
 من غير ان يكون له صفة على كل واحد واحد من الوجودات  
 في تلك السلة اذا الوصف بعونه الاجمال لا بد من  
 الوجود والا ان يتصور بغيره الوجود بالوجود  
 السلة من غير الممكنات لغيره وكل واحد  
 من تلك السلة لما كان موجودا لمكان بالذات وكل  
 موجود ممكن بالذات لا بد له من صفة ما عليه خارجة

كما مر ان اقصى وعكس كل واحد واحد من تلك  
 انه لا بد من الوجود الا لا بد من الوجود بغيره  
 خاصه غرض الوجود اذا لم يتصور هذا القول بغيره  
 بحيث لا بد منها بغيره الوجود بالذات لا يحظر  
 الحق بعونه الاجمال يحكم عليها بانها في حكم ممكنة  
 واحد لا يشترط الا كما يشترط فيها فيكون  
 يعرف عليها انما لا بد من الوجود الا لا  
 يضر فيها بغيره خاصه غرض الوجود بالوجود  
 غير الوجودات الممكنة بالذات لا يكون الا الواجب  
 الوجود بالذات فثبت بهذا البرائة وجود الواجب  
 بالذات وهو المطلوب ومنه ان البرائة في امر  
 احدها وجود الواجب بالذات وما بينهما سلب  
 الممكنات الوجودية لوجوب انهما بالواجب بالذات  
**ومنها برائة** **الوسط** **والطرف** **والغير** **برائة** **احدهما**  
 لغير كل واحد واحد من الممكنات الوجودية له خاصية الوسط

من الممكنات الوجودية  
 بالذات لا يكون الا الواجب  
 بالذات وهو المطلوب  
 ومنه ان البرائة في امر  
 احدها وجود الواجب بالذات  
 وما بينهما سلب  
 الممكنات الوجودية لوجوب  
 انهما بالواجب بالذات



بمعنى انه اوسط كما انه لا بد له من طرفين غير الخارج  
عنه كذلك كل ممكن موجود لا بد له من طرفين غير الخارج  
الانه كل ممكن موجود وكل معلول ممكن غير متناهى  
افعاله الخارجية مثبت لانه كل ممكن موجود له  
له خاصية اوسط بالمعنى المذكور اذ انتم قد  
جاءكم كذا في الوجود المتعدد المستوعب  
الممكنات بحيث لا يثبت في كل واحد منها  
الممكنات متناهية او غير متناهية في كل ممكن واحد  
مرددا وقد افنا المسمى بالمتعدد في كل ممكن له خاصية  
الوسط بالمعنى المذكور من غير ان يكون له تلك  
ايضا خاصية اوسط فلا بد ان يكون له تلك  
خارجية منها في الوجود الخارجي في كل ممكن  
ليس الا الواجب بالذات مثبت بهذا الوجود  
احدها اثبات وجود الواجب بالذات وتامتها  
سواء الوجودات الممكنة بالذات في بطر

فيها وتامتها انه لا يستلزم اوسطا باحد الطرفين  
بدونه وجود لطرفين وليس له اوسط  
والطرف مضاعف ولا يجوز وجاؤه لمضاعف  
الاخر غير ذلك يرجح برائى اوسط لطرف ابراز  
المضاعف بل له اوسط اوسطا باحد الطرفين  
احدها كونه وسطا وتامتها كونه اطرافين والاول  
عنه لثانيه عما ذكرنا انه ليس له اوسط بغيره  
له صفات اخرى مما علة للاخر فلا بد ان يكون له  
وسط بغيره في كل طرف والى ذلك يرجح بدونه وجود  
والا بدله في اوسطا مضافا اذ انتم قد  
نفقوا لو كانت الموجودات تخصصا للممكنات  
وتكون في كل ممكن حصصا لا في كل واحد  
ذلك الاخر صلا تامتها به وهكذا في غير النهاية  
بالغير فيكون فوق المعلول الاخر موجودا غير متناهية  
بالغير وتكون كسرا على الاخر وهكذا في غير

النهاية



ويقتضي وجود الملكات بطريق التسلل من جهة  
 بلاطوف لانه لا ينفصل عن غير المتشوب بالوجه الى  
 احد تلك الالوان بل هو بعينه الاحمال بحكم  
 تلك الاحاد بانها اوساط بلاطوف لانه لا ينفصل  
 ما هو معلول الاخر لا ينفصل عن جانب الغرف لم طوف  
 ينتهي الى جميع تلك الالوان لانه لا ينفصل عن  
 الملكات بطريق التسلل لعدم الانتماء الى  
 فالمحلل الاخر لا ينفصل عن طرف واحد الالوان بل  
 الاخر لا يكون موجودا بناه في فرض عدم تنزاه  
 الملكات لا ينفصل عن جهة الغرف لانه لا ينفصل  
 طوف ينتهي الى تلك الالوان طين الى جهة  
 وجه الوسط وجه لطوفين واللازم طين  
 فالمحلل من جهة التسلل الى جهة جانب الغرف  
 طرف ينتهي الى تلك الالوان المخطوطة بعينه  
 ولا ينفصل عن تلك الموجودات ينتهي الى تلك الالوان

تلكا بالذات لا ينفصل عن جهة الالوان طين  
 اذا كانت تلكا بالذات فلا ينفصل عن جهة  
 معلول لا ينفصل عن الالوان طين عن جهة  
 ينتهي الى جهة التسلل الى الالوان طين عن جهة  
 الى جهة لطوفين هف وجه الى جهة لطوف  
 ينتهي الى الالوان طين عن جهة الغرف واجه  
 بالذات ولا ينفصل عن جهة الوجود بالذات فثبت  
 بهذا الغير انتم بالذات او من اصنافها انتم وجه  
 بالذات وبانها ابطال التسلل والالوان بالغير  
 فثبت على واحد واحد فها هو فرق معلول الاخر اذا  
 لا ينفصل عن جهة الاحمال بحكم غلبته وسط  
 وجه طرف من وجه اخر لانه كل ما هو فوقه فوق تحت  
 فهو وسط واقع بينهما وهذه القاعدة مستترة بينهما  
 جميع ما هو واقع فوق المحل الاخر بناه على هذا الطريق  
 وجه الوسط بلاطوف والاحمال الوسط لطوف







بالاسر ومجى الاخر بالاسر انما هو بالتفصيل عند  
 الاحتياج في الاخر بالاسر وبالاجال او الاحتياج في مجى  
 الاخر بالاسر وانما يعرف بين الطرفين في الاول  
 فظاهر الاختلاف فيها اذا تمهد به القول اذا فرض  
 الوجود في الممكنات بالذات وفرض انه حصل  
 وجود الممكنات بطريق اسهل وعدم  
 سبب وجود الممكنات لم طرف لا يفسد  
 بل يفسد كل طرفا معا وتكمل طرفا  
 باعنا رجاء كل المعترضين في الاخر بالاسر  
 فينفوق لاجل الا طرف كما ان في غير الاخر بالاسر  
 بالمعنى المذكور او ساطعاً بينهما في طرفين  
 كل واحد منهما وواحد بطريق لهلية وكيفية  
 له طرف في نفسه لا بالاسر بالمعنى المذكور  
 او ساطعاً له ساطعاً وبالحكمة كما ان كل واحد  
 من الطرفين لا ينفوق في نفسه من غير احتياج

او تحقيقاً في نفسه واحد اما ان ينفوق في طرفين  
 احدهما في نفسه بكونا في نفسه او تحقيقاً في نفسه  
 بالاسر بالمعنى المذكور كما كانت او ساطعاً لها  
 في طرفين احدهما في نفسه بكونا في نفسه او تحقيقاً في نفسه  
 لا تفاوت بين وسط واحد بين او ساطعاً  
 كانت متناهية او غير متناهية في لزوم لطرفين بالمعنى المذكور  
 لا في الاوسط غير المتناهية في الاستقامة المستقيمة  
 في غير حكم وسط واحد في لزوم لطرفين بالمعنى  
 الاستقامة في بناء حكم لزوم لطرفين بالمعنى المذكور  
 في وسط واحد بين الاوسط في بناء حكم في نفسه  
 غير متناهية في الاستقامة في بناء حكم في نفسه  
 الطرفان بالمعنى المذكور ولا تفاوت بينهما في حكم  
 كل الافراد في المعنى المذكور في بناء حكم في نفسه  
 بينهما في بناء حكم في نفسه لا تفاوت بينهما في بناء حكم في نفسه  
 الممكنات سواء كانت متناهية او غير متناهية في الاحتياج







الجول و...  
 كونه الحركة...  
 ازالة...  
 الازل...  
 اما بطلان...  
 البصر...  
 فاما...  
 الموجب...  
 في جانب...  
 طواف...  
 الدور...  
 من...  
 في...  
 عدم...  
 فوق...

فالنظر...  
 الازل...  
 الانقطاع...  
 ازالة...  
 كانت...  
 على...  
 ووجه...  
 المغارة...  
 الموجب...  
 ايضا...  
 الكون...  
 منها...  
 والآخر...  
 منها...  
 بال...



في ما فوق كقولهم في هذا العالم بطريقه  
 في هذا العالم من حيث هو وبنات العالمين في هذا العالم  
 ما يجوز وجوده في زمانه غير متناه بالاعتناء في جانب الاول  
 بل هذا لازم لقدم العالم ولا يتخلص غيبا عن العالم  
 الا على من يتوهم كقول لا يجوز له وجوده في زمانه  
 ان لم يلائم الزمان في قراره لثباته وتقدم بعض اجزاء  
 الزمان على بعض اجزائه هو بالذات فيجب ان لا يثبت له  
 في الثبوت لانه انما كانت حقيقة كما في  
 غير قراره لثباته فالاولد في ذاته وكونه مستقرا  
 اجتماعه في ذاته فثبت به وجوبه في ذاته  
 لا في اعيانها وهذا التقدم والاختلاف في النظر في ذاته  
 الجزئية في ثباته على نفسه الاولد في ذاته لا في اجزاء الزمان  
 لانه انما لم يتغير في نفسه لم يغير في بنيانها اجتماعا  
 متصفا قراره لثباته وهو الخط في ذاته والاعتناء في  
 ثباتها كمتغير غير قراره لثباته وهو الزمان الذي يتغير

مقدار الحول لاعتناء الاصل في ثباته في قوله ثابت  
 للشيء الاول بالنظر في الذات كقولنا ثابت  
 للشيء الثاني بالنظر في الذات واذا كانت الاول ثابتا  
 للشيء الثاني بالنظر في الذات لم يكن يتغير بعض اجزاء  
 الزمان على بعض اجزائه بالنظر في ذات المتقدم وكذا  
 المتأخر بالنظر في ذات المتأخر لانه الاول ثابت في ذاته  
 من الزمان لا في غيره لغيره في التقدم والاختلاف في الزمان  
 واسطوية الثبوت وايضا لا في اجزاء الزمان بالنظر في  
 الذات بل في ثباتها بربطها بغيره لثباتها  
 الاولد وعدم الاجتماع في قطعه نظر في الوسط  
 الخارج عن ذات الاجزاء واذا لم يثبت لها الاولد  
 بالنظر في الذات لم يكن جواز ثبوتها لغيرها بالنظر في الذات  
 لانه انما لم يتغير في اجزائه كمتغير لا بالنظر في الذات  
 غير محل واحد في قوله الاولد والاولد وجود ثبوت الزمان  
 لا في اجزائه الزمان محال لانه يغير منه جواز صيرته في عين

الاولد وعدم الاجتماع في قطعه نظر في الوسط



لم يميز بين النوع الاول والثاني صيروا النوعين  
 لم يميز بين النوعين النوع الآخر لم يميز بالذات  
 لانه لم يميز النوع بالذات لم يميز النوع  
 لم يميز وجوز ان النوع الآخر لم يميز بالذات  
 محال ولما لم يميز هو عين له لصفته  
 لا مكوّن له ما في وجهه لا يميز النوع لانه لم يميز  
 تلك لصفته ثابتة له بوجهه لانه لم يميز  
 ذات ذلك الامر ولا يميزه لانه لم يميز  
 صفة ثابتة له بوجهه بالذات بالنظر في الذات  
 وسطه لانه لم يميز بوجهه بالذات لانه لم يميز  
 ثابتة له بوجهه لانه لم يميز بوجهه بالذات  
 لانه لم يميز بوجهه بالذات بالنظر في الذات  
 واذا لم يميز بوجهه بالذات لم يميز بوجهه بالذات  
 او مفسد بالذات من النوع الآخر لم يميز بالذات  
 مفسد لا يميز بوجهه بالذات ولما لم يميز بوجهه

عين

بالنظم ٤

١٨١  
 النوع من الصفات المستندة لها وانه لم يميز  
 امر خارج عنها وقد بينا كيف هو له وجهه لانه لم يميز  
 وجهه لم يميز وجهه لانه لم يميز وجهه لانه لم يميز  
 لانه لم يميز وجهه لانه لم يميز وجهه لانه لم يميز  
 الاجتماع بين اجزاء لانه لم يميز اجتماعه بالذات  
 وعدم الاجتماع بينه وبين الغير بالذات الاجتماع  
 باعتبار الاجتماع بينه وبين الغير بالذات الاجتماع  
 ترتيب الاجتماع لانه لم يميز ترتيبه بالذات  
 بالتفاوت الحكماء لم يميز حكمهم بالذات  
 على ابطال الامور غير متناهية بالذات الاجتماع  
 ترتيب الاجتماع بكونه اجتماعات وبنات الاجتماع  
 والاطراف وبنات الاجتماعات وبنات الاجتماعات  
 بكونه اجتماعات وبنات الاجتماعات وبنات الاجتماعات  
 ويترتب لفظا عما فيه من الانقطاع فيه لم يميز لانه لم يميز  
 الاجزاء اوله في جانب الازل والمنقطع الوجود







وَأَنْتَ أَفْضَلُ

والجواب هو القيد والحوالين في قوله القيد والحوالين  
فيهما يجب الوجود بعقب فقط في الوجود الخارجي  
كما في تقدم حركة اليد حركة الغلظ وهذه القيد  
والقيد ليس في الحيز بعينه لا في تلك القيد  
والجواب هو خارجي في الحيز بعينه لا في تلك القيد  
والجواب هو الحيز بعينه لا في تلك القيد  
كقوله لا في تلك القيد بعينه لا في تلك القيد  
القيد بعينه لا في تلك القيد بعينه لا في تلك القيد  
باعتبار الوجود الحيز بعينه لا في تلك القيد  
وبعده حادثة بعينه لا في تلك القيد  
انفكاك خارجي في الحيز بعينه لا في تلك القيد  
قبله حادثة في الحيز بعينه لا في تلك القيد  
الحيز بعينه لا في تلك القيد بعينه لا في تلك القيد  
او الا حادثة في الحيز بعينه لا في تلك القيد  
لا يابى غير الاجتماع الا حادثة في الحيز بعينه لا في تلك القيد

قبر يوسف بن ابي بكر  
٤٤

५५

[illegible]



اما لا يترها او لصحة ما من اخرين والثانية طرقت في الاول  
 اما بطلان الثانية فلا بد لو كان لصحة ما من اخرين فقد  
 اكتمل لها ايصافها فانه سبب اخر لها في ذلك  
 طرقت لرايتها ابطال الثانية بالغير ولا بد من كونها  
 بحجة من غير ما بالهت ولا يقع ارتكاب التسليل  
 على تقدير عدم بطلان الثانية لانه لا احد لغيره لمقتضى  
 مجمل فلعقد الغير لم يشوب بالوهم بمقتضى خطي  
 ما بينا لغيره او كانه متناها او غير متناها بغيره الاحمال  
 ثم يحكم بحكم ذلك المحكي بانه في حكم امر واحد لغيره فكل  
 الواجب ما بالغير لا بد له من غير خارج عنه يثبت له ذلك  
 محكي ما بالغير لا بد له من غير خارج عنه يثبت له ايضا  
 بالغير ما بالهت ولا يثبت انه لا يثبت صحة لغيره  
 بدونه الا بظهور انه لا يثبت لانه انما لم يثبت له  
 بحكم لا يثبت له بوجه ما من اخرين بغيره فيكون  
 الخ وجوبه لانه لا بد له من ايصافها واسطة في بطلان

[illegible]







وهذا لم يغير النهاية بالاف في جانب العلوية من الكثرة  
 عدد احد لمضامينها في التحقيق في زيادة اعيان الاخر  
 براد لانه لا شك في ان العلوية والمعلولة من المنضامين  
 التحقيق والاف في زيادة عدد اعيانها في عدد الاخر  
 كانه لم يوجع من اعيان العلوية لذات وكان في  
 المكنت بالذات صفة بطريق التسلل لكونه  
 يلزم زيادة عدد المعلولة في عدد العلوية في العقب  
 الى ان لم يوجب بالوهم الذي لا عظيم في كنهه  
 لم يمتد في تميز الاحكام ثم يحكم على كل واحد  
 واقع فرق المعلول الاخر بانه جامع للعلية بالظلم  
 العلوية بالظلم ما في زيادة اعيان العلوية من كونه  
 سلة في تميزه في كونه في عدد العلوية والمعلولة في جملة  
 واقع فرق المعلول الاخر بحيث لا يزيد عدد العلوية  
 المعلولة ولا عدد المعلولة في عدد العلوية والمعلولة الاخر  
 بالمعلولة فقط من كونه في عدد العلوية والمعلولة في اعيان

العلوية نواجذ واللازم طبر فالمرزوم مثله في ان العلوية  
 منحصرة في الوهم المقتدر وجب ان يمتد في العلوية  
 في الجانب العلوي في عدد العلوية في عدد العلوية  
 ويقتضي في ان يمتد لها بل عدد الوهم الذي لا يمتد في الوهم  
 لا يمتد الا الواجب بالذات فظهر ضرورة البراءة  
 احدها ابطال التسلل وعدم النهاية بالاف في جانب  
 العلوية وانما اثبات وجوب الواجب بالذات  
 اثبات وجوب الاثر في الوهم الواجب بالذات  
 اثبات في عدد العلوية وعدد العلوية  
 المعلول الاخر منصف بالمعلولة فقط والواجب  
 سلة منصف بالعلوية فقط في كونه  
 بين عدد العلوية وعدد العلوية في زيادة عدد  
 اعيانها في عدد الاخر كانه في كونه في عدد الاثر  
 الواجب بالذات في كونه في عدد العلوية  
 الموجودات المكنت بالذات لم يغير النهاية بالاف في كونه



منه ذلك ان فرض زيادة عدد العلوية على عدد العلوية  
كما فرضنا من العلوية الاخرى العلوية والعلوية لمضافاتها  
التي هي في الموضع الذي هي في فوق العلوية الاخرى بلا واسطة  
وبهذا الحكم نحل علته وعلوية وتميز في ذلك  
وبالجواب ان زيادة عدد العلوية على العلوية و  
سواء كانت تلك العلوية مضافا ولا مضافا  
لان محال ان يكون عدد العلوية مضافا  
انها تترك لان كل علوية واقعة في تلك  
انما هو العلوية التي جعلتها القوية وبهذه القاعدة مستمرة  
فيحصل ان كل علوية عدل علوية وعدد العلويات  
بلا زيادة ونقصان فكل العلوية في تلك العلويات  
المختصة في تلك العلوية مفعولة بالمفعول منها غير  
مضاف اليها فيكون مجموعها للمضافات الحقيقية  
يعتبر في كل ما يمتنع ووجه احد لمضافات الحقيقية  
وجود الاخر كذا في كل ما يمتنع زيادة عدد

الحقيقية غير عدد الاخر لانها لا يكون بارز ايضا  
حقيقا واحدا الا واحد للمضافات الحقيقية وانما كانت  
العلوية بحسب تلك العلوية بعدد تلك العلوية بلا زيادة ونقصان  
فان لا حظ لعقل غير حقيق لمضافات الحقيقية  
غير انما بالغير كما هو المفروض لا حظ احدا  
باعتبار اعداد الجمل فيكم زيادة عدد العلوية  
عدد العلوية تواجدها بين مفعولها والمفعول  
الكل في تغيير العلوية لمضافات العلوية العلوية  
فيقال ان مضافاتها هو العلوية لمضافات القوية بعدد  
لانه لا تنافي الا في ذلك بالكلية في تلك  
المضافات الحقيقية اذا لو فطت اجمالا باعتبار  
اعدادها الموجهة في تلك العلوية غير انما بالغير  
يلزم زيادة عدد العلوية على عدد العلوية تواجدها  
بالاخر مضافا فيما ذكرناه لمقومات الحقيقة  
**قلت** لا يلزم زيادة عدد العلوية على عدد العلوية



كما ذكرنا ان بعض تلك السبل الغير المتناهية  
بالفردية في خبرين احدهما لعلول الاخر وثانيهما  
جميع هو قوة وعلة لعلول الاخر بر جميع هو قوة وعلة  
هذا البعض بغير الكائنات بحسب العود في لعلول  
لعلول الاخرين اذ اعلية انبثت ليجب ان يفرق لعلول  
الاخر ثم بعض بر جميع هو قوة لعلول الاخر  
في خبرين احدهما الجزء الذي يفرق لعلول الاخر  
وسطر وثانيهما جميع هو قوة ذلك الجزء بغير  
ايكم بعوده في لعلول لعلول لم يفسد هذا  
الجميع في خبرين وهكذا في غير الهياكل بالعود  
هذا البعض لا يلزم زيادة عدده لعلول على عدده  
براح كما ذكرنا في خبر الكائنات وما يلا زيادة عدده  
لمقتضى بغير علة الاخر بر اية فلا يفسد لعلول هذا  
الاحتمال التيم الاستدلال على هذا البعض  
لا يكون نافعا للمعوض ولا يقرر بالمتدليل في خبرين

في خبرين احدهما لعلول الاخر بر جميع هو قوة وعلة  
هذا البعض بغير الكائنات بحسب العود في لعلول  
لعلول الاخرين اذ اعلية انبثت ليجب ان يفرق لعلول  
الاخر ثم بعض بر جميع هو قوة لعلول الاخر  
في خبرين احدهما الجزء الذي يفرق لعلول الاخر  
وسطر وثانيهما جميع هو قوة ذلك الجزء بغير  
ايكم بعوده في لعلول لعلول لم يفسد هذا  
الجميع في خبرين وهكذا في غير الهياكل بالعود  
هذا البعض لا يلزم زيادة عدده لعلول على عدده  
براح كما ذكرنا في خبر الكائنات وما يلا زيادة عدده  
لمقتضى بغير علة الاخر بر اية فلا يفسد لعلول هذا  
الاحتمال التيم الاستدلال على هذا البعض  
لا يكون نافعا للمعوض ولا يقرر بالمتدليل في خبرين

لا يفرق ولا ينفق وانما قلنا ذلك لانه في بعض الاحكام  
هذا البعض يفرق لعلول الاخر متصفا بالعلول فقط  
ويجب ان يكون قوة جامع لوعود لعلول جميعا كما ذكرنا  
مقتضى لانا لا اعط البعض بغير مقتضى مقتضى  
الحقيقة او قوة تلك السبل اجمالا باعتبار اعدادها  
كما ذكرنا يلزم زيادة عدده لعلول على عدده لعلول  
ذكرنا في خبر لعلول الكائنات بغير لعلول ولا يفرق  
فيكون مقتضى بغير رتبة للاعتبار عن اصحاب التصدير  
الانظار واعرض عن هذا البرهان بان لا يري انه عدو  
لعلول بل يلزم كونه زائدا على عدده لعلول لانه في خبرين  
لانه لعلول لعلول لا وجه لهما في الخبرين ولانه اذ  
يلزم في الخبرين فهو بغير ابع لانه هذا انما يلزم اذا  
لا حظ في خبرين جميع عدو لعلول جميع عدو لعلول  
العليات ولعلوليات غير متناهية في بعض الخبرين  
على مدحها وهذا الاغراض منه اما اولها

في خبرين احدهما لعلول الاخر بر جميع هو قوة وعلة  
هذا البعض بغير الكائنات بحسب العود في لعلول  
لعلول الاخرين اذ اعلية انبثت ليجب ان يفرق لعلول  
الاخر ثم بعض بر جميع هو قوة لعلول الاخر  
في خبرين احدهما الجزء الذي يفرق لعلول الاخر  
وسطر وثانيهما جميع هو قوة ذلك الجزء بغير  
ايكم بعوده في لعلول لعلول لم يفسد هذا  
الجميع في خبرين وهكذا في غير الهياكل بالعود  
هذا البعض لا يلزم زيادة عدده لعلول على عدده  
براح كما ذكرنا في خبر الكائنات وما يلا زيادة عدده  
لمقتضى بغير علة الاخر بر اية فلا يفسد لعلول هذا  
الاحتمال التيم الاستدلال على هذا البعض  
لا يكون نافعا للمعوض ولا يقرر بالمتدليل في خبرين







حيث ان مثل معلول ثم يوجد ذلك المعلوم معلولا آخر  
 ذلك المعلوم الاخر يوجد معلولا آخر وهكذا الى غير النهاية  
 فاجاب المعلوم بنوعه ليس له احد لا يندرج  
 معلولا اخرى معلول اخر فانه ليس له جانب  
 احد بل هو كمنه لا يندرج له احد لا يكون له  
 على اخر فكما انه يندرج له احد ليس له جانب احد  
 زيادة عدد المعلوم في عدد المعلوم واحد كلف يندرج  
 صورة ليس له احد زيات زيادة عدد المعلوم  
 المعلوم واحد ليس له احد فانه نصف بالمعنى  
 وكل واحد واحد فمما يقع منه المعلومات غير المتناهية  
 جامع لوصف المعلومات معا بما عدا ان معلول الماهور  
 فوهو على ما هو عليه من ضابط كلية تتم في تحله بان  
 اجمع المعلومات غير المتناهية بالغير متناهية  
 رتبة ليس له جانب احد فانه لا حظ له احد  
 بعونه الاحكام كماله بانها على اعيان المعلومات

المتخفة في سلسلة المعلومات غير المتناهية  
 بحيث لا يندرج ولا يتفرع من احد المعلومات المتخفة في الواجب  
 زياتة بحيث لا يمكن ان يندرج منه المعلومات فيلزم زيادة  
 عدد المعلومات واحد المعلوم واحد صورة ليس له جانب  
 المعلوم كجاءه يندرج زيادة عدد المعلومات في عدد المعلوم  
 في صورة ليس له جانب احد فانه قطره في راسه المعلوم  
 يبطر ليس له الا انه يندرج بالغير في كل من الجانبين  
 المعلومات المعلومات وقد يندرج له الواجب حيث ان  
 لما كان مجموع اقسامه ليس له امكانات الموجهة  
 ليس له امكانات الموجهة غير متناهية بالغير ولا يندرج  
 انحصار غير المتناهية بالغير بين حاضر واحد على المعلوم  
 الاخر وما يندرج الواجب بالذات لانه المعلوم الاخر  
 والذات طرف واحد السلسلة الموجهة المكنة بالذات  
 الوقوع فيما فوق المعلوم الاخر لانه الواجب ليس له احد  
 طرف اخر لها لانه ليس له موجه خارجة عن السلسلة











الثانية من هذه الاحكام ايضا ثم لا يطبق الجزء الاول من  
 الجملة الثانية اولا في جانب المبدأ من الجزء الاول  
 من الجملة الاولى اولا في جانب الاستدراك ايضا  
 ثم يطبق الجزء الثاني من الثانية ايضا على الجزء الثاني من  
 وهكذا حيث ما يلزم او في الخارج وهذا التطبيق  
 على سبيل الاجمال وملاحظ الاسود لغير المتناهي  
 يمكن التغافل عن ذلك بالاولى كما هو مراراً وتكراراً  
 انطبقوا على ما بين جميع تلك الثانية والاولى  
 الاولى فانه ما زال كل جزء من تلك الاولى  
 كجزء من تلك الثانية من هذه المسألة الثانية  
 من تلك المسألة من المكونين من تلك المسألة  
 يلزم في ذلك والجزء من ذلك فطر الاستدراك  
 الوفر ايضا لانه لم يفر من ذلك وانه فانه لم يفر من  
 كنه الجملة الثانية جزءاً للجملة الاولى ولانه لم يفر من  
 جزء من الاولى جزء من الثانية وذلك لا يتصور الا بالثانية

جزءاً للجملة الثانية جزء من الثانية في تلك الثانية  
 بلا شبهة ويلزم قطعاً الاولى ايضاً بما يجب له  
 زيادة منها على الثانية فيكون متناه لانه لم يفر من  
 الاولى على الثانية انما يكون في جانب المبدأ بواحد  
 فاذا حصل ذلك في غير فانه في جانب المبدأ بعد  
 التطبيق الذي يلزم في الناقص من الزيادة في جانب  
 اخذها من المبدأ فيكون الاولى زائدة على الثانية بعد متناه  
 وازا يعطى المتناهي بعد متناه فيكون متناه في غير  
 تلك المسألة من متناه في غير تلك المسألة لتلك  
 وفي تلك المسألة لتلك في تلك المسألة على تلك  
 تلك المسألة في تلك المسألة وتكون تلك المسألة في تلك  
 لتلك التي في تلك المسألة فتلك المسألة في تلك  
 كانت في تلك المسألة في تلك المسألة في تلك  
 الوجه في ذلك وان كان معلولاً لعلته فلا بد من تلك  
 امر في وجوده في تلك المسألة لتلك المسألة في تلك



في قوله لا يثبت في العلم بالذات

المحال وانما قد استدل بالعلم بالذات  
فلا يجوز حمله على غيره بالذات  
فلا يثبت في العلم بالذات  
العلم بالذات بالذات  
والا يلزم في العلم بالذات  
ايضا كونهما خارجا عن العلم بالذات  
بل العلم بالذات بالذات  
وجودا خارجا عن العلم بالذات  
الخارج عن العلم بالذات  
بالذات ثبت في العلم بالذات  
وعدم الثبات بالعلم بالذات  
فيما هو ثابت بالعلم بالذات  
استدل في جانب العلم بالذات  
بأنه تصرف في العلم بالذات  
في جانب العلم بالذات

المحالات غير المتناهية بالعلم بالذات  
وبعد ذلك ففرض في العلم بالذات  
ذاتية لا غير له نهاية بالعلم بالذات  
ففرض في العلم بالذات  
تحت المحل في العلم بالذات  
الاولى على العلم بالذات  
وبعد ذلك ففرض في العلم بالذات  
مركز في العلم بالذات  
حرف في العلم بالذات  
كيفية في العلم بالذات  
الاولى في العلم بالذات  
بالعلم بالذات  
حرف في العلم بالذات  
انضام في العلم بالذات  
العلم بالذات



المحقق في محب لعمومها من حيث هو وليست  
 لا يمكن تحقيقها في محب مكتسبة بالذات بل يجب تحقيق  
 في المحب الوجود بالذات من غير وجه الوجوه  
 بالذات وعلما انه يمكن ابطال الغير منها  
 السد الغير المتناهي في الجوار أيضا لان المتناهي  
 من وسط السد لا يمكن ان يجعلها مبدئية  
 ويجعلها سدا او اعلو لا يمكن ان يجعلها مبدئية  
 او لم تكن غير متعينة اخر فرق لعله ان يكون  
 متعينة تحت اعلو او كونه مبدئية لعله اخر  
 الثاني فاذا وقع التطبيق على اوجه الكون بل من غير  
 كما تم ثم من هذا بعد بعد في بعض الاخرين  
 تناهيه ايضا من غير ان يكون في تناهيه الطمانينة  
 اطلاق محب كماله لطيف وبهذا البرهان على  
 الخط الغير المتناهي سواء كان من تناهيه طرف واحد  
 او طرفين وكذا السد المحب نظير بالناظر

وان عرض على هذا البرهان باننا نتحقق بازاء كل فرع  
 من الجملات لها جزء من الجملات لها قسم ولان لزوم  
 فان وقوع اجزاء لها قسم بازاء اجزاء لتمامها ان  
 يكون اعتبارها في اجزائها فقد يكون اعتبارها في  
 اجزاء الجملات لتمامها وقسمها لاجزاء كل واحدة  
 لما كانت غير متناهية في وقوع اجزاء لها قسم  
 اجزاء لتمامها وايضا لاجزاء الكون كذا في لزوم  
 من الجملات ايضا لانها غير اعلو لاسب  
 فغير عدد متناهية في جهتها في جملة متناهية  
 وفرض انهم انطبقوا احداهما على الاخر على الوجه  
 الكون فيكون الحال هو المحقق في تناهيه الاخر  
 محقق قيام زيد وعدمه من حيث المحقق محال من لعله  
 كل واحد من قيام وعدم قيامه متعينة وايضا الذي  
 منقوص بالاعلوه والحوادث لغيره لا ينتهي لحد متناهية  
 الحاصلين بربط الحد بالقيام بقولون لانه الحوادث

العدد



لا ينتمى لما حدث لا يكون في ما حدث كونه ذلك  
 اول الحوادث لانه الحوادث سببها غير  
 متناهية بالغير في جانب الماضي فكلها اول  
 تنتمي اليه سبب الحوادث وكذا الحوادث الناطقة  
 فانها غير متناهية عند لها ملين بالتحقيق جوازيه  
 التطبيق عليها والجواب عن الامر في الاول  
 اننا نعبر بالضرورة العقلية كل جملتين متتبعين  
 عالم الوجود اما متباعدة او متقاربة بالزيادة  
 والخصاصة نعم بالضرورة ايضا لانه الجملتين اذا  
 كانت احدهما زائدا على الاخر فيكون الجملتين  
 على الزيادة كلاهما نفس جوازيهما نعم ايضا بالضرورة  
 العقلية لانه الجملتين في الجوازيهما لانه الجملتين  
 في الجوازيهما فلا يكتسب لغيره اجزاء الجوازيهما  
 الجوازيهما لا يكتسب لغيره الجوازيهما الجوازيهما  
 فظهر ان المتباعدة لا يكتسب لغيره الجوازيهما

فلا ولا الجوازيهما لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 او غير متناهية في الزيادة لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 الاخر والآخر في الزيادة لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 لاجزاء الجوازيهما لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 اجزاء الجوازيهما لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 كلا ولا الجوازيهما لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 المجموع اما باعتبار كماله جوازيه او باعتبار كماله اجتماع  
 الجوازيهما لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 نعم بالضرورة العقلية لانه الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 الجملتين المذكورتين في جملة جملتين في جملة الجوازيهما  
 الجملتين في جملة جملتين في جملة الجوازيهما لانه الجوازيهما  
 انما يصح فرض الجملتين المذكورتين في جملة الجوازيهما  
 كذلك يصح فرضهما في جملة جملتين في جملة الجوازيهما  
 صحت فلا يصح فيقال ان الحال لغيره في الجوازيهما

فانما ل







يظهر انه لا ينبغي ان يذكر في برائته التطبيق بحال لا وجه  
 اذ المتناهي من العدم او وجه اخر المتناهي من العلول  
 فيكون وجه كل من العدم المتناهي من العلول لا وجه  
 المتناهي من العلول مستلزما لانه لا يكون موجودا فيلزم  
 انه لا يكون له الوجود المتناهي من العلول  
 اخر المتناهي من العلول موجودا في الخارج بحكمه بالتطبيق  
 كما في شرايطه وجوبه من النقص بالاعمال في الوجود  
 غير متناهية بمعنى انها لا يقف عند حد لا يمكن تحقيقه  
 ما يترتب عليه فانه كل مرتبة من مراتب التحقيق في الخارج  
 للعدم متناهية ومع ذلك يمكن ان توجد مرتبة اخرى رتبة  
 عليها فاذا وجدت تكون متناهية ايضا وبالجملة التحقيق  
 الاعلى هو اخر المتناهي من العلول لا يقف فقط  
 لا اخر المتناهي من العلول فيلزم وجه غير متناهية بالعدم  
 لانه ما لا ينقص ويرجع الى اخر المتناهي من العلول  
 يكون تحقيقه لنقصه لا محققا ما لا ينقص فلا ينقص

وشرايطه الحجب فبالافتقار الى غير متناهية  
 لا يتحقق الا في غير متناهية بالعدم ولهذا لا يمكن ان يتناهي  
 الفهم الى حد لا يمكن ان يقف عند حد ولا يلزم ان يتناهي  
 لا يتجزأ والواجب على النقص بالحوادث لانه ما لا ينقص  
 يلزم ان يتحقق من غير النقص ووجود الحوادث في  
 المتناهي من العلول في جانب الماض والاضل بالتحقق  
 براهين كثيرة من ان النقص في برائته الوسط  
 والاطرف وبراءته الجليات على ما ينبغي لها في  
 كلامنا ومع ذلك كيف يقع في وجه الحوادث الغير  
 المتناهية بالعدم في جانب الماض والاضل متناهية  
 عند التحقيق بل هذا قول طائفة لم يعدوا الى وجه التحقيق  
 وايضا نقول ببراءته بالتطبيق في جاريات على احوال الكواكب  
 اخر المتناهي من العلول في رتبة الوجود لا يلزم ان يتناهي  
 الاجتماع في جاريات ببراءته بالتطبيق فنقول الاجتماع في  
 في جاريات التطبيق عن من لا يكون اجتماعا في رتبة الوجود



اجتماعها زائدا والاجتماع في الوحدانية  
 تلك الحوادث غير المتناهية بالغير لانها  
 واحده من تلك الحوادث واقعية جزءا من اجزاء  
 واجزاء لانها ليست بمتحدة في انفسها بل  
 لكنها متحدة في الوحدانية كحادث لا يستلزم  
 الزائدا اذا كانت متحدة في الوحدانية  
 الاشياء الوحدانية تلك الاجزاء للزائدا  
 الذي هو ايضا كاجزاء لانها متحدة في  
 الخارجيات من طرف خارجي الطرف الخارجي  
 طرف خارجي محال وانما اذا اتفق في  
 في قطعه لانها لا يجوز ان تكون في  
 عما ذكرنا من انفسها لعدم اتحادها  
 بل كغيره في كل حادث زائدا من جهة  
 وذن جزء من زائدا في ذلك الحوادث ولا ينفق  
 له تلك الحوادث الزائدا من جهة كل في وقت

بالانقطاع وفي ذلك الوقت وانما هو المتناهي  
 من جود ذلك الطبيعى قديم واذا ما حادثة اذا ما  
 الحادثة غير متناهية بالغير لانها متحدة  
 الطبيعى اذا كانت قديمة بل وجودها في الازل  
 الحادثة غير المتناهية بالغير لانها متحدة  
 الحوادث بحيث لا تستلزم منها بل في  
 منها الزائدا من جهة تلك الطبيعى الازل  
 غير له وجود محال كما وانما كان الامر كذلك  
 اجزاء من الزائدا من جهة تلك الحوادث  
 المتناهية بالغير في جانبها من الازل  
 والاجتماع فيها اما ان تكون في كل حادث  
 كحادث اخر في ذلك الزمان غير المتناهية  
 الاجتماع فلما بين تلك الحوادث ذلك  
 متحدة في انفسها بل كغيرها من جهة  
 لانها ليست في انفسها بل كغيرها من جهة



لنا برائت من الحرام

اجزاء لم يذوقها باعتبار الوجوه الزائفة وغيرها  
 باعتبار الوجوه المحاللة لغيرها من اقسام المادة  
 في حدودها لا يتحقق فيها الاخرى من هذه  
 والمكانة باعتبار استثناء هذا عن المقادير واذا  
 تحقق شرط اجزاء برائت لتطبيقها في اجزاء  
 عليها كما يتحقق في غير ذلك من متبادلات  
 اجزاءها في غير هذه بالاعتبار في جانب الماهية  
 والاذل لم يفرق في هذه افراسية من اجزاء  
 الواقع فوق الحادث لغيره بل هو شرط ذاته  
 غير له في هذه باعتبارها في جانب الماهية والاذل  
 اخر المقادير لغيرها من اقسامها في اجزاء  
 التطبيق والحواس غير النقص في النقص في المادة  
 مادة النقص في النقص في النقص في النقص في  
 متبادلاتها بالاعتبار في جانب الماهية والاذل  
 فيكون في كونها مادة النقص في النقص في النقص في

غير متبادلاتها بالاعتبار في جانب الماهية والاذل  
 الناطقة به لغيرها من اجزاءها في جانب الماهية  
 الناطقة بالمادة والنقص في النقص في النقص في  
 في زائنها في النقص في المادة ولكن في النقص في  
 النقص في المادة في النقص في النقص في النقص في  
 وما يذوقها باعتبارها في اجزاءها في اجزاءها في  
 مجردة عن الماهية سواء كانت عرضية او متبادلاتها  
 في النقص في النقص في النقص في النقص في النقص في  
 حادثة في النقص في النقص في النقص في النقص في  
 لو كانت النقص في النقص في النقص في النقص في  
 في كونها غير متبادلاتها بالاعتبار في جانب الماهية  
 بالنقص في النقص في النقص في النقص في النقص في  
 اللازم في النقص في النقص في النقص في النقص في  
 غير متبادلاتها بالاعتبار في جانب الماهية والاذل  
 لغيرها من اجزاءها في اجزاءها في اجزاءها في



لكن قسم المقادير المتناهية المقادير المتناهية  
 بالعنفية من مقدار غير متناهية بالعنفية من  
 ووجه قول غير متناهية بالعنفية من اجتماع المقادير  
 ووجه قول غير متناهية بالعنفية من ذلك بل هو كمال  
 ابطال الالتهاب بالعنفية من المقادير المتناهية  
 الجوهري بالعنفية من المقادير المتناهية  
 المتناهية بالعنفية من المقادير المتناهية  
 الجواب لان اما ان المقادير المتناهية  
 الالهية من المقادير المتناهية  
 وكل من هو من المقادير المتناهية  
 من المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 جميع المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 فلهذا من المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 الالهية من المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 بالمتناهية من المقادير المتناهية من المقادير المتناهية

لكن قسم المقادير المتناهية المقادير المتناهية  
 بالعنفية من مقدار غير متناهية بالعنفية من  
 ووجه قول غير متناهية بالعنفية من اجتماع المقادير  
 ووجه قول غير متناهية بالعنفية من ذلك بل هو كمال  
 ابطال الالتهاب بالعنفية من المقادير المتناهية  
 الجوهري بالعنفية من المقادير المتناهية  
 المتناهية بالعنفية من المقادير المتناهية  
 الجواب لان اما ان المقادير المتناهية  
 الالهية من المقادير المتناهية  
 وكل من هو من المقادير المتناهية  
 من المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 جميع المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 فلهذا من المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 الالهية من المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 بالمتناهية من المقادير المتناهية من المقادير المتناهية

في المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 في المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 في المقادير المتناهية من المقادير المتناهية  
 في المقادير المتناهية من المقادير المتناهية



المتيقن بالوجه المحقق في الخارج سواء كان متيقنا في اول  
 والآخر لانه لزم ترتيب المعنى في اجزاء برائته ليقين هو  
 الترتيب لا في ترتيب الوضوء لزم ترتيب العقول والاشياء  
 الوضوء في ذاته واحد كما يمكن صوره بالعقل كانه اجزاء  
 الخط الواحد لا يراه في ذاته الا كونه صوره بالعقل كونه  
 متغيرا كونه صوره بالعقل كانه اجزاء لزم ترتيب الوجه  
 بالعقل المحقق بالوجه الذي هو متغير في ترتيبه في الخارج  
 متغير كونه العقول كونه سلسله ترتيب في الوضع كونه  
 حصول لزم ترتيب الوضوء بالعقل كونه في اجزاء برائته  
 التطبيق كونه لزم ترتيب الوضوء الذي لا يغير وجود العقول  
 كونه متغيرا كونه في الخارج كونه في وجود العقول  
 كونه في انية اجزاء برائته ليقين لانه وجودا  
 غير كونه في ذاته سلسله رايان في الاول كونه واحد  
 الوهم الذي ليس له الا ان يغير في الخارج كونه في ذاته  
 العقول والعقل كونه في ذاته كونه في ذاته كونه في ذاته

المتيقن بكونه اجزاء برائته ليقين في كل جزء من اجزائه  
 سواء كانت متناهية او غير متناهية سواء كانت متناهية  
 ترتيب عقول الاول سواء كان متناهيا ترتيب وضوء الاول  
 بالترتيب كونه جزءا من وجه في الخارج كونه في العقل كونه  
 بحيث يمكن اجزاء كونه في ذاته كونه في العقل كونه  
 لانه كونه جزءا واحد من الاجزاء كونه في العقل كونه  
 كونه في ذاته كونه في ذاته كونه في العقل كونه  
 كونه جزءا من وجه كونه في ذاته كونه في العقل كونه  
 جزءا بالبنية لهما الزيادة كونه في العقل كونه  
 وجوده كونه في العقل كونه في ذاته كونه في العقل كونه  
 الاجمال كونه ليقين الاجمال كونه في اجزاء كونه في ذاته كونه  
 النقطه كونه في العقل كونه في ذاته كونه في العقل كونه  
 كونه في ذاته كونه في ذاته كونه في العقل كونه  
 كونه في ذاته كونه في ذاته كونه في العقل كونه  
 كونه في ذاته كونه في ذاته كونه في العقل كونه



واقعا بارادىس لزم جبر از انچه هاست جبر  
الحج بالناقص ٢٢

الناقص لزم تناسلها وناقصها زيادة الحج بالناقص  
الحج بالناقص بوجه وازيادة قطع المناهضة لزم  
للمناهضة لزم تناسلها بالحج لزم كنهنا فرض غير  
متساويا هـ ولا يشترط ان يكون هذا الراجح  
المنزلة به بحال الادج ككبر لغز لمتناها لغز كها  
اذا فرض كنهنا لناطة عدو لغز متناها لغز كنهنا  
عدو لغز كنهنا لمتناها لغز كنهنا لغز كنهنا  
المنزلة لغز متناها لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
وهذا الراجح على الوجه المنزلة كنهنا لغز كنهنا  
بنا اثنان ووجه خط لغز متناها لغز كنهنا  
بالفعل ووجه لغز متناها لغز كنهنا لغز كنهنا  
لمتناها لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
لخط اذا فرض كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
مضى لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
عدو بطريق الاجمال لانه لو لم يكن كذلك لكانت متناها

الباقيين

المقدار هـ واذا كان غير متناها المقدار فرضا واجزا  
غير متناهاها بالفعل لا يخفى لغز لمتناهاها لغز كنهنا  
لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
واحد منها وكجمل جملة عدله فلما اجزاء جملة وجه ثم  
لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
ناقص لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
فلغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
ثم لم يطبق الاجمال المذكور بقا لغز كنهنا لغز كنهنا  
ذكرنا اذ لم يرد طاردا وهذا كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
بالفعل ووجه لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
الخط لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا  
برائه لتطبيق وتقرير على الوجه الذي فرضناه وقرناه  
سخر من من رباب لغز كنهنا لغز كنهنا لغز كنهنا







حال مبطله انه لا يستلزم الاستدلال وكل من استدل  
 على مقدمه كمنه ارجح لا فلا اعتبار به وهذا الاعراض كمنه في  
 المباحث المشبهه وفي غير ذلك الاول والاخر واما  
 الغير الذي ذكرنا من شرا وجوب طافلا وذلك الاعراض  
 عليه قطعا لا ينطبق لانه لا يصح ان يثبت وجوده عليه  
 الاول والانيهما لا استلزاما لانه لا يثبت وجوده على  
 هذا الاحتمالين يتوجب الاعراض ووجوبه لانه لا يثبت  
 كل من لا يثبت ولا يثبت في حاله بل لا يثبت في حاله  
 اخرج من غيرنا من كانه لا يثبت ليعرف التحول لا يثبت في  
 الجملة لانه وجوبه اخرج الجملة لانه يثبت في الجملة  
 ويثبت في الجملة لانه لا يثبت في الجملة اخرج الجملة  
 المناقضة اخرج الجملة لانه يثبت في الجملة اخرج الجملة  
 لانه لا يثبت في الجملة لانه لا يثبت في الجملة اخرج الجملة  
 حتى يتوجه عليه لانه لا يثبت في الجملة لانه لا يثبت في الجملة  
 لانه لا يثبت في الجملة لانه لا يثبت في الجملة اخرج الجملة

لانه لا كانت غيرنا به بالغير كمنه فرض انها غيرنا  
 بالغير فلا يثبت ليطبق لتفصيل اخرج الجملة  
 اخرج الجملة لانه لا يثبت ليطبق لتفصيل اخرج الجملة  
 مخصوصه المناقضة اخرج الجملة لانه لا كانت اخرج  
 كل من يثبت في الجانب المقابل للمبطل غيرنا به بالغير كمنه  
 المفروضه غيرنا اخرج الجملة لانه لا يثبت في الجملة  
 اذ لا يثبت ليطبق لتفصيل اخرج الجملة لانه لا يثبت  
 اخرج الجملة ليطبق لتفصيل اخرج الجملة لانه لا كانت اخرج  
 لا يثبت واقوعه في الجملة لانه لا يثبت ليطبق لتفصيل اخرج  
 غيرنا فلا يثبت ليطبق لتفصيل اذ لا يثبت في الجملة  
 يثبت في واقوعه عند ايضا واذ لا يثبت عند غيرنا  
 زائدة الجملة لانه يثبت المناقضة واقوعه لوسط واما لا  
 اطرف المقابل للمبطل في غيرنا به بالغير واما لا يثبت  
 الا في الجملة اخرج الجملة لانه لا يثبت في الجملة اخرج  
 واقوعه عند غيرنا لانه لا يثبت ليطبق لتفصيل اخرج



لعقد الاجمالي في حق التطبيق الاجمالي وقد  
 مر ان العقد الصحيح لا يخطئ الا في الامور المتناهية  
 اجمالا ولا في التطبيق الاجمالي بل في الامور المتناهية  
 ايضاً لان التفاوت لعقد يطبق الاجمالي  
 يكون كما في كماله بالاضافة ونقصاً ونقصاً  
 المقدمات بل في زيادة الجمل والمجموع  
 لتأثيره في التطبيق الاجمالي لانه لا يميز بين  
 وقوعه في طرف المقابلة للبدء في لزمها  
 معاً ما بينا من جهة موجب طاقته في لزمها  
 التطبيق في انهماك لانه لا يطلع على التفرقة في  
 التميز في زيادة في بداية الوجود في القول في  
 كمال الاشياء في لزمها في التطبيق في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 احكاماً في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها

في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها

او في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها

في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها  
 في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها في لزمها



ليس كذلك بعد محال و به ابر بران تطبيق  
 بتاتر تناسل الابداء و ابر و اكانت حجة او  
 قايمة بانفسها فانه يقول بها و قد كنت و لا تعلم  
 و غيرها كما لم يثبت و لصفات الزمنية و لا يحفظ  
 لمية غير الزمانية من الوجود و كانت حجة ان  
 و انفسه و بتوجه الاغراض و انفسها ببقاء  
 الوجود في الحق و لا يكون له الوجود في الحق  
 التطبيق لانه قد عرف قد يتغير معطو له  
 الوجود لانه في لطائف ثم هو احد لطائف ما لا  
 مستلزم لغيره لانه لانه احد المراتب لا  
 الا بتجريب الوجود لانه قد عرف احد لا يخرج كل  
 من لطائف او بتجريب احد فقط فمع الال  
 يلزم ان الكتاب كونه ابرز غيرتنا بين فكترة  
 ان و مع الال يلزم ان الكتاب كونه الوجود  
 فينود في احد الال فانه كونه الوجود في احد

في الوجود

في الوجود  
 في الوجود

في الحق و لا يكون له الوجود في الاغراض  
 من الوجود و قول الال و لا يخفى فانه غير الال  
 من الوجود و لا يكون له الوجود في الاغراض  
 الحياتية لمعظم ذلك مع بران التطبيق في  
 حكا الاغراض و بران التطبيق فلا يكون له الوجود  
 و كانه من الوجود و لا يكون له الوجود في الاغراض  
 لان انه يمكن تطبيق الال لغيره لانه غير الال  
 الوجود لانه لانه مستلزم للال الذي هو كونه الوجود  
 بالغير و انما لا يقدر لغيره على ان يخصص الال  
 الوجود لانه بالغير فليس يجوز لتطبيق الال  
 لانه بالغير و هو جزء جزء و ازا جزء و كذلك  
 الال في بران الحياتية لانه اذا كانت غير متناهية  
 بالغير فلا يقدر لغيره على ان يخصص الال  
 من خطتها و الحكم عليها بالال و اعدم الال  
 في كلامنا ببقاء غير بران الحياتية و غير

الحياتية







تساوية بالغير والكل ليس بهن ترتيب حدودي  
بأن يقال كماله وجه الاثنين لا يكسب الا بعد وجه  
الوجه كذلك لا يكسب وجه الاثنين الا بعد وجه الاثنين  
وكذلك وجه الاربعة لا يكسب الا بعد وجه الاثنين ووجه  
الخمسة لا يكسب الا بعد وجه الاربعة وهكذا الى حيث ما يلزم الوجه  
معادى الاعداد وبالحاصل اعداد التسعة للعدد  
الاكثر من حيث هذا يلزم الوجه المجموع اترك من جهة افراد  
المكانات متوقفا على الوجه المقصود من واجبه المجموع  
الناقص متوقف على ما هو لنا قصده بوجه واحد  
الذي ينتمي الى الاثنين فاذا توهم تطبيق المجموعات  
المنتمية بغير التباين الى المجموعات المجموع الذي ينتمي اليه  
سلك المجموعات بغيره كماله مجموعا لا يكسبه  
بمجموع آخر وذلك هو الاثنان في المجموعات المجموع  
تغير بغيره تساوية الاثنين كماله المجموع الاول تساوية  
والثاني قلت لا يغيره نحو الوجه الاثنين والثلاثة

وهكذا لا يغير لهنايه فقطول لهنايه المساوية منه  
الوجه كماله التسعة المساوية متوقفة فالتساوية انما يلزم  
ما ذكرت كونه اعدادا متكافئة لا اعدادا لغيره وهو  
ثم كماله تسعة اعدادا التسعة اعدادا متكافئة من الوجه  
لا اعدادا لغيره اقل منه تسعة اعدادا متكافئة من الاربعة  
وستة اعدادا متكافئة تسعة اعدادا التسعة واثني عشر اعدادا  
غير متساوية لاعداد لغيره تسعة اعدادا التسعة تسعة اعدادا  
من التسعة لغيره اعدادا التسعة تسعة اعدادا تسعة اعدادا  
بغير واحد وبالحاصل واما التسعة فيغير ترك اعدادا تسعة  
من التسعة لا يكسبه من اعدادا تسعة اعدادا تسعة اعدادا  
كما ذكرتم فظهر قولكم ان اعدادا التسعة اعدادا التسعة اعدادا  
من قلت هذا الكلام فالتساوية اذا كانت اعدادا تسعة اعدادا  
تساوية لوجه واحد اما اذا كانت اعدادا تسعة اعدادا تسعة اعدادا  
ذلك وجوبه يكون كل مرتبة من الاعداد نوعا اخر من  
غيره برابط بخصه لانه فقط لا يغيره

العدد ٩







واحدا بيا كما ذهب اليه الحق فلا تنقض العلوات  
 بحجب علم فلا يتصور التطبيق ولذلك ذهب الولد  
 الى ان علم الله تعالى اعم اجزا وذهب بعضهم الى ان علم الله تعالى  
 اعم اجزا وذهب بعضهم الى ان علم الله تعالى اعم اجزا  
 لا يحكمه المقام فان قلت معلوم ان الله تعالى غير متناه  
 كما نعلم من العلوات بها واحدا او متقاربا في التطبيق  
 في العلوات فلا معنى لتغير حدوث العلم في كل ملكة  
 المتخصص بالوجه الخا جريتنا به لانه الحوادث الماضية  
 لها سبب في جانب الماضي والازل والحوادث الآتية  
 لا سبب لها الا انها غير نهائية في زمانها به بالفعل  
 في غير زمانها به في الايقين فلا يمتنع واقعة غيبية في التطبيق  
 لانه في وجهه اعم من انما فهمنا في وجهه  
 من انما في وجهه اعم من انما فهمنا في وجهه  
 مع تغيرات العبادات بلا تغير في المعنى الواحد  
 بالحق علم انه واحد كما علمت من ذلك

[illegible]



وليت الصوت نوعه عن العدد بل جزؤه اجزاء  
العدد لو كان له صوت نوعه فيكونه قسماً بالاجزاء  
يذكرها جزاء بالاجزاء فيكون تقديره العدد  
له صوت نوعه فيكونه قسماً بالاجزاء فيكونه  
الاجزاء بالاسم ولم يكتف بالاسم في الوحد  
فقط وبالجاء لا بد منه كل عدد من حيث العدد  
او من حيث ما بالاسم ونماذجها مجموع الاجزاء لانا  
قديماً بقوله كل ترك وكل جملة سواء كانت  
مثل تلك الصوت نوعه لا يتحقق منها امرتها  
الاجزاء بالاسم ونماذجها مجموع الاجزاء بالاسم ولا بد  
في ذلك كونه لعدد له جزء واحد لا يتحقق اولها  
الجزء من قال بان له عدد من الوحد قسماً بالاجزاء  
العدد ليس باجزء الوحد او كونه جزءاً من ذلك  
كونه الوحد اجزاء وكيفية كل واحد من تلك الاجزاء  
بل الواحد له عدد اجزاء من حيث الوحد

وليت صوت نوعه فيكونه قسماً بالاجزاء  
الاجزاء بالاسم ونماذجها مجموع الاجزاء بالاسم ولا بد  
في ذلك كونه لعدد له جزء واحد لا يتحقق اولها  
الجزء من قال بان له عدد من الوحد قسماً بالاجزاء  
العدد ليس باجزء الوحد او كونه جزءاً من ذلك  
كونه الوحد اجزاء وكيفية كل واحد من تلك الاجزاء  
بل الواحد له عدد اجزاء من حيث الوحد



وكان من المحقق لو كان ترتيبهم انما اذا لم يكن للعدد صورة  
 ويكنى كذا من الواجب المحقق من حيث عدم الفرق  
 بين الاجزاء بالاسم ويجوز الاجزاء ويكنى للعدد والواجب  
 بالاسم لغير الواجب فقط من حيث لا يكتفى بالعدد  
 غير الواجب ولا تنازع في كون الواجب العدد لا غير  
 اجزاء للعدد لانها من حيث تغير كغير العدد ليس  
 صورة لغير العدد لغير الواجب الواجب جزا للعدد  
 اخر زائد عليه فيكون كغير العدد لما قصر جزا للعدد لانها عليه  
 ثانياً بل تنازع في كون الواجب فيقال بان كغير العدد  
 نوعية ومع ذلك فيلزم فيترك للعدد من العدد والناقص  
 منه وقد عرفت في هذا التوهم لانه كل جملة من  
 كانت مثلها لصورة النوعية كالموحدات او لم يكن  
 مثلها عليها كالموحدات فيحقق فيها الاتحاد والبالا  
 ويجوز الاتحاد بالاسم كما يتناسب بانها من حيث كل  
 عدد من حيث الاتحاد فيحقق فيه الاجزاء بالاسم ويجوز

الاجزاء ايضا سواء كان للعدد صورة فيكون اولاً  
 كما ذكرنا مراراً وبنا على ما بينا من عدم ظاهر ان  
 لا يكتفى بغيره من اجزاء واذا لم يكن للعدد صورة  
 فيكون عدد اخر يكتفى به لا يتحقق الترتيب الثاني لغير  
 وعدد اخر اياها من حيث انهما من حيث غير من حيث  
 الثاني لغير من حيث مراتب الاعلى والاربع والناقص  
 لا يكتفى اجزاء برأيه لتطبيقه في مثل حجب الرطل  
 وعدد النفوس لها طقة غيرة فيقال بعدم تناسلها  
 لعدم الترتيب بينها لا الترتيب لعدد وري ولا الترتيب  
 الثاني لغير من حيث لزم الترتيب الترتيب الثاني لغير  
 ادعاء وبنه عليه اجزاء برأيه لتطبيقه واما دعوى  
 وجوب الثلثة لغير وجوب الاثنين ووجوب الاربع لوجوب  
 الثلثة وهكذا كل عدد زائد فانه وجوبها من وجوب  
 من كغير العدد لما قصر جزا للعدد لانها عليه  
 بل باطل بحكم برأيه المنقول عن علم الاول











والا يلزم اجتماع التضرع وعدم التضرع وهو الاجتماع  
 مما يتنافيان في زمانه فانه لا يجتمع له بالعلم  
 فظنه انه لا يجوز له التضرع الاخر بالاسر فالتضرع  
 منها وما ذكرنا فظنه بطلان ما اختاره لمحقق كركم  
 لانه لو دللنا على صحة الدعاء بمقتضى الراس لمقول  
 من المعتبر الاول لكانت تعرض له والاشارة لمعروض  
 العدد الاكثر من باب ما علم به به لانه زيد او غير  
 جزء زيد وجزءه خالد فاشترط في زيد وجزءه زيد  
 الهيئة الاثنيتية الاجتماعية غير المحيية زيد وجزءه خالد  
 معروضات الهيئة الاجتماعية لرب المعروض الاول خارجا  
 عن المعروض الثاني ولا ينافي لا فيكون جزءا من حصة زيد  
 على ما ذكر في الحاشية الجدية هو ان كل مركب وكل  
 مجيء اذ انبأ بمجيء اجزائه لا يكون جزءا من حصة  
 خارجا عن المنسوب اليه بل يكون المنسوب اليه  
 اليه او جزءه بالضرورة فيكون المنسوب اليه مثلما

من الاربع والاولى فخر المحرر بهذا الاستدلال  
 لا في خارجا عن الاربع فيكون المنسوب اليه غير الاربع او  
 جزء منها والاولى حال تغير الزمان وبذلك الحكم على عدد  
 ناقص وعدد زائد وفي كل معروض عدد ناقص ومعروض عدد  
 زائد بغير هو الاستدلال فيحكم بهذا الاستدلال  
 فيكون كل عدد ناقص جزءا لعدد زائد وكل معروض عدد ناقص  
 جزءا من معروض زائد وبهذا الاستدلال في حال التوهم  
 اما كذا العدد لما تغير جزءا لعدد الا يفتقر بطلانه ولما دعي  
 الضرورة في اذ انبأ بسبب مجيء اجزائه لم يكن  
 من اجزائه المنسوب خارجا عن المنسوب اليه بل  
 يكون المنسوب اليه المنسوب اليه او جزءه فيكون  
 بل الحكم بالضرورة من غلط الوهم لانه لا ينافي  
 قائم على خلاف ذلك الحكم الوهم لا يشترط  
 الثلثة لا يكون خارجا عن الاربع وهو كذا لا يكون الثلثة  
 غير الاربع وهو ظاهر ولا يخرجها الحكم لانه المنقول



عن لعل الأول ولو قيل يجوز ان يكون من التلخيص مثل  
لا يجوز خارجة كجاء الاعتبارات عن الاربع على بعض ال<sup>اعتبارات</sup>  
واحدة الاربع وهو انها باعتبار اجزاها في التلخيص  
فهذا الاحتمال هو كونه احتمالا لبعده عن كونها كائنة  
فانها لا تشرى بما يلزم من هذا الاحتمال من كونها كائنة  
اجزاء الاربع فالداخل في الاربع حقيقة انما هو اجزاء التلخيص  
لا في التلخيص نفسه فاما ان كان خارجة فيكون خارجا  
وليس كائنة في الجاهل بل كائنة في الحقيقة وانما قلنا انه  
يظهر مما ذكرنا بطلان ما اختار المحقق المكون من كون  
العدد الاكبر من المعارض العدد الاكثر لانه اذا كان في العرف  
بين الاجزاء بالاسم ومجموع الاجزاء كائنة بها ايضا  
والرأى المتقول عن لعل الأول عدم جواز ترك  
العدد الاكثر من العدد الاكبر خارجا عنها لانه الرأى  
يقتضي ان يقال معروضه للعدد الاكبر هو لعل في الحقيقة  
تلك المعارض لعل معروضات كائنة للعدد الاكبر

هذا هو الحق في التلخيص  
فان قيل لا بد من ان يكون  
الاجزاء كائنة بها ايضا  
فالجواب ان كائنة بها  
في الحقيقة لا في اللفظ  
فان اللفظ لا يميز  
فان اللفظ لا يميز

الحقيقة وهو ان الأول معروض الاشياء والاشياء معروض  
التلخيص والاشياء معروض الاربع وهكذا معروض التلخيص  
فاما ان يقال ان ترك معروض لعل في جميع تلك المعارضات  
اكثر من تركها في غيرها فانه لا يتصور قيام لعل في غيرها  
لانها تمام لعل في معروض لعل في جميع معروضات لعل  
واللعل في معروض لعل والاربع معروض الاشياء والثانية  
وهذه هي الحقيقة فاما ان ترك معروض لعل في جميع تلك  
المعارضات فيكون تركها في غيرها تمام لعل في غيرها  
وذلك محال فاما ان ترك بعض تلك المعارضات في  
بعضها فيكون تركها في جميعها لعل في معروض لعل  
فمعروض لعل في جميعها لعل في معروض لعل في معروض لعل  
الاربع والاشياء او في معروض الاشياء والثانية واما ان  
يقال ان ترك معروض لعل في العدد الاكبر في معروض لعل في العدد الاكبر  
والاقول ان لعل في معروض لعل في معروض لعل في معروض لعل  
القول بترك معروض لعل في العدد الاكبر في معروض لعل في العدد الاكبر



والبرية انما ايدى قوله فانما تعلم ببرية انما ايدى  
 جزء ريد وقر وخاله انما ايدى ببرية انما ايدى  
 لان هذه البرية مخالفة لما حكم به البرية فليست ببرية  
 اعتراف الصبي لان اعتراف الصبي بطبع البرية نقاد له  
 وليس له مخالفة البرية ايدى واذا كان الامر كذلك فليست ببرية  
 كماله الا انه مركبة من الاحاد لا يكون كماله من البرية  
 من العود لما نصرتك من عودات الاعمال مركبة من  
 الوجودات ولا يكون كماله من عود العود انما يكون من عود  
 العود لما نصرتك من هذا الرجل المعروض للعود انما هو  
 الذي هو العود من كماله مركبة من عودات من عودات  
 ويكفيك الوجودات احاداً بالاجتماع الرجال العود كماله  
 اعتراف مركبة من عودات من عودات من عودات الوجودات  
 المقترنة احاداً بالاجتماع العود من عودات الاحاد  
 وكما ان الاعمال انما هي توافقاً او غير توافقاً لا يكون  
 منها جزء العود بل كماله لها بغير وجود كماله كماله

من كماله انما هي توافقاً او غير توافقاً لا يكون  
 معروض اعتراف من كماله من عود العود انما هو  
 تلك المعروضات لها صحبة توافقاً او غير توافقاً  
 اعتراف بغير توافقاً او غير توافقاً لا يكون  
 يدخل في حقيقة المعروض الا ان الاعمال العود كماله  
 في حقيقة المعروض العود الا ان كماله من كماله  
 وقوله ولا فقه في هذا السير الا ان كماله من كماله  
 المجموع من كماله من كماله من كماله من كماله  
 كماله من كماله من كماله من كماله من كماله  
 المقترنة والابواب بتقريباً في هذا كماله من كماله  
 حواء باقية ولعل في عينية كماله من كماله من كماله  
 انما البراهين الموقوفة في هذا المطلب من كماله من كماله  
 احدها ما يتوقف على ابطال التمسك والاحاد  
 ما لا يرتفع بل يزل عن اثبات الوجودات  
 ينقضي من كماله من كماله من كماله من كماله

هذا هو كماله من كماله من كماله من كماله



لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان  
 لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان

لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان  
 لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان  
 لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان  
 لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان

لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان

لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان

لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان  
 لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان  
 لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان  
 لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان

لا بد من ان يكون  
 ما هو المطلوب  
 من اجل ان



ولما اراد به الجمع في حيث هو مجمع فلام انه مرجع لعدم  
 تحقق الجمع المحقق في الهيئة الاجتماعية وذلك لان مقتضى  
 المصلحة المتعددة لا يلاحظ الهيئة الاجتماعية كما في الاصل  
 حيث لم ير انما الرضا في غير ذلك فيلاحظ الهيئة وقد  
 بينا ان هذا الجمع هو مرجع الجمع في افراده وتجميعه  
 الا اذا قيل لا يلاحظ واحد او احو او قد يلاحظ بأسرها  
 وقوله الاول في كونه بلا غطاء متعدي بحسب غطاء الاطراف  
 فهو لم يقصدها وان كان بلا غطاء وحسب الاطراف  
 في مثل الواحد وانما سبيل الابل في مرجع الحد  
 الا انما يريد ان يجمع الجمع ولا حاجته ذلك  
 اعتبار الهيئة الاجتماعية فان لم يكن ثم تعلق بالاراد  
 وهو انه ان اراد بالعلم انما فلا يجوز ان ينفذ في قوله ضرورة  
 وجوب تقدم العلم على العمل فلما لم يجمع العلم انما  
 اذ لو وجب تقدم العلم انما لم يكن في كليات تقدمها فيها  
 بغيره من ان يجمع الاخرى لما فيه ليعتد به في العلم انما

برهان

في قوله لا يلاحظ  
 في قوله لا يلاحظ

فيكون في علمها وليس هذا الحق في مقتضى العمل  
 المركب الذي هو عين الجمع الاخرى وانما جمع الموجودات  
 المركبة في الواجب وانما في مقتضى اجتماع الاخرى  
 وعلى انما في مقتضى اجتماعه ضرورة اجتماع الهيئة  
 الاخرى والاخرى باعده فلا خارج في مقتضى ان يجمع نفسه  
 وايضا العلم انما يجمع في امور كل واحد منها متقدم ولا يتم  
 في تقدم الجمع فانما في اجتماع الهيئة في تقدم علمه  
 هو عينه في مقتضى علمه وانما في مقتضى العلم انما  
 فلم لا يجوز ان ينفذ في قوله لا يلاحظ علم العمل في مقتضى  
 فيكون علمه في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما  
 اذ حيزا لا ينفذ في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما  
 فاعلم انه في مقتضى الاجتماع في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما  
 بهما في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما  
 بغيره انما لا يلاحظ في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما  
 في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما فلا يلاحظ في مقتضى العلم انما



في خمسة في كل واحد واحد والآخر خمسة في كل واحد  
 في الجمع ضرورة استناد بعض الاجزاء الى غير من عملها  
 لا يخال تخلفه وجوب كونه لفاعل المستعمل في الجمع  
 فاعلان في كل جزء يستند بالركب من الارب المكنية  
 فاعلان لفاعل مستقل فيه هو الواجب ووجهه انما نقول  
 ليس كركب هذا لانه يعبر عن السبل عليه في الارب المكنية  
 الصواب في الارب من مقدمه في مقامات يولد وتلك المقامات  
 باسمها ظاهره في مقابلته ليس كركب فاعلان في مقتضى  
 بالركب من الواجب والممكن فاعلان السبل المكون للركب  
 في مقتضى من هذا يتبين بطلان مقتضى انه يجوز ان يكون  
 ما قبل المعلوم لا يخرج عنه الجمع هو معلول لما قبله بربطه  
 واحدة وهذا لان لو كان ما قبل المعلوم لا يخرج عنه  
 للسبل باسمه مستقلا بالثبوت فيها حقيقة لكان  
 على النقصان واعتبر هذا الجواب بان لو لم يكن  
 عمل الجمع بما يستعمل عند العمل في كل جزء

في خمسة في كل واحد واحد والآخر خمسة في كل واحد

للزخم كركب من اجزاء لها ترتيب زما في كل واحد  
 اما تقدم المعلوم على علته او تخلف المعلوم عن علته  
 مستقلا اذ لا يخلو فاعلان العمل في الجمع بما يستعمل  
 كانه موجودا عند وجه الجزء الاول او لا في الاول  
 بل يتخلف الجزء الثاني عن عمله مستقلا في الثاني  
 بل تقدم الجزء الاول على وجه عمله وايضا لو فرضنا  
 ثلثة اشياء كل واحد منها معلول العمل اجزى مستقلا  
 بجمع العمل الثلثة على مستقلا بجمع المعلولات  
 ليس على ثبوت مقتضى المعلولات عليه ضرورة ان  
 كل منها لم واحدة فقط مقتضى المعلولات واجبة  
 الاول ان يتخلف عنه لفاعل المستعمل بهذا المعنى غير  
 مقتضى ان لا يعتبر في استحيي ما لا بد منه في الثاني  
 هو يتخلف عنه لفاعل مستحيي عنه في الاول  
 فاعلان العمل لا يستعمل فاعلان العمل في كل جزء  
 فاعلان هذا جاعل عمل العمل لا انه يمتنع في كل جزء

في خمسة في كل واحد واحد والآخر خمسة في كل واحد



و هذا من الابرار لانه ايضا هذا القدر كاف في ضمنا  
 وهو بطال كونه الجزء على مقتضى الجملة لانه  
 لو لم يكن على ذلك الجزء خارجا عن هذا ما عليه  
 تقدم ان يستعمل في نفس في نفس كالمسلم له  
 له من غير ما كان على النفس او على احد في كل جزء  
 على ذلك لم يستعمل في نفس في نفس على ذلك  
 ثابت ان كل نفس في الجزء انما هو ليس انما  
 من غير انما هو ليس في نفس في نفس في نفس  
 الجزء انما هو ليس في كل جزء في نفس على ذلك  
 من بالعلية فانما انما في نفس في نفس في نفس  
 اعرض على انما لا يجوز انما على الجملة بالجميع انما  
 بمخاطبة كاف في وجه من غير صفة لم اعراض في نفس  
 لانه على الاول ولما لم على الثاني و لم جزا فلما  
 من الاحاد على فيها ولما لم يكن الجملة لما هو هذا الوجه  
 الوجه غير الاول لم يحسن لم على انما من غير على الاول

هذا من الابرار لانه ايضا هذا القدر كاف في ضمنا

على هذا

ولا انما في نفس في نفس في نفس في نفس  
 الاحاد على الاحاد واما الجملة في نفس في نفس  
 سواء كانت بسيطة في نفس او مركبة واجبة في نفس  
 بهذا الاعتبار من الاحاد بالاحاد ولا في نفس في نفس  
 فكل من كان على انما في نفس في نفس في نفس  
 الوجه في نفس في نفس في نفس في نفس في نفس  
 لمعقود الوجه في نفس في نفس في نفس في نفس  
 وذلك لانه لا يمكن انما في نفس في نفس في نفس  
 سواء كانت واحدة في نفس او مستعدة في نفس في نفس  
 في الوجه في نفس في نفس في نفس في نفس في نفس  
 انما في نفس في نفس في نفس في نفس في نفس في نفس  
 تعليل مجموعها مجموعها فالاول هو المتناهي في نفس في نفس  
 لصبر و بطال بالسير في نفس في نفس في نفس في نفس  
 فانما بطال بالسير في نفس في نفس في نفس في نفس  
 في نفس في نفس في نفس في نفس في نفس في نفس



التدرج او غير ذلك خلاصة ما ذكره في كتبهم من تنبيهات  
 من قبلنا لا يخفى وقعها ونحوه في نظرنا في كتبهم  
 للقصدين ياتي من بابا لنقص والابرار فنقول اما  
 في الشق الاول من الابرار الاول له اربابا لعله  
 لانه لم لا يكون في نفسهم من غيرهم ذلك المنة  
 سبر كتبهم ولعلهم لم يسل خروجهم من بابا لعله  
 انما يكون ذلك من غير لعلهم لكونها من واجب لغير  
 فخرجوا من نظر اربابهم من ذلك لكون العلم لانه  
 نفس لعله في ذلك وجهه فلم يمتح له غير ذلك وجهه  
 فليس في اول الامر في غير لعله لم يمتح له غير ذلك وجهه  
 من لفضل الله لغير لعله لانه من غير لعله  
 بابا ثابت لغير لعله لانه لانه لا يجوز لغير لعله  
 لكونه لغير لعله لانه من غير لعله لانه لا يجوز لغير لعله  
 الحادث علمه لغير لعله لانه من غير لعله لانه لا يجوز لغير لعله  
 ذاته في وجهه لغير لعله لانه من غير لعله لانه لا يجوز لغير لعله

لا يجوز

لا يجوز

الحادث قلت هذا لا يرد على ما قلنا من ان  
 بابا ثابت بالامكان من حيث لا يمكن الا بايجاب  
 بل يحجب لم اخذ الحرج وهم شقون على جوار  
 الاثبات بالامكان في غير كونه العلم لانه من غير لعله  
 يستلزم عدم جواربه وهو ياتي ما اتفق عليه كافة  
 المحققين فليكن يحجب ذلك مقررنا اما نقول  
 حينئذ لا يمكن اثباته بالعلم لانه لكونه انما لم يمتح له  
 يمكن علمه لانه من غير لعله لانه من غير لعله  
 لم الوجوب لغير لعله من غير لعله من غير لعله  
 هو لا يجوز لغير لعله لانه من غير لعله لانه من غير لعله  
 كانه واجبا اذ لا ينظر لعله لانه من غير لعله لانه من غير لعله  
 لا يقال لانه من غير لعله لانه من غير لعله لانه من غير لعله  
 نقول الوجوب الحجاب من غير لعله لانه من غير لعله لانه من غير لعله  
 بالنظر لانه من غير لعله لانه من غير لعله لانه من غير لعله  
 كونه واجبا من غير لعله لانه من غير لعله لانه من غير لعله







بالايات لا بد له من قوة موجبة لاجزاءه غرضه  
 وبرهنا ايضاً انه لا تناقض في ذلك بين المكنة  
 الواحد وبين المكنة الكثير فكلما كانت المكنة الواحدة لا بد له  
 على موجبة خارجة عنه فانه كذلك المكنة الكثير سواء كان  
 متساوياً او غير متساو لا بد له من قوة موجبة خارجة عنه  
 ذلك الكثير لا شك له قوة وهو الاكساسة الثانية  
 ايضا على انه جمل المكنات له قوة الموجبة مساوية  
 متساوية او غير متساوية فكلما كانت القوة موجبة حيث الاستجابة  
 لم على موجبة خارجة عن ذات تلك المكنة لا شك  
 العلة التي هي الاكساسة انما هي متفرقة على هذه القاعدة  
 عدم الفرق بين الكل الا اذا كان الكل المجرى للاستجابة  
 لم العلة الموجبة لاجزاءه عن ذات كل مكنة موجبة  
 وعندها جميع المكنات له قوة الموجبة مساوية  
 متساوية او غير متساوية وبرهنا ايضاً انه لا تناقض بين  
 موجوده سواء كان ذلك المركب الموجود اجزاءه متساوية

او غير متساوية لا يجوز ان يكون له قوة موجبة لاجزاءه المتساوية  
 لذلك المركب الموجبة ثم يجوز ان يكون له قوة موجبة لاجزاءه المتساوية  
 انما يكون ذلك في ما يار الا ان اول النظر على ضروريه  
 المركب فانه على كل حكم المركب كما ثبت فيما سبق ويجوز  
 منه في تلك المقامات الحكم بالانه يظهر له انما في ذلك  
 ذلك الحق الذي لا يتغير ولا يتبدل في ذلك  
 تام لا يجوز حمله في تلك من الاجزاء التي لا  
 كثر في قول المنجى في الملل عند صاحب الحقيقة  
 والحال ولا يابى رعليه ما في قوله لما يتوجه عن بعض  
 اقواله بعبارة منقول ما ذكر في الحاشية بقوله اميل  
 كونه كل مركب مكنة من تلك المركبات المتساوية  
 كما يجب لانه لا يختص في القواعد العقلية لا في الكل  
 باهر من مكنة غير مكنة وكل من هو مكنة المتقدم ولهذا  
 قال الحكماء واجب الوجه على شانه تبسيط في ذلك  
 اجزاء خارجة ولا اجزاء ذهنية ولا لا في كونه مكنة او غير مكنة

على ضروريه لبعضه من تلك الاجزاء المتساوية ؟  
 لانه بعض تلك الاجزاء المتساوية للمركب ؟



بالذات ممكنة بالذات لانه كل مركب متماثل في ذاته  
وكل متماثل في العمل المتقدم عليه من الكميات واجب الوجود  
بالذات معلول الوجود في ذاته ووجهه عينه لا  
تفاوت في ذلك بين المركب الموجد والمركب الموجد  
فكما ان المركب الموجد في ذاته متماثل في ذاته  
كأنه جزء موجود بالذات او بالوجود اما بالوجود في المركب  
الموجد في ذاته متماثل في ذاته جزء مساو كانه جزء  
بالذات او موجودا بالوجود في ذاته لقاعدة  
بعدم اثبات سبب في المتن بالذات ايضا كالذات  
بالذات لانه ما فرض انه متن بالذات لو كان مركبا لكان  
ليكون ما فرض انه متن بالذات موجودا بلا غلة ممكن بالذات  
ومورد ابعاده بعينه فالحق في كل مركب سواء كان  
موجودا او معدوما في ذاته داخل في المتن بالذات وقوله  
في ذلك الحاشية وجب في المتن بالذات ايضا لانه  
المتن طر في وجهين احدهما انه يميز على التخصيص

القواعد  
أعقلية وهو لا يتبادر اليه على طر باطل في ذاته  
لانه قال بان المركب من المتماثلين بالذات ممكن  
بالذات مراد منه عدم ذلك المركب بالذات متماثلا  
فعدم جزءه من الكميات في ذاته متماثل في ذاته  
ما هو عدمه متماثل في ذاته لانه لا يتماثل بالذات لانه  
عدم المتن بالذات لا يتماثل معلول الوجود في ذاته  
داخل في المتن بالذات ولا يصح ان يكون داخل في  
الوجب بالذات لوجهين احدهما انه معدوم في ذاته  
ان مركبا يجب ان يكون داخل في المتن بالذات فيكون  
ذلك المركب داخل في المتن وهو المطلوب والمطلوب  
المركب بالوجود اذ لا اوليا في ذاته وجه المركب  
على وجه جزءه ولما كان جزءه متن الوجود بالذات وكل  
متن الوجود بالذات لا يتحقق وجوده اذ لا اوليا فلا يصلح  
لا يتحقق وجود ذلك المركب ايضا اذ لا اوليا ولا يصح له  
يقال لو تحقق ذلك المركب لم يتحقق اخراجه ولا يتحقق







وبذلك يتبين منها ما يتغير ذاتية حسب هذا المبدأ في طلب  
 الحلة عليها إطلاقاً بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة لا يربط  
 الحلة والمحل له حقيقة لا يحسن ويذهب لتقديم التامر عقلاً  
 وايضاً قد افترس البرهان على ان كمالاً لا يجد في نفسه المبدأ  
 جزاء العمل الا كذا لا يجد في نفسه من العود الى التامر  
 لمعروض هذه الاكثون هذا لا يجد في نفسه المركب الذي  
 اقل من اجزاء المركب اجزاء له وفيه المركب لها نقص  
 جزاء المركب الزايد على اللانتم لا يفسد اجزاء المركب التامر  
 اجزاء للمركب الزايد كمالاً التامر عليه وانه على  
 نقول لمحل المركب جزاء اجزاء له ما فيه والصوره مركباً  
 بالثبوت لمعلة التامر لا تفسد عليه التامر مستلماً على  
 الحلة المصير به ايضاً ذلك لمحل في المحل مركباً  
 وعلمتها لها مركب تامر بالثبوت اليه وقد ثبت بالبرهان  
 انه المركب التامر لا يجد في نفسه جزاء المركب التامر بل  
 ليكنه اجزاء المركب لها نقص اجزاء للمركب التامر فثبت بالبرهان

انه المحل للمركب جزاء له ما فيه والصوره لا يكون جزاء للمعلة  
 التامر بل لا يفسد اجزاء ذلك المركب اجزاء للمعلة  
 التامر وعلى هذا التقدير لا يفسد وفيه تقدم المعلة  
 على سواها وبعبارة اخرى المركب لها نقص من لازم  
 ما يدخل في حقيقة المركب التامر لانه المركب لها نقص وحل  
 في حقيقة المركب التامر من حيث عليه ذلك نقص في  
 في الخطا وهو العجز في بعضه المتأخر من  
 تقدم المعلة التامر على سواها بناء على التامر في  
 ذكر صاحب الرب لا يفسد على التامر من اجزاء  
 عليها ويجعلها براماً على عدم حلة تقدم المعلة التامر على  
 المحل وعلى انه طلاق المركب على اجزاء ما لا  
 للمعلة التامر لها في نفسه لا يجد لانه المعلة التامر لها في نفسه  
 مثل لا يلوحت بالاسم والوحد لا يلوحت بالاسم  
 لغوا في نفسها من لفظ لا يلوحت للاجتماع والوحد  
 كما ذكرنا سابقاً بقا في الفرق بين الاحاد بالاسم وبين

يعني ان في اجزاء المركب التامر لا يفسد  
 وانه ان لا يفسد في نفسه







وثانيها المركب من تركيب جميع اجزاء الة الثانية  
 للعلول من جميع الاجزاء الثانية للة الصدوقية  
 وذلك المركب الجسم من تركيب الاجزاء الثانية  
 والاجزاء الصدوقية هو الجسم بالة الثانية  
 بها من تقدم الوجه عقلا على المجموع المركب من اجزاء  
 المادة الصدوقية فقط لا من وجهه بوقوف الة  
 الصدوقية واجزائها وهذا هو ما في الة العلول  
 من اجزاء الة الثانية بمرتبة من غير اجزاء الة الثانية  
 ومن الة الصدوقية بمرتبة من غير اجزاء الة الصدوقية  
 بمرتبة من اجزائها بمرتبة وقاد كذا من غير  
 ظهر الة الثانية على الوجه الذي من تقدم  
 بحسب الوجه من وجه العلول بمرتبة نقلا عقليا  
 والاف في ذلك لنفهم قطعا فلا وجه ولا يغني  
 لمن تقدم الة الثانية وتوهم كغيره من المادة  
 جزء الة الثانية من غير وجه الفرق بين ما هو

في حقيقة شرايين ما هو لازم لما هو في حقيقة  
 شرايين ما هو لازم لما هو في حقيقة  
 والمركب من اجزاء الة الثانية والة الثانية  
 اذ ليست جزءا من ضرورية اجزاء الة الثانية  
 ولا من اجزاء الة الثانية فيكون في حقيقة الة الثانية  
 هذا الاستدلال ومن شأنه ان ينفرد في غير ظاهر  
 لانه المركب من الوجه من وجه الموهوب المركب  
 بالذات لاجزاء الة الثانية وبما لاجزاء الة الثانية  
 فكل اجزاء الة الثانية كانت متناهية او غير متناهية  
 انما يكون اجزاء الة الثانية اذا كانت مخطوطة فيكون  
 ولتقارن لما من غير الفرق بين الاحاد والاكسرون  
 مجموع الاحاد والاكسرون لا احاد ولا اكسرون في الحقيقة  
 الوجه المخطوطة بعينها في التفاضل والتقارن وكذا الوجه  
 المخطوطة بعينها في التفاضل والتقارن واذا لوحظت تلك  
 الاحاد والاكسرون بعينها في الاجتماع وعدم التفاضل



يحصل المحج بكيفية تلك الاحاد بالاسرافاء لا فطره  
الفرق بين المحج المركب من الاحاد بالاسرافاء والاحاد  
بالاسرافاء لعدم الثاقمة الثانية لذلك المحج المركب بالاسرافاء  
بالاسرافاء نفس المحج المركب بالاسرافاء نفس ذلك  
المحج المركب معلولة لعدم الثاقمة الثانية وبغير الاحاد  
بالاسرافاء فيكون النفي لعدم الثاقمة الثانية هذا اولا  
اريد من ثلث اقسام الثاقمة الاولى الثاقمة الثانية ولما اريد من الثاقمة  
الثالث اقسام الثاقمة لاصدق وتعالى وعدم الثاقمة الثانية  
نفسه تلك باطل البتة لانه لا يوجد في نفسه ثاقمة  
صورية بل في نفسه والابتن في نفسه لثبوت وجود النفس  
وقد ثبت انه فيما سبق وايمسك ذلك المركب على  
صورية بالاسرافاء فيكون ذلك المحج موجودا بالاسرافاء  
بالاسرافاء في اخره موجودا واذا كان في جميع اجزاء الاسرافاء  
يكون ذلك الاسرافاء موجودا بالاسرافاء المركب في الواجب  
وفي الممكنات الموجودين في نفسه موجودا وكل مركب

روحه في روحه متاخر عن روحه في خلقه وكل متاخر  
 في خلقه عن الوجود وكل معلول في خلقه عن فاعله ولا يخلو  
 في خلقه فاعله الروح لانه واجب الروح اول الاوائل في  
 الوجود وعلو الاعداد في تصوراته متاخر عن روحه في  
 ولا يخلو في خلقه متاخر عليه ولا يخلو في خلقه فاعله الروح  
 بالذات والاعلان اعدل من فطرته بالذات  
 من الروح بالذات في المكنات الروح في خلقه  
 بالذات وعلو تامة تاليفه وبراخره بالذات  
 عن الروح في خلقه وبراخره بالذات الروح  
 المتكلمة على صدقها باعتبارها بالذات الروح  
 من الروح بالذات وبراخره بالذات  
 بالذات صدقها باعتبارها بالذات الروح  
 الروح في خلقه بالذات الروح  
 بالذات في خلقه بالذات الروح  
 من خلقه بالذات وبراخره بالذات







القائل له انما قرأ ما قرأه لغيري من الاجزاء بالاسم  
 وبغير محكي الاجزاء فظهر بطلان قوله وعلته الثانية  
 وقوله وايضا لانه لم يحكي او وكل واحد منها متقدم  
 ولا يلزم تقدم المحكي فانه صحيح اجزاء الشيء غير متقدم  
 عليه بل هو عليه من كل واحد منها متقدم عليه لا يرد به الجواب  
 القائل فلم لا يجوز ان يحكى حرفه قوله لا تقرأ على كل علم  
 لكل جزء فكيف على النفس ولعله قلنا انما يلزم لو كان علمه  
 قائم لكل العلم ان يستدل بالتوقف على امر خارج عنه ولو لم  
 كونه علمه فاعلمه وهو لا ينافي الاحتياج الى العلم بكل العلم  
 سواء كان علمه بالاسم او باللفظ لا تقرأ لانه لم يقرأ  
 فرتق على لانه انما لانه لم يقرأ لانه لم يقرأ  
 الفرق ولي العلم لانه لم يقرأ لانه لم يقرأ  
 بالاسم وبغير المحكى لفرق القائل المتعارف  
 ولي العلم واحد في العلم لانه لم يقرأ لانه لم يقرأ  
 الفاعل خارج عن محكي المحكى لفرق القائل المتعارف

اعلم انهم يريدون هنا ما يخرج ما يتوقف عليه الحل من  
 العلة الثانية ولعله ليس رتبة وهو المحجج ان كان  
 الاشارة بالاسم والمكانات لقرينة لفظها  
 وفي قوله لعلها عليه لفظ المحجج ان كان في المكانات  
 القدر لفظها رتبة فالعقل داخل في العلة الثانية بمعنى  
 ما يتوقف عليه الحل خارج عن العلة الثانية كما لم ينعني  
 الاخراج بالاسم المحجج المكانات لقرينة لفظها  
 في جميع المكانات لقرينة لفظها عليه لفظها  
 لقرينة لفظها المحجج ان كان في المكانات لقرينة  
 لفظها خارجا عما لفظ المحجج وقد يطلق العلة  
 الثانية على العلة الثانية ليس رتبة وهو العلة لفظها  
 لذات الحل سواء كان الحل بسيطا او مركبا  
 كانه لفظا على كافيه في كمال الحل كانه لفظا على  
 فانه كل واحد من الحل وعلته لفظا عليه بسيطا خارجا  
 او مركبا فاما في الثانية فانه شرط او شرط اذا



تمت ابحاث فنقول لا شك في انه لم يزل بعد  
اجمال انحصار الموجود في المكنات وحيث لا  
لشئ المحي بالكنة المكنات لفرق الوجه ايرض الرية  
الاجتماعية امر موجه ممكن بالذات ويكون في المكنات  
الفرق الوجه لانه كلام لم يزل في صفة انحصار الموجود  
في المكنات لفرق ولا يكون في المكنات الموجودات  
بانه تعالى واجب الوجود بالذات كما هو فرض الخصم  
في الفرض والتغير لا يملك في المكنات كركب المكنات  
الفرق الموجود على وجه موجه فاما المكنات في المكنات  
الموجود في المكنات فيكون الوجه في المكنات فيكون  
لنفسه في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
العله الموجود في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
لكن في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
لانه المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
بالثبوت في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات

الخبر على ما هو ضرورة وعنه مستقلا بالثبوت  
ايضا في ذلك المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
لانه المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
واما في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
وصار في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
الخبر في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
لا وجود لها ولا انصافها بوجودها في المكنات فيكون في المكنات  
الاجمال فيكون في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
الخبر في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
لا وجود لها ولا انصافها بوجودها في المكنات فيكون في المكنات  
موجودا في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
لا وجود لها ولا انصافها بوجودها في المكنات فيكون في المكنات  
لا وجود لها ولا انصافها بوجودها في المكنات فيكون في المكنات  
على وجه المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات  
الخبر في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات فيكون في المكنات

الحقيقة







تامة لا ينفك بها الجمل كلام مستدل في القدر الصدور  
لكن المحقق المالك في تمام الملكات الموجبة في الخبايا  
لا ينفك عنها القدر وكذا في الملكات المحتاجة إلى غير  
الاعمال وهو الاخراج لا ينفك عنها الاستدلال الموكد  
ولا ينفك ما يتصور لمستدل لا ينفك ما يشاهد لزوم  
المحال في تقدير كونه القدر الصدور له كونه المحقق  
جزوه وحال استدلاله لزوم المحال انه كونه  
الموجودات الخاوية بخصه على الملكات بل في  
المحال لا ينفك المحقق المالك في تمام الملكات الصدور  
الموجبة في الخبايا ويعبر عن هذه الالتماسية او قل  
بالذات وبوجه في الخبايا فلا بد من صدوره  
موجوده موجبه له فخر اما في ذلك المحقق وقد قيل  
لما اوجزه وذلك انهم يبالون في ظهور كماله  
لانه كل واحد من الالتماسية يستدل المحال فلا بد من احتمال  
نالك وبه لا يتحقق موجبه آخر فان في غير محقق الملكات

الصدق الموجود في الخبايا وكيفية موجبه له كونه المحقق  
ولا ينفك ذلك الموجب الخبايا في الملكات الا الواجب  
بالذات مثبت وبوجه الواجب بالذات وتم  
الاستدلال وانذغ النزاع والجمال كما لا يخفى على  
اصحاب الحقيقة والحال فافهم في هذا الخبر جزء  
المحقق على صدوره في كونه محققا لا ينفك عنه فلا  
والا ينفك بل كونه موقفا على شرط او شرط واذا لم  
يكن مستقلا فلا ينفك في كونه ذلك المحقق بوجه لا ينفك  
الخبايا انهم قلت هذا الاحتمال لا ينفك مستدل ولا  
يقع لما في كونه في قبيل الصدور لا ينفك فلا ينفك اليه  
وذلك لانه المحال انما ينفك كونه جزء ذلك المحقق  
على موجبه له كونه المحقق وبوجه كونه على ما عليه له  
كانه المحقق بوجه لا ينفك الخبايا او لا وانهم في الشرط  
او الشرط اما الواجب بالذات وذلك خلاف  
مفروض الخبر لانه مفروض له الموجودات منصوص

لنا







الثانيه وكذا تفصل الجملة الاولى الى جزئين احدهما  
 من الاخر بواحد والاشمل على الاخر وهكذا لا يغير  
 النهاية فلم لا يجوز ان يكون الموجود من جنس الممكنات  
 العباديات والاشمل على الموجودات الممكنات صفة على  
 الوجه المذكور في تقريره في الشبهة والوجه في الشبهة  
 المذكور في هذا التقرير الاول انه لا يرد له الجملة التي  
 يكون اولها في الجملة الاخر على ما في الفقه لهذا ويظهر في  
 الاشمل على ما في الفقه للوجه المذكور وايضا لا يغير النهاية في  
 مع تقريره في هذا لا يكون ما في لانه لا يمكن ان يكون  
 الممكنات القدر الموجه في الحان وانه لا يرد له الجملة  
 على وجهه في الجملة المذكور في الفقه لهذا على وجهه لانه  
 قريب من بطلانه وبما في الجملة الممكنات الموجه في  
 الحان ونفصلها في جزئين احدهما نفس العمل الاخير  
 وثانيهما جميع ما فوق العمل الاخير ونقول جميع ما فوق العمل  
 الاخير قد صدق له العمل الاخير خارجة عن نفسه

العمل الاخير لا يغير في ايضاحها الجزء الواقع فوق  
 العمل الاخير بل هو وسطها وبما في جميع ما فوقه ونقول  
 الجزء والجزء الثاني على صدق قوله للجزء الاول خارجة  
 وبهذا الحكم باقية سلسلة الممكنات القدر الموجه  
 وعلى هذا التقدير لا يلزم في الفقه لهذا على وجهه لانه  
 والوجه في الشبهة المذكور في هذا التقرير الثاني انه  
 كلهم استدل في العلة الموجهة للجملة الممكنات القدر  
 الموجهة في الحان واما عرض لهذا الاجتماع في العلة  
 لكل واحد من هذه الممكنات فيكون له كذا صفة  
 الشبهة وجوبها بحقيقة كلام صاحب الشبهة في قوله  
 النزاع كما يظهر في هذه الفتا لا يقال الصلح في  
 يقول كل واحد من هذه الممكنات على وجهه في  
 عن ذلك كما ذكرنا في التقرير الثاني ولعله الموجهة للجملة  
 الممكنات القدر الموجهة في الحان واما عرض لهذا الاجتماع  
 بهذا التقدير في جميع العمل المذكور في هذا التقرير الثاني



سلسلة الممكنات لحدود الموجبة في الخارج لا تسمى  
موجبا لكل هو موجبا جزائيا لا نقول لحد الموجبة  
لا جزاء سلسلة الممكنات لتباينها موجبة لا تسمى  
الاجزائية كسلسلة الموجبة واذا لم يوجد فلا بد لغيره  
واحدة في سلسلة الممكنات الموجبة لا تسمى  
الخصم هو خصم الموجودات في الممكنات بالذات  
وبناء على ذلك المركب عليه لم لا يكون مجموع الحدود  
المركبة على حد واحد والممكنات امر خارجا عن مجموع  
الممكنات فيكون واحد فيها فلا يكون مجموعها العكس  
غير الممكنات العرفية ولا تسمى جزاء تلك العكس  
خارجة عن الممكنات بل هي واحدة في الممكنات العرفية  
واجزاءها تسمى لها نكوات تلك لحد الموجبة للعكس  
على موجبة لمجموع الممكنات لحد الموجبة في الخارج لا  
سرو من الهيئة الاجتماعية لم لا يكون موجبا لكل جزاء  
وقد مر بطلانه وبالحجة لولا كونه موجودا

الممكنات بل كونه كل ما فرض انه موجود في الخارج  
الموجبة في الخارج لا يسرو من الهيئة الاجتماعية ولا يمكن اعتبار  
هذا الاخصار وهو موجبة لا يكون في الخارج الممكنات العرفية  
الموجبة في الخارج هي التي لم لا يكون كل موجود جزاء لغيره  
هذا الاخصار اذا فرض انه موجود على موجبة لمجموع الممكنات العرفية  
الموجودة في الخارج لا يسرو من الهيئة الاجتماعية لم لا يكون في  
هذا المجموع على موجبة له وقد مر بطلانه نظرا ووجهه في  
ما فرق العلل بالبرسوء فزوت بالنظر الاول والثاني  
كما ذكرنا انها معضلة في جوابها على كل من لم يبرر قوله  
عنا هذا الجواب بانه لا يمكن فعل الجموع بالاستقلال  
حاصل الاغراض هو الاستقلال على البطلان لولا ان  
الجموع كجملته تسمى على كل جزاء جزاء كماله في  
انه مستلزم استقلاله على نفسه على الجموع كجملته على  
كل جزاء جزاء لم لا يكون ذلك الاغراض عارضا لانه مستلزم  
وانما ليس على نفسه مستلزم على مستلزم قوله وانه



[illegible]











ولها لـ

برای

[illegible]



منها مرفوع للعلية والمعلولية يجب لا يخرج عنها الا العلول  
 المحذور الماخوذ كالحجب العلية المنقصة بحجب الزمان  
 بعذر في الجانب المتأخر ولذا لا يخرج عن الحجب تأخر قبل  
 العلول الاخر وانما ما يوجب العلول الاول فانه جزء من  
 يتحقق له انما يتحقق ويقتضي كل جزء من جزءها  
 نفس جزء السلسلة كمنع الحجب الذي هو ما قبل  
 العلول الاخر وبذلك كل محقق قبله لا يمكن قبل  
 ما يوجب العلول المحذور لا يصح ان يمنع على مستقلة لا يجاد  
 السلسلة لانه منسحقا لم علت وهو جزء السلسلة  
 فيتحقق باحتياط السلسلة ايضا لم علت العلة وبلدا  
 كل محقق يفرق فلا يوجب السلسلة الا بمعاندة العلول  
 لانه ليس يعرف في تحقق السلسلة بل بالبرهان للعلول المحذور  
 ايضا قلنا هذا لا يقتضي في الاستدلال لانه معاندة  
 في الايجاد لم معاندة خارج عما متحقق وقد فرض  
 لانه على كل محقق امر دخل فيه لا خارج عنه فظن انه لا دخل

في هذا  
 انما هو في السلسلة  
 انما هو في السلسلة

العلول الاخر في الايجاد **فان قيل** في قولنا لا يتأخر  
 على الجمل لا يجوز ان يكون في السلسلة العلول لوليه بعض الاجزاء لا  
 كل جزء فقلت اول ما في السلسلة في كل جزء لا يكون الا في  
 فنعى بل الجواب الذي هو قبل العلول الاخر متعلق بالعلية  
 لا في غير من الاجزاء على معينة للجمل فلا يستغنى بها  
 الجمل بل في الايجاد لم معاندة خارج هو علنها في  
 وعلى أصل السلسلة مع اخر وهو انما لا يتم افتقار  
 الجمل المفروض لم على غير الاحاد وانما يلزم في كماله  
 وجودها لوجودها بالاحاد لم على كل واحد منها بعلية  
 وتوكل انما منسحقا بوجبات بل يمكن تحقيق كل منها  
 بعلية في غير السلسلة الافتقار لم على اخر واما في السلسلة  
 فانها لا تنفك عن غير السلسلة لا بد من السلسلة في كل  
 الموجبة لغيرها بعلية لوليه السلسلة باسرها في السلسلة  
 على السلسلة او دخل فيها او خارج عنها فثبت ان  
 لانه السلسلة موحدة اخر منسحقا لم على اخر في السلسلة



بكتب احد ركب بل لا يمكن ان كانت قد  
 اجزاء كل منها علمه وما يقال لتعدد الاعداد  
 غير صحيح كل منها كلام في غير التخصيص لا في غيره  
 قد برهننا ما ذكرناه على انه كل كنه موجبه لا بد له من  
 موجبه موجبه له خارجة عنه ذاته وقد برهننا ايضا على انه  
 القدر لا القدر لا يمكن كنهه على حد ذاته و برهننا ايضا على انه  
 موجبه غير ذلك من الاعداد الموجبه سواء كانت اربعة  
 او غير ثمانية بل كنهه موجبه لكل جزء من اجزاء ذلك المركب  
 و برهننا ايضا على انه كل موضع يتحقق فيه وجوده خارجا  
 بل لم يتحقق فيه موجبه خارجا له وهو المركب منها الذي  
 يمكنه من الاثنية في الجانب و كما ان كل موضع يتحقق فيه  
 وجوده في ثلثة في الجانب بل لم يتحقق فيه موجبه رابعة لها  
 وهو المركب منها الذي يمكنه من وجوده في ثلثة في الجانب  
 و برهننا ايضا على انه كل جملة زوجية موجبه في الجانب  
 سواء كانت له صورت زوجية او لا بل لم يتحقق فيها اربعة

٢٤٤  
 احد اكل واحد من اجزاءها واحد ما لا عا دج اكل واحد  
 و ثلثها الا واحد بالسرور و اربعها مجموع الا واحد بالسرور  
 و بينا انه لفرق بين مجموع الا واحد بالسرور و بين الا واحد  
 بالسرور انما هو بالاجمال و التفصيل مثل الفرق بين المجموع  
 و بينه و برهننا ايضا على انه جملة الممكنات له في  
 الموجبة في الجانب و سواء كانت ثمانية او غير ثمانية  
 بل لم يمكن كنهه واحد موجبه في الجانب و كما ان كنهه اربعة  
 الموجبة في الجانب لا بد له من كنه موجبه خارجة  
 عنه ذاته كنه جملة الممكنات له في الموجبة في الجانب  
 سواء كانت ثمانية او غير ثمانية لا بد لها من كنه  
 موجبه موجبه لها خارجة عنه ذاته و يتحقق فيها ثلثة  
 بل لم يمكن كنهه اربعة اكل واحد و اكل المجموع رابعة  
 كنه لمعومات الحق اربعة و باعمالها في ثمانية  
 يمكنه من وجوده في الجانب اربعة في كلامه في بحث  
 ثم ابراهمه ان كنهه الحق لفرق بينه و بينه







على تقدير انحصار الموجودات في سلب الممكن والاحتجاب  
اكتفى الى ما كان هو فرض الخفية في كل سلب غلة  
موجودة للاختصاص في الترتيب باعتبار افعالها في سلب  
السلب الموجب لاعتباره في سلبه ليعمل على ابطال  
الموجودات في الممكنات وبعواثات الواجب على  
يكون ذلك في الموجودات الواجب على سلبه في سلبه  
في الممكنات من غير ان يكون سلبه في سلبه  
لا في تقدير انحصار الموجودات في الممكنات كما هو فرض  
الاحتمال في سلبه في الممكنات العرفية الموجبة  
عندها التقدير في سلبه في سلبه ليعمل على ابطال  
التي لا في سلبه في سلبه ليعمل على ابطال  
في سلبه في سلبه ليعمل على ابطال  
على تقدير انحصار الموجودات في الممكنات وبالجملة  
ما اذ عاد الى سلبه في سلبه ليعمل على ابطال  
على سلبه في سلبه ليعمل على ابطال

انحصار الموجودات في المراتب كونه كل ما على  
 فاعلم ان لا يخفى عليك ان الغرض من اوقاتك ان  
 من انوار اهل البيت لم يتفكر في حلول و  
 شخص بلا ورود اعراضه قطعا قوله لا مسموح  
 كونه نفسا له مقتضاها ما يقتضيه  
 لهذا المعنى قوله ان من هنا ما يقتضيه فاعلم ان  
 يفسر لخاصة من رجا عنها ومنه قوله ان من  
 بهر الاحاد وما لا يملك منها سواء كان له  
 نوعه ووجه حقيقة انواع الاحاد ان  
 ووجه حقيقة كماله ان من رجا عنها  
 صورة نوعه ووجه حقيقة لانه ووجه  
 فاعلم ان من رجا عنها من الاحاد ما لا يتغير  
 وعلول منه قوله ان من رجا عنها من الاحاد ما لا  
 من رجا عنها من الاحاد ما لا يتغير  
 عقلا ليس له اختصاص بغيره ووجه



البعد انما لنا فيه متقدمة على المحلول انما كانت  
 الاحاد بالمراد ولا بد من ان يكون المتقدم المتأخر  
 نفس للفرق الذي بين الاجزاء بالمراد ومجرب  
 الاحاد بالمراد كما ذكرنا مرارا ومنها ما يتقدم عليه تامة بحيث  
 يكون في الغرض رجوعا بعينه البعد لصدقيه لوجود المحلول  
 ورجوعا بعينه المحلول من اجزاءه لنا ليقع دخل فيها ورجوعا  
 التامة بحيث يتوقف عليه المحلول انما كانت متقدمة تامة  
 او صدقيه ولعل انما بيننا المعبر انما كانت متقدمة  
 ورجوعا بعينه البعد لصدقيه كالتسوية والاحاد  
 المعبر به بغير حاجتنا الى الكل من الاجزاء لنا ليقع  
 المركب منها فكل ما يتقدمه من متقدم المحلول ورجوعا بعينه  
 في خصوصه من البعد انما كانت بالمراد ولعل انما  
 بالمراد المراد بكونه متقدم الاجزاء بالمراد ومتقدم  
 المحلول المركب من المادة والهيكل كانت له صفة  
 نوعية ولانها لم يكن له صفة نوعية كحاجته الى كونه

بالاجزاء له وبقية تامة تامة ليقع له انما كانت متقدمة  
 بالاجزاء من قبله انما كانت متقدمة المركب من اجزاء الاول  
 برتبة ومنه جزء المركب الاول بغيره من اجزاء ما ذكرنا  
 انما كانت متقدمة بطلان البعد انما كانت متقدمة  
 بل كونه كل تامة متقدمة على المحلول عطف على كل  
 مرارا قوله انما كانت متقدمة على كونه بعض اجزاء البعد  
 وانما كانت متقدمة لكونها تامة لكل جزء من اجزاء البعد  
 متقدمة هو متقدم لكونه متقدم بعض اجزاء المحلول المركب  
 مستندا الى فاعله كالتسوية انما كانت متقدمة  
 على العطف له او المتفانل من البعد من قبله من قبله  
 ورجوعا بعينه فاعله جزء المركب ورجوعا بعينه  
 المركب ورجوعا بعينه من قبله من قبله من قبله  
 طرزا اصدار الكل وكما ذكرنا هو طرزا اصدار اجزاء  
 وكما ذكرنا اجزاء جميعا وانما كانت متقدمة من قبله من قبله  
 سوجا الكل لانه من قبله من قبله من قبله



عليه انه موجب الحقل حقيقة بل لا يقبل حقيقة  
 بعض اجزائه و بعضه لانه بعض اجزاء الحقل ليس  
 الحقل والاولى لا يكون كل واحد منها جزءا من  
 واما مثل السبر والخشب فالحقيقة ان يقال انه  
 من المركب ما هو مركب من اجزاء المركب  
 لاجزائه و فوجاهة ما تقدم بعض اجزائه من بعض  
 في الحقل فيكون المركب الذي في داخله فيكون  
 الكثرة في جميع المركبات التي في داخله فيكون الكثرة  
 سواء كانت لها صفة نونية او لا لا يكون اجزائها  
 تقدم وناخرها في الحقل بل فيكون الحقل فقط وناخرها  
 لا يكون من المركب من لاجزائه و فوجاهة  
 بناء على ان بعض اجزاء المركب فيكون متفقا على  
 اخره في الزمان و في كنه المركبات التي في داخله  
 فيكون الكثرة في المركبات التي في داخله فيكون  
 الزمان في مثل المعاد والنباتات والحيوانات

من المركبات التي في داخله فيكون الكثرة في المركبات التي في داخله فيكون  
 فاعمل المركبات التي في داخله فيكون الكثرة في المركبات التي في داخله فيكون  
 في الفاعل اجزاء المتجانسة في الزمان باعتبار اختلاف  
 اجزائها في الاستواء الاستواء في الزمان واما  
 اختلاف حصول الشرايط والالات لبعضها وادنى  
 بعضها والجملة الاختلاف بالتقدم والناخر الزمان  
 فيما بين اجزاء المركبات التي في داخله فيكون الكثرة  
 اقل من خصوصيات الاجزاء التي في داخله فيكون  
 من الامكان الاستواء ايضا ولا يكون الاستواء  
 كما في الاشياء الداخلة فينا فوق الكثرة في الاختلاف  
 في الافاضة والاحتياج بالتقدم والناخر الزمان  
 فيكون في اختلاف خصوصيات المعادلات  
 للوجه الفاعل الغاير على الاطلاق التميز  
 ضئيلة في افاضة وجهه في الاختلاف في الكمال في نفسه  
 والتقدم والناخر و غير ان الاختلاف في ما في نفسه



الغالب لا يثبت الجعل على ما بين يدي  
 وقد بينا في القول بان الجعل لا يوجب الجعل  
 لكنه هو الجعل المركب من فعل الجاء والفاعل  
 بناء على انه يجوز ان يكون الجعل من الجاء  
 خاص ويكون فعل المركب هو الجاء المركب في الفعل  
 لخصيصات الجاء المركب فيكون فاعله لا احتياجه  
 الاعادة لوجوبه للفظ قول بل هو فعل الجاء  
 هذا الكلام في ان يبدل بظاهر جواز كونه  
 المركب لمعلول هو المركب من فعل الجاء وقد بينا  
 فانه قوله نعم يرد على الحق الغالب  
 الذي يعم في كلامه ان جواز كونه جاعلا  
 صدر رده بل جواز كونه الجاعل لا كونه  
 ببقائه جزءا من غير كونه لفظا ولا يكون كونه  
 لفظا لانه لفظ على صدر رده وبقائه ايضا جزءا  
 لو فاعله لا كونه بل كونه لفظا ايضا لفظ

باعادة قوله ان المركب كونه بحيث  
 وقيل ان المركب الذي هو الجاء في قوله  
 الكونه بناء على انه لا يوجب الجعل  
 من الجاء على الجعل لانه لا يوجب الجعل  
 باعادة قوله كونه على الجاء الذي هو فاعل الجعل  
 في كل محله لا نهاية هذا شأن المركب  
 لانه ما فوق لمعلول لا يوجب وقوله انما يقرر  
 عنها على كل واحد لتقرر في قوله وقد بينا  
 لانه كل محله امر دخل فيه هذا الكلام في الغفلة  
 او الغافل عن الفرق بين لفظ لفظ لفظ لفظ  
 لانه لفظ لفظ لا يجوز ان يكون على صدر رده قوله وقوله  
 انها كونه جاعل في هذا الكلام ايضا في الغفلة  
 عما حققنا به بقا لفظ كل محله الجاعل  
 كانه صفة نوعية ولا يتحقق في امر واحد  
 من الجاء في صفة واحدة ولا في صفة واحدة











الامر على امره من قول لا يشترط فيما يشترط العقل  
 المشوب بالوهم بانسانه بالبدن فوجب كنه  
 ما يرتب عليه طبعه لوجوده في الخلق و امره لوجوده في الخلق  
 و يجب ان يكون محققا على معلول عقل لا في الدنيا  
 بخلافه في تقدم وجهه لعل على العقل بل في حق تقدم  
 طبعه لوجوده على العقل لانه تقدم له في سواه كانه  
 فردا خارجيا او ذاعقليا بحسب نفس الامر مستلزم  
 الطبعه و المفروض في حق كنه العقل طبعه لوجوده في  
 طبعه لوجوده في حقها و اخرها في حقها عقلا و ذلك  
 وايضا كانه العقل متاخر في وجهه لعل في حقها في  
 علة ايضا عقلا لانه العقل يرتب عليه كانه علة في  
 واذا كان العقل متاخر في حقها لعل بل في حقها في  
 غير طبعه الا كانه وايضا في حقها لعل في حقها في  
 لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 معلول متاخر في طبعه الا كانه وايضا لعل في حقها لعل في حقها

مطلقا سواء كان فردا خارجيا او اعتباريا عقليا  
 نفس الامر مستلزم لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 في حقها لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 كما ذكرنا في ما شجر و لما كان المفروض احتمال  
 الموجودات في الممكنات لعل في حقها لعل في حقها  
 ايضا معلول لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 بحسب الوجود في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 عقلا و لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 ايضا لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 في حقها لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 و كانه العقل بل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها  
 لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها لعل في حقها



على الجاد لغيره من غير متافرة طبيعة الكايد ايضا  
 التاخر من غير متافرة طبيعة الكايد ايضا  
 كونه طبيعة الكايد او اسهلها من كونه طبيعة الكايد  
 احدها التاخر من طبيعة الكايد واما طبيعة الكايد  
 كما بينا انها في كل واحد من الطرفين لغيره اما في  
 غير طبيعة الكايد فقد قربناه واما في التاخر من طبيعة الكايد  
 فالذي هو في الطرفين والذين لم يزلوا في كل طبيعة  
 الوجود وطبيعة الكايد اما في كونه في الوجود  
 المكشاة لغيره فيكون في الاحتمال مستلزما للحال  
 مستلزما للحال لا يكون واقعا فهذا الاحتمال لا يكون واقعا واذا  
 بطل الاضمار المكون من الاعتراف بوجوب الواجب  
 وهو المطلوب وهذا برهان تام غير ان هذا ما ثبت  
 الواجب بطلت انه في نهايات سبيل المكشاة  
 الواجب بالذات لا يقال هذا البرهان قد ذكرنا  
 فلا يكون من امانات صنف طيفي كجذب انما برهاننا

بغير نقود البراهين باخره بعض المقدمات  
 بعض المقدمات صحتها البراهين انما يكون  
 البراهين ولو غير مستلزما ان يكون هو البرهان  
 فنقول انه بغير آخر للبراهين انما يكون  
 ايسر وتخصيل البرهان كذا فيما هو واجب ايضا  
 لغيره لافقارته مستلزما لاشيئ يحقق لمفارقة  
 بعضه لاشيئ من غير تحقق لمفارقة بعضه لاشيئ  
 المحقق في السوء والحق انها مستلزما لاشيئ  
 تحقق لاشيئ من غير تحقق لاشيئ من غير تحقق لاشيئ  
 علاقه كونه اعتبار المعول عليه كونه علاقه فيفارقة مستلزما  
 لاشيئ يحقق المعول عليه فيحقق علاقه سواء المعول  
 بوجوبه او غرضه لانه لا تفاوت بين ذلك في المعول  
 لغيره بوجوبه او غرضه فيكون كل واحد من الجوانب  
 في كل واحد من الاغراض في علاقه الافقار  
 مستلزما لاشيئ يحقق لمفارقة بعضه لاشيئ

لعلنا







لاستماع وجه المفقور فيه وجود للمفقور له ولا يثبت  
لعقل الغير انكسار بالوهم اليه لا يفظ المكنات  
الفرق الموجود في الحجب وباربعونه الاجمال و  
عكس كل واحد واحد منها طوطي بعونه انه طبيعي  
بالمعنى المذكور ثم يحكم على الجميع المركب منها بانها طبيعية  
بالمعنى المذكور وباربعون ذلك المجموع المركب منها حكم عز  
واحد شخصها سوادا مثل انكسار كونه كل واحد منها  
طبيعي فاعية بالغير المركب فكما انه لعقل الغير  
بالوهم يخرج من باقية بانها سواد الموجود لا يثبت  
عليه وجه خارج عنه وان لم يكن طبيعي فاعية بالغير  
فكذلك يخرج من باقية بانها المجموع المركب الموجود  
الفرق جميعها طبيعي فاعية بالغير المركب لا يثبت  
عليه موجوده خارج عنه وان لم يكن طبيعي فاعية بالغير  
والفرق في حكم الموجود الحجب وباربعون المكنات  
ليس الا الواجب بالذات فثبت بهذا البرهان

وجود الوجوب بالذات وهو المطلوب والحق  
يقول هذا البرهان باننا ما نبرهنه بوثبته بل باننا  
ايضا امرنا صافا اثبات الوجوب بالذات وانما  
ابطال التمثل والالتزام بالاعتقاد في ذلك  
الموجودة لوجوب الانتهاء لم الوجوب بالذات كحال  
عليه البرهان المذكور في مثل قدرنا سقولة الطبيعة  
انما بالعرض وانما الجواب في طبيعة سقولة فقط وليست  
ناعية وبما عدا ما هو المذكور في البرهان في طبيعة الجواب  
ايضا طبيعة ناعية كطبيعة العرض في البرهان في ما ذكر  
هنا وبين ما ذكرنا سقولة ليس بينهما في الثانية  
يناسب جواب عن كونه امر صفا لا امر سوءا كما ان الصفا  
كالسوء بالاعتقاد لم الجواب اننا نافية كالاتية  
لم الاب فانها صفة متي في الاب كحجبال الحار  
وكذا الوجوب الحار وغيره من الصفات الحار فيه الا في قوله  
حجبال الحار ولنا ناعية الركعة هنا كونه لعلولة







متوقف على تحققه على غيره اوله وعلى غيره من غيره  
 وبالجملة اذا لا عطف العطف لها جزءا من تلك السلسلة  
 ملاحظة اجمالية يحكم عليها بانها معلولة مستوقفة لها  
 بناء على انه لا يوجد في تلك السلسلة موجود الا اوله  
 يمكن معلولة العلة قبله وبعده في الحكم بحكم حكم آخر  
 وهو انه منها يلزم تحقق معلولين على الاطلاق والمعلولين  
 كونهما في كل جزء من اجزاء تلك السلسلة في  
 الموجود في الحجاب بلا اختصاص ببعض منها وبغير تحقق  
 المعلولين على الاطلاق يتحقق تحقق العلة على الاطلاق  
 اير على كونهما في كل جزء من اجزاء تلك السلسلة  
 الموجود في الحجاب بلا اختصاص ببعض منها وبغير تحقق  
 على الاطلاق بالمعنى المذكور لا يثبت الا العلة اوله وعلى  
 الفعل وبرا المبادر وعلى لا يكتفي فيها علة ولا يثبت في كل  
 على الاطلاق ثابتة الا بوجود كونه العلة وبرا المبادر  
 وعلى اوله لا يكتفي فيها علة وبصيرت على تلك العلة انها

لا يبرها كونه في تحقق تلك السلسلة وتكون معلومة لانه  
 عدم العلة مستوية لعدم معلولها فلما لم يوجد علة  
 على الاطلاق ولو جازت اجزاء تلك السلسلة في  
 كونه معلومة علة على الاطلاق ولو كانت اجزاءها  
 ولو لم يوجد ذلك لانه لا يمكن الا الواجب بالذات في  
 بهذا البرهان ايضا امرنا انما اثبات وجود الواجب  
 بالذات وثبوتها ابطال السلسلة والانهائية بالضرورة  
 فظهر بطلان انحصار الموجود في تلك السلسلة بالبرهان  
 كما ذكره الخصم وظهر بطلان السلسلة والانهائية  
 بالفعل كما لا يكتفي لزوج بالبرهان انحصار الموجود في  
 المكنتات فيل في مقام اثبات الواجب بطلان  
 الانهائية بالفعل انحصار انه لا يوجد انحصار الموجودات  
 في تلك المكنتات بالذات ويكتفي حصول وجود انها بطريق  
 السلسلة لا يكتفي كل باق علة للاحتمال وهكذا لم يبر  
 النهاية بالضرورة وعلى هذا الغرض والتقدير كونه في الموجود

في كل جزء من اجزاء تلك السلسلة  
 في كل جزء من اجزاء تلك السلسلة  
 في كل جزء من اجزاء تلك السلسلة



المنة بالذات سلة تترتبه غير متناهية بالفعل والذات  
 الامر كقول لا سلة وجوده المنة  
 الحوادث والمركبات فعملها الموجه اما الواجب  
 بالذات فهو المطلوب او لم يكن واجب الوجود بالذات  
 بل كونه موجودا اخر لنفس الوجود بالذات وعلة وجوده  
 اخر لنفس الوجود بالذات وبهذا لم يزل يهتدي بالفعل  
 كما هو في هذا الموضع من هذا المعتبر من التسلل والذات  
 بالفعل وذلك طبعه لان مقتضى الحال هو كونه  
 واحدا وهو عز وجل فقام احد ذلك التسلسل  
 بحيث لا يثبت منها شيء زوجا وفردا معا ولا  
 في محالته كونه در واحد شخص زوجا وفردا معا لان  
 الامر كذلك بل يترتب له وجوده بعينه نصيبا  
 لانضغيج ايض وهذا محال وبما يترتب ذلك ان لا  
 انه اذا كان سلة الوجود بالذات المنة بالذات  
 سلة تترتبه غير متناهية بالفعل في كل كونه

التسلسل مستند على اساس غير متناهية بالفعل  
 ظاهر والمحلل لا يخرجه استلزامه لغير المتناهية  
 بالفعل في الجانب المقابل لذلك لم يزل يهتدي  
 المحل لا يخرجه واقع في المرتبة الاولى وقاعد واقع في  
 المرتبة الثانية وعمل فاعدا واقع في المرتبة الثالثة و  
 هكذا لم يزل يهتدي بالفعل وعمل هذا المعتبر من التسلل  
 بعضا من ذلك التسلسل وقاعد مرتبة الفردية كما  
 ولنا التسلسل والخاصة بالذات وبهذا والعرض الآخر  
 منها كونه واقعا في المرتبة الرابعة حيث لا يثبت في الثانية والذات  
 ولنا در الناموس وهكذا ولا يجوز ان يثبت واحد  
 زوجا من حيث كونه كل واحد منها واقعا في المرتبة الرابعة  
 ولا يثبت بينهما واحد فردا لان التسلسل انضغيج زوجا  
 اخر لا يثبت في فردا من حيث كونه في المرتبة الاولى هو  
 الانسان في المرتبة الثانية هو الاربعون بينها فردا  
 وهو الانسان فظهر انه لا يجوز وقوع زوجا في حيث يترتب

لاول



آخره لا تخلل عدد فرد بينها وبينه ذلك عدد زوجي  
 قوي واحد واقع واحدة المرتبة الزوجية لا يجب  
 آخر واقع في المرتبة الزوجية ايم يجب لا تخلل بينها  
 واحد واقع في المرتبة الفردية وكذا الحكم الواحد  
 الواقع في المرتبة الفردية فانه لا يجوز اتصال واحد  
 واقعين في المرتبة الفردية بحيث لا تخلل بينهما  
 واقع في المرتبة الزوجية والا فلا يزال عدد فرد بعد  
 فرد آخر فلا تخلل عدد زوجي بينها مثل اول الاعداد  
 الفردية هو الثلثة والفرد الثاني هو الخمسة فانه عدد  
 زوجي وهو الاربعة فظرة انه لا يجوز وقوع فردية بين  
 فرد آخر فلا تخلل رفيق بينها وبينه ذلك عدد زوجي  
 قوي واحد واقع في المرتبة الفردية لا يجب واحد آخر  
 واقع في المرتبة الفردية ايم يجب لا تخلل بينها واحد  
 واقع في المرتبة الزوجية فظرة انه لا يجوز اتصال  
 زوجي واحد فردية واحد واحد زوجي واحد زوجي

هذا التقدير في كل قسم عدد الاحاد او وقوع في المراتب الزوجية  
 ما بالعدد الاحاد او وقوع في المراتب الفردية لا يباذ  
 ونقصانها لا لا حظ لغير الاحاد تلك التسمية  
 المرتبة اخرج منها بالاعمال بعون الاجال بحسب علم  
 بانه لها نصيب واحد بها الاحاد او وقوع في المراتب  
 الفردية وبما بينها الاحاد او وقوع في المراتب الزوجية  
 من كل قسم مجموع الاحاد تلك التسمية زوجا بناء  
 على انها منفصلة من بعضها صحيح من احادها  
 او وقوع في المراتب الفردية وبما بينها الاحاد او وقوع في  
 المراتب الزوجية كما مر من كل قسم مجموع الاحاد  
 او وقوع في تلك التسمية الزوجية زوجا في نفس الامر  
 لما ثبت من تفقدهما لم يبق وبما بينهما من كل قسم منفصلا  
 وبما بينهما من كل قسم مجموع الاحاد او وقوع في تلك التسمية  
 المنصف بالزوجية في نفس الامر كما سيجري في كل  
 زوجا وفردا سعادته الخاف وقد وكل كل الائمة الزوجية



كونه في الماهوراة فوق المعلول لا يخرج سطه منه  
 السلسلة البتداء فمافوق المعلول لا يخرج كونه  
 لا يخرج له في الفعل انما هي في اخبار الموجودات  
 في الموجودات الممكنة بالذات ويلزم ان يخرج من السلسلة  
 الثانية زوجا كالسلسلة الاولى بعين البتداء التبريد  
 في اثبات زوجية السلسلة الاولى واذا كانت السلسلة  
 الثانية زوجا بل يخرج السلسلة الاولى فردا والسلسلة  
 لتزيد في الاول على الثانية في الاول فقط والعدد  
 الزايد يوجد فقط على عدد زوجي ويلزم ان يخرج فردا ولزم  
 يخرج السلسلة الثانية فردا ايضا بناء على السلسلة  
 الاولى فثبت زوجية السلسلة الثانية فثبت زوجية  
 الاولى واثبت كما هو المفروض والعدد ناقص وحده فقط  
 بالسلسلة العدد اخر تلي زوجا بل يخرج من السلسلة  
 عدد زوجي ناقص وحده فقط بعد زوجي وزايد عليه فقط  
 بلا تخطل عدد فردا فثبت ان السلسلة الثانية زوجا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



نقصد بالزوج الاول الزوجة عليه واجب النكاح  
 ايضاً كونه زوجاً من النكاح الثاني زوجاً  
 وفرداً من النكاح الثالث كونه زوجاً من النكاح  
 الرابع بالفضل كالتسوية الاولى من النكاح  
 من التسوية الثانية زوجاً وفرداً  
 على ما عدا الزوجين من الزوجين ولا يثبت بالفضل  
 الكون كونه من التسوية الاولى والثانية  
 من كونه زوجاً من الزوجين اذ هو كونه  
 الثانية افضل من التسوية الاولى من الزوجين  
 كما هو المفروض من كل زوجين كونهما  
 زواجا عليه ولا يثبت من الزوجين احدهما على الآخر  
 ولتفسير النكاح الزوجي لنا فصار من الزوجين  
 بواجب الزوج فقط مثل الاثنين والاربعة  
 والتسوية الثانية والثالثة والاربعة  
 من التسوية وجميع ما ذكرناه من النكاح

الثانية والتسوية الاولى من النكاح يعني ما بين  
 على التسوية الثالثة التسوية من الزوجين  
 المعلوم الاخر من التسوية الرابعة التسوية من  
 الزوجين من الزوجين المعلوم الاخر من التسوية  
 من التسوية الاولى من التسوية الثانية  
 الصادق وجميع الحالات المذكورة من  
 كونه من التسوية من التسوية من التسوية  
 وتخصر عما عدا ذلك من الحالات من التسوية  
 التفسير من التسوية من التسوية من التسوية  
 لا يثبت من التسوية من التسوية من التسوية  
 بطلان التسوية من التسوية من التسوية  
 من التسوية من التسوية من التسوية من التسوية  
 من التسوية من التسوية من التسوية من التسوية  
 من التسوية من التسوية من التسوية من التسوية  
 من التسوية من التسوية من التسوية من التسوية  
 من التسوية من التسوية من التسوية من التسوية



في الواقع ونفس الامر ونحوه فذاتية متيقنة بنفس الامر  
 والواقع بل هي متيقنة بالامر الواحد الفرد لانه لو لم ينقطع  
 الامر الواحد للفرد لم يتعين فردية في نفس الامر بل  
 استواء ما يكون عند افراد البسطة كنهها مستو  
 فقط لا مستو وحدت في الاطلاق سواء كان  
 معها شيء اخر من الواحد او لا ولا يلزم له كنهه الثانيه ايضا  
 عند افراد الانها مركبة مستو واحد في الاطلاق  
 بل مستو وحدت في الاطلاق ويحجب كل مرتبة  
 من مرتب الاطلاق لانه كانت زائدة على المستوية  
 من كنهه الحجب مستو واللازم بل في المردم  
 وكذا انكسار الواحد الذي يتكون من زوايا المستوية كل عند كنهه  
 زوايا في الواقع ونفس الامر ويكون ذواتية متيقنة فيها  
 بل هي متيقنة بالامر الواحد الذي هو كنهه الثانيه انما  
 يكون عند افرادها بسطة كنهها مستو واحد فقط  
 لا مستوية واحد في الاطلاق سواء كان معها

شيء اخر من الواحد ولا ولا يلزم له كنهه الثانيه ايضا  
 زوايا لانها مركبة مستوية وحدت في الاطلاق  
 بالفردية في نفس الامر والواقع وكل عند زوايا متيقنة  
 بالزوايا في الواقع ونفس الامر فقط لانه كل عند فردية  
 بالفردية في نفس الامر بل انقطاع الامر الواحد في  
 الحجب في الواقع ونفس الامر وكل عند زوايا متيقنة  
 بالزوايا في نفس الامر بل انقطاع الامر الواحد في  
 الحجب في الواقع ونفس الامر واذا كانت سلة  
 الممكنات الموحدة سلة تيقنة غير تيقنة بالفعلي  
 عن مقتضى الفرض والتقدير بل عدم انقطاعها  
 الا ان رتب لا واحد فردية ولا واحد زوجية  
 هو المفروض وعدم انهمازا وعدم انقطاعها  
 في نفس الامر الواحد الفرد والواحد الزوجي بل في كنهه الحجب  
 تلك السلة الغير المتناهية بالفعل ايضا شيء  
 منه اربعة والفردية في الواقع ونفس الامر وكذا يلزم

في الواقع ونفس الامر ونحوه فذاتية متيقنة بنفس الامر  
 والواقع بل هي متيقنة بالامر الواحد الفرد لانه لو لم ينقطع  
 الامر الواحد للفرد لم يتعين فردية في نفس الامر بل  
 استواء ما يكون عند افراد البسطة كنهها مستو  
 فقط لا مستو وحدت في الاطلاق سواء كان  
 معها شيء اخر من الواحد او لا ولا يلزم له كنهه الثانيه ايضا  
 عند افراد الانها مركبة مستو واحد في الاطلاق  
 بل مستو وحدت في الاطلاق ويحجب كل مرتبة  
 من مرتب الاطلاق لانه كانت زائدة على المستوية  
 من كنهه الحجب مستو واللازم بل في المردم  
 وكذا انكسار الواحد الذي يتكون من زوايا المستوية كل عند كنهه  
 زوايا في الواقع ونفس الامر ويكون ذواتية متيقنة فيها  
 بل هي متيقنة بالامر الواحد الذي هو كنهه الثانيه انما  
 يكون عند افرادها بسطة كنهها مستو واحد فقط  
 لا مستوية واحد في الاطلاق سواء كان معها



لا يكون الاخرى بالانقطاع  
 والعربية يجب الحاقه بفردية  
 انقطاع تلك الاخرى بالانقطاع  
 ولا اوجه زوجه في خصوص علم الانقطاع  
 منها كما هو المفروض في تعيين زوجهها او فردتها  
 بحسب الواقع ونف الامر وبل هذا الاتحك كبحر في  
 تعيين الانصاف بالفردية فقط في الفردية مستند  
 للانقطاع اوجه معين زوجه في الواقع ونف الامر  
 وتعين الانصاف بالفردية فقط في الفردية مستند  
 للانقطاع اوجه معين فردية بحسب الواقع ونف  
 الامر واذا لم يتحقق الانقطاع بحسب الامر بل فردية  
 معين الانصاف بوجه منها في الامر فيكون كماله  
 يكون في اوساط تلك الاخرى بالانقطاع زوجه  
 فردية ولو كانت سلسله ترتيبه غير متناهية بالفضل  
 في جانب الازل موجه بل فردية وجود اعلى الوجه المكون

٢٧٧  
 عدم انقطاعها في جانب الازل بل اوجه فردية  
 ولا اوجه زوجه والامر بل فردية ترتيبه في جانب  
 الازل بمقتضى عدم الانقطاع لم واحدا مطلقا  
 سواء كانه واحدا فرديا او اوجه زوجه بل فردية  
 زوجه ولا فردا بحسب الواقع ونف الامر بل فردية  
 مستند بالانصاف في فردية زوجهه وفردية بحسب  
 الواقع ونف الامر وانقرضت لعدد انا زوجه واما  
 فردية بل انصاف التحقيق فردا الحكم انما يخرج  
 العدد المشترك اوجه فردية معين في نفس الامر والواقع  
 او واحد زوجه معين بحسب الواقع ونف الامر مطلقا  
 على ما مر من حقا فيل قابلت لمثل تلك  
 الرتبة لمبدأة في المعلول الاخر المتناهية لم غير المتناهية  
 بالفعل كغيره فيكون هو احد احواله فردية زوجه  
 لم غير المتناهية بالفعل وتبينها احد زوجه فردية زوجه  
 لم غير المتناهية بالفعل وابيت ان يكون في ذلك الحيز



من رايته وكل من كثر خبره من رايته  
 فالجواب كذا خبر الخبرين لم يثبت  
 لا ينعى بالزوجه الا ما هو في المثلث وبيان  
 يتم الاستدلال وينفذ النزاع والحوال قلت غايه  
 ما يلزم لمقتضات المأخوذه في الاستدلال  
 الاحاد الفرديه الذاتيه لم يغير النهايه بفعل الموجه  
 استلزام المكونه ما يوجب للاحاد الزوجه الذاتيه  
 لم يغير النهايه بفعل الموجه في استلزام المكونه  
 الفرديه لم يغير من انقطاع خبر الخبرين  
 ولا واحد زوجي ومنع عدم الانقطاع  
 يكسبه خبر الخبرين متعينا لا بالزوجه  
 بالفرديه في نفس الامر ولهذا لا يصح الحكم  
 خبر خبر الخبرين الذاتيه لم يغير النهايه  
 انه متعين الزوجيه في نفس الامر او متعين الفرديه  
 فيها والوجه اليه عدم الحكم المكونه

كل واحد من الخبرين المكونين لم يغير النهايه بفعل  
 جانب الاصل وعدم انقطاع خبر خبريه جانب الاصل  
 الامور فرديه واحد زوجي فاذا لم ينقطع خبر خبريه  
 واحد منها يلزم لا يكون خبر خبريه متعين الزوجيه  
 نفس الامر ولا متعين الفرديه بحسب الامر فلم  
 يلزم خبر خبريه كونها متعين الزوجيه وبيان خبر  
 في الواقع ونفس الامر او متعين فرديه بحسب  
 الامر والواقع في المأخوذه للاحاد المتعدي  
 هو انه لعمري يلزم زوجيه او فرديه ولا يجوز خلوها  
 عنها كما يقال بطريق المنفصله الحقيقيه لعدم  
 اتحادها واما فرديه او قديما بالمتعدي ذلك ومكانه  
 شيئا من الخبرين المكونين لا يكون متعينا بالزوجه  
 نفس الامر ولا متعينا بالفرديه في نفس الامر  
 منها لا الامور الفرديه والامور الزوجيه فلهذا  
 المركب منها لا يكون متعينا بالفرديه في نفس الامر ولا بالزوجه



في نفس الامر لا شك في ان كل واحد منهما لا ينقطع علم واحد  
 فرد في العلم واحد زوج في نظر لانه كل مركب يوجب اخرا  
 مترتبة يوجب غيرتنا به بالفعل في جانب الازل  
 يصح الحكم عليها بتعين الزوجية في نفس الامر  
 او بتعين الفردية به لما مر من حوايل الحكم  
 على اليقين بتعين الفردية والزوجية معا في نفس الامر  
 لانها متساوية في الوجود لما فينا في لا يمتنع ولو بالاعتقاد  
 واشتات تلك الخاص لا يتركز في العلم في نفسه  
 وادعى لزومها في تقدير كونه في الوجود  
 الممكنات وكذا في الوجود في نفسه بتعينه في جهة  
 غيرتنا به بالفعل في جانب الازل هو قوتها في اشتات  
 لانه المركب في الاجزاء المترتبة لوجه لغير المتناهي  
 في جانب الماض لا يتركز في عينه بالزوجية في نفس الامر  
 او الفردية في نفس الامر ولا يكون جلوها في عينه في نفس الامر  
 الامر كما يقال في علمه هو بطريق المنفصل في الحقيقة

ان يفرق واما فرد وقد بينا في الحكم لا يخرج الا في العلم  
 المتشبه في الواحد الفرد والواحد الزوجي لا مطلقا  
 كانت متشبه في الواحد الفرد والواحد الزوجي  
 فظهر ان الاستدلال المذكور يتعين في الغفلة او في الغفلة  
 غير الفرق المجيء في النظر الذي يتعين به في شغل الفرق  
 الموجودات الممكنة لغير المتناهي بالفعل في جانب  
 الازل وبين الموجودات الممكنة المتشبه المتناهي في  
 جانب الازل فيتمثل في جميع الممكنات المتشبه لغير  
 المتناهي بالفعل في جانب الازل باطل بحكم البراهين  
 المتعددة التي بقوتها في النزاع في ذلك بل  
 النزاع في ذلك التيسيل الذي في ذلك لم يمتثل في  
 اشبات الوجوب وابطال سلسلة الموجودات المتشبه  
 الممكنة بالاشتات لغير المتناهي بالفعل في جانب الازل  
 لا يمتنع فاما ولا يكون واقفا باشتات ما ادعاه في اشتات الوجوب  
 وابطال سلسلة الممكنات المتشبه لغير المتناهي بالفعل



في جانب الازل والانتزاع يولد منه ليس له كمال  
بالنظر الى الازلي البتة بوجه باطل بل هو  
بالنظر الى هذا الاستدلال الذي ذكره لم يتبدل  
ونقلنا من هذا الحكم لا يخرج عن الازلي **فصل**  
**فان قيل** قد دل على ان الازلي لم يتبدل  
وشرط الوجود لا الله ولا خالق له بوجه  
يتوجه الاستدلال العظيم هو انه لا فيل له في الوجود  
كانه وجه الازلي الاختياري للعبادة لا بما  
ويكون وجه الازلي الاختياري هو له بالذات  
والخالق يشبهه كثير ويلزم له كونه الخالق بانه لا يوجد  
في الوجود الا الله ولا خالق له حكما باطلا ويلزم  
لانه لا يكون له الازلي البتة لانه لا يوجد في الوجود  
الا الله ولا خالق له تمامه والاولى كونه الازلي تمامه  
كونه حكم عليه لا وذلك في فضل الازلي  
جميع مقادير وشروط ومع ذلك يكون الازلي

منه جسد ولكن وجه الازلي الاختياري للعبادة  
دونه لاجل هذا الاستدلال في الوجود لغيب  
لانه الازلي البتة لا يتبدل بوجه باطل ولا وجه  
لا بازاء ما اوجبه غيره وكذا لغيب الازلي بوجه  
بازاء لغيب الازلي اوجبه لا بازاء لغيب الازلي اوجبه  
غيره ويلزم الظاهر ان الازلي لا يتبدل بوجه  
غيره بل ويلزم ان الازلي لا يكون له كونه الخالق بوجه  
الاستدلال الحرام بل لا يكون له كونه الخالق بوجه  
كانه حراما او حلالا او سواء كانه كذا او ايا ما بنا  
عنه انه لا يوجد في الوجود الا الله ولا خالق له  
انتم بناء على هذا لا يكون الخالق له كونه الخالق  
لانه فعل ولا تفعل انما يكون خالقا في نفسه  
شانه لانه يوجد لغيب الازلي اوجبه واذا لم يكن  
فصله الازلي فكيف يصح الامر بما هو الازلي  
غيره حراما واذا لم يكن الخالق له كونه الخالق







عليه ما لا يحق به بالعظمة كونه متعينة بغيره وحيث  
 وايضا مرتبة الخالق مرتبة عظيمة خلية له قدراته  
 لا غالبة ولا قادية ولا قابلية فوق الجا عليه ولا  
 مغلوبية تحت المجولية يحصل الحقيقة المحض  
 مرتبة ترفعها لا تناسب الا الشئ في الحمل وهو  
 العالم في نفسه والافق وهو الجاهل في نفسه  
 ربنا في كل حال لا يشترط في ذلك طلبه بغيره  
 بوجه ما لا يلزم طلب المحرول المطلق ولا يلزم عليه  
 بكنة الحقيقة والذات ان لم يكن في نفسه محافا هو  
 احسن بالوجه ولا يلزم الله قلت فروق بين طالب  
 الشئ وبين موجب لانه لطالب الغرض الموجب  
 والخالق لا يطلب الشئ لا يلزم فيه بوجه او خالفا  
 كطالب فخر او عدا او غيرها واما الطالب الخالق فلا يلزم  
 له في الجاهلية بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
 له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

٢٨٢  
 من جملته فلا بد من تبيينه في الوجه المحض  
 المتعارفين في سوله وايضا ثبت بالبرهان  
 لانه لا يحصل الخلق بغيره انا هو في الجاهلية  
 الخاتمة لا وجود لها ولا انضمامها بغيره وانما في  
 عاينها في كل وجه في الحقيقة المحض في الجاهلية  
 عالمها في الحقيقة المحض في الجاهلية في الجاهلية  
 بالحقيقة هو العلم بالعلم بالوجه لا في العلم  
 العلم بكنه الوجه لانه علم بكنه الوجه لانه العلم  
 وجه بكنه الوجه وفروقه بين كنه الوجه وبكنه وجه  
 الوجه وبما حققنا في نظره لفرق بين علم الشئ بالوجه  
 وبين العلم بوجه الشئ لا يكون الا بمحض الاعتبار فقط  
 العلم بالذات في الصور بين ليس الا بوجه الشئ  
 الشئ في الغرض والعين بكونه بوجه الشئ كالحال  
 مثلا في الصورة الاولى جعل عنوانا لا في نفسه  
 ملحوظا بانه عنوانه لانه ووجهه الوجه المحض



لانه ملحوظ في نفسه كونه معلوما بالذات او لا هو كونه  
 لما جعل عنوانا لثلاث اقسام اوصافا عليه بل هو  
 معلوما بالعرض باننا باعتبار كونه وجوه وعنوانا  
 وايضا معلوما بالذات بالعلم بالحيوان لا بال  
 من كونه كذا كذا هو معلوم بالذات والآن  
 يكون معلوما بالعرض وفي الصوت الثاني ايضا يكون  
 بالذات هو الوجه كونه الوجه في هذه الصورة الثانية  
 لم يجعل عنوانا له الوجه ولم يصير ملحوظا بان عنوانا له  
 بل صار ملحوظا باعتبار نفسه فظهر كونه معلوما بالذات  
 في الصوتين ليس الا الوجه وظهر بطلان ما ذهب اليه  
 بعض المتأخرين من انه لفرق بين الصوتين المذكورين  
 ليس بالاعتبار فقط كما مر من حار بالفرق بينهما  
 لانه معلوم بالذات في الصوت الاول والمعلوم بالعرض  
 في الوجه الثاني يكون معلوما بالذات هو الوجه الثاني  
 معلوم بالعرض وجه لطلانه كونه معلوما بالذات في صوت

بالوجه الاول والوجه الثاني  
 بالعرض في الصوت

كونه معلوما بالعلم بالحيوان لا بالعرض  
 وفي الصوتين المذكورين لا يكون حاصل في الصوت  
 الاول كونه كونه حقيقة وبناء على كونه معلوما بالذات  
 في صوت كونه معلوما بالعلم بالحيوان لا بالعرض  
 في الحقل في كونه الموضوع في المحصول الرابع  
 في العلم المتقدم هو كذا كذا عنوانا لافرادهم  
 على كونه يكون رباعا افراده لانه الموضوع في افراد  
 ذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ان كونه لا يكون حاصل في ذوات اولئك بل  
 الحاصل في ذواتها هو ان كونه كذا كذا كذا كذا  
 ملحوظا بان هو مع قطع النظر عن كونه عنوانا لافراد بل  
 عنوانا لافراد صواب ملحوظا بان عنوانا لافراد وكم عليه  
 كونه رباعا افراده ولقرينه على ذلك هو لفظ الحقل  
 في الموجبات الكلية ولفظ لا يثبت لانه لا يثبت  
 الكلية ولفظ بعض في الموجبات الجزئية والاول

ان كونه لا يكون حاصل في ذوات اولئك بل















ولا شك في ان الشخص الخارج عن الخارج هو الشخص  
 غير الوجودي فلا بد من الوجود الخارج واما كونه  
 فاما ان يكون له شخص خارجي او شخص خارجي لا بد  
 بل ان لم يكن موجودا بالوجود الخارج والوجود الذي  
 ان واحد كما يظهر بان ذلك متساوي فلا بد من الشخص الخارج  
 غير الشخص الذي هو الجاهل نعم يجوز ان يكون الشخص  
 مشترك بين الشخص الخارج والشخص الذي هو  
 هو مراد المحققين القائلين بان شيئا يتجلى  
 في ذاته بنسبة ما عرّب بقائه من المعلوم بالذات  
 لا فائدة الا ما حصل في العقل بل ان لم يكن له بالذات  
 الشخص الذي هو الشخص الخارج عن الوجود فاما ان  
 كونه شخص خارجي او شخص خارجي لا بد  
 بل ان لم يكن له الشخص الخارج عن الوجود فاما ان  
 اذا كان له بالذات بل ان لم يكن له بالذات  
 اما ان لم يكن له بالذات بل ان لم يكن له بالذات

ايضا بل ان لم يكن له بالذات بل ان لم يكن له بالذات  
 العقل لا يحصل في العقل انما هو الشخص الذي  
 دون الشخص الخارج عن الوجود فاما ان  
 الخارج عن الوجود شخص خارجي لا بد  
 الخارج عن الوجود شخص خارجي لا بد  
 انما ان لم يكن له بالذات بل ان لم يكن له بالذات  
 جاهلا مخلوقا قبل ان يخلقه وقد ثبت بقاءه الخلق  
 حقيقة لا مرية في الخارج بل ان لم يكن له بالذات  
 مخلوقا فانه تعالى لم يزل ولم يزل لم يزل لم يزل  
 فانه تعالى لم يزل ولم يزل لم يزل لم يزل  
 او كل ما هو من احوالها من احوالها من احوالها  
 شرط الوجود كذا هو الوجود والعدم بوجوده  
 منها ومنه في المسكن كذا هو الوجود والعدم  
 بالشيء بمثل وجوده اعلم ان كونه علم بالذات  
 انما هو العلم بالذات كذا هو الوجود والعدم



بالانحصار الموجه الى الخلق قبل وجوده وانتم تعلم انكم  
 لم تترك احد العباد لانها لا يكون الا بكونه بالذات فلا يكون لها  
 من الخلق كونه غير انما هو بايجاد او ذوات العلم بالذات  
 لا يكون له كونه ضروريا ولا لا بد للمحتاج المستكف ولا يصح له  
 ايضا لما قرره لا امر اخر ايضا وهو انما يغفل الكمال  
 استبان على ذلك الصمد غير ايضا فكانت الابد لها  
 من الخلق كونه غير انما هو بايجاد او لم يضر له العلم بالذات  
 حوله فلا بد منه صمد على ما خروجه من البطل لا ينهر  
 من فاما انما في ذلك غير النهاية بالعلم في كل قبل  
 المحال وهو ترتيب امور مجتمعة في غاية الغفل واما انما في  
 من لم يكن له الخلق لو كان له الخلق قبل خلقه انما هو  
 ثبت بطلانه هذا الجمل من غير انما هو كونه العلم  
 من باب الاستدلال بالحق بالحق بالحق بالحق بالحق  
 ما فيه الصفات الكمال للواجب جل شانه واني  
 ذاته وذاته جل شانه وهو هو في تلك الصفات الزائدة

الغاية بانه تعالى لا يحل له ان يكون له ما سواه من الصفات  
 عما يصح من صفاته لم يزل هذا الوصف المركب  
 الاستطال بكونه تلك الصفات الزائدة لها من باب  
 الواجب تعالى ذلك كونه صفات بالذات بالذات  
 فلا بد لها من غير انما هو خالق لها وذلك الخلق لا يكون  
 غرضات الواجب جل شانه والابد لا يحل له  
 المميز في صفات الصفات الكمال له من الصفات  
 ذلك لا يحل له كونه موجودا لانه لا يعدم لا يكون له  
 موجودا لخالق الموجود واذا كان موجودا فلا بد له من صفات  
 واجب الوجود بالذات او كونه الوجود بالذات  
 بطلان والابد لا يعدم الواجب بالذات ويطرد  
 بالذات لانه لا يعدم بالذات كل كونه خلقا للواجب  
 جل شانه بوسطا وبغير وسطا وعلى انما في صفات  
 الكمال على صمد ذاته ومجالات ذاته تعالى الواجب  
 بالذات فلا بد له من الامر والوجود كل كونه خلقا على

على كبريا ٢











وحيثما كان العلم بالانجاب والقدرة من انفسنا

العلم بالانجاب والقدرة من انفسنا

الذي كونه مستلزما لقدم العالم وازلية ذلك كونه ان  
 من قال بتحقق الانجاب لم يستلزم لقدم العالم ان يتقبل  
 بغير حجج اجزاء العالم بل قال بغير بعض اجزاء العالم  
 ودرجته من اجزائه والاشياء القليلة بغير زيادة لصفات  
 الكمالية لغيره الا ان يلزم عليهم القول بتحقق الانجاب  
 لم يستلزم لقدم العالم باعتبار بعض اجزائه في الازل  
 كما ذهب اليه الفلاسفة لغير ما نزل بغير العلم والعرف  
 بين الاشياء والعلاصة لغير ما يلزم بغير بعض اجزاء  
 العالم باقية الاجزاء لغيره عند العلاصة كغيره عند الاشياء  
 قليلة وقولا اعتدوا به لانه القول بتحقق الانجاب في الازل  
 الذي هو محل النزاع بين الحكماء والمخالفين يستلزم القول  
 بقدم بعض اجزاء العالم ويستلزم ايقاع الفلاسفة لغير ما يلزم  
 بغير بعض اجزاء العالم فيكون بعض اجزاء العالم قدما على  
 كانت الاجزاء القديمة كثيرة او قليلة ويستلزم الموافقة  
 لهم في تحقق الانجاب لم يستلزم للتقديم الازل فيفسد

لما حصل الموفق بالاشياء والعلاصة لغير ما يلزم  
 بغير بعض اجزاء العالم فيكون بعض اجزاء العالم قدما على  
 الانجاب لم يستلزم لقدم بعض اجزاء العالم في الازل فيفسد  
 في بعض اجزاء العالم وازلية وايضا علم الوجوه فيفسد  
 في بعض تلك الصفات الكمالية لغيره فيفسد فيفسد  
 فلا بد من كونه في الازل فلا يكون في كونه عالما مخلوق  
 قبل ان يكون اوله في كونه عالما مخلوق قبل ان يكون  
 فلا يكون في كونه عالما بغير العلم بغير العلم بالاشياء  
 او غير فصح الاول يلزم تقديم اشياء سابقة على الثانية  
 تفصل الكلام في ذلك العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم  
 علما زائدا على ذات الوجود في كونه عالما بغير زيادة  
 الصفات الكمالية لغيره وانه كما يلزم عدم الفاسد في كونه عالما  
 بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم  
 او لا يكون في كونه عالما مخلوق قبل ان يكون في كونه عالما بغير العلم  
 العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم بغير العلم







عليها اولاً وسوق كنهها من جهة وهذا الفعل لا يثبت  
 حده فاما ان يثبت بحد العتة والارادة الزاوية  
 لم يثبتها بل الفعل في حد الحال وهو  
 امر مجزئ متناهية الفعل او غير متناهية خلقه قد ثبت  
 بالعتة والاختيار خلقه ارادة غير مبروق بالعتة و  
 الارادة والاحتمال الاول طبل الاستلزام  
 الحال والاحتمال الثاني ايضاً طبل لا يثبت في بعض  
 الجواهر خلقه اختياراً ثانياً من جهة العتة والاختيار  
 في الالهيية قادر اختياراً في جملة وجوده في كل  
 محله اي بعض خلقه كما به في بعض اقسام الالهيية  
 العتة والاختيار بالثبت في بعض خلقه كما به في  
 الالهيية مضطراً في بعض خلقه كما به في بعض اقسام الالهيية  
 تعاضد بالجملة في القول بزيادة العتة والاختيار  
 عداوة تعاضد في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 لتعاضد في الالهيية في زيادة العتة والاختيار

عداوة تعاضد في الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 الايجاب المستلزم لبعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 وتكون في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 ايضا في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 يكون في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 الايجاب المستلزم لبعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 وازلية فانه في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 الجواهر في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 من الحقائق الحق البرية في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 الخلق في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 عداوة في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 سواء كان في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 خيل في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 صفير في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية  
 حكم في بعض اقسام الالهيية في بعض خلقه في بعض اقسام الالهيية

تتبع







محل آخر بناء على انه لعل لا الافتقار اليه بان لو كان الانتقال  
 وبناء على هذا لو كان المعنى خالفا وبرز الصوت  
 اعلم ان الشيء الثاني يبرز به المتكلم لوجبه كونه علم  
 سابقا على مخلوقه وبحوله وذلك لعدم انما  
 صيرورة او حضوره وكما يماثل ما ضرب بقا مقصدا  
 وهذا الذي ذكرناه في العلم وانه لا يمكن جارا بعينه في العقل  
 والغير فلا يجوز ان ينفصل العقل بوجها وخالفا للغير اعلم  
 ان الفاعل بالغير مظهر انه لا يؤثر في الوجود الا الله ولا  
 سواه واما ان كان له كمال ان ينفصل كماله مثل  
 العلم والقدرة والارادة وغيرها ايمه مما ذكرناه  
 يكون ذلك الكمال قاطبا لكماله ولا يجوز ان ينفصل عنه شيء  
 من كماله لو كان من غير كماله فلا يجوز ان ينفصل بوجها كماله  
 حال كونه غاربا عن كماله لانه فاقد الكمال في مرتبة الكمال  
 ناقص فلا يجوز ان ينفصل عنه كماله بل لا بد ان ينفصل بطلان  
 في مرتبة الوجود المتقدمة على وجود المعلوم المخلوق ليعلم

فاعلم لا يوجب الكمال لانه لا يوجب الكمال ولا يخلق  
 من كماله ليعلم في مرتبة المخلوق والايضا بالمتقدم  
 المخلوق لا يبرز له عقل المخلوق ولا يوجب كونه مخلوقا  
 بالوجود في مرتبة الوجود المتقدمة على مخلوقه فظهر ان  
 بوجها كماله لا يبرز كونه مخلوقا بالكمال في مرتبة الوجود  
 المتقدمة على ذات المخلوق والمعلوم فلا بد من كمال  
 سابق على كمال المخلوق فكذلك كمال الوجود  
 اما ان ينفصل عن كماله لا ينفصل عنه لانه لا ينفصل عنه  
 على انه لا ينفصل عنه بل ينفصل عنه لانه لا ينفصل عنه  
 معلول مخلوق لذلك الكمال فلا بد من كمال سابق  
 على ذلك سابقا على وجوده لانه كمال الوجود  
 الكمال لا ينفصل عنه لانه لا ينفصل عنه بوجها كماله  
 الشئ في الحال وهو مرتبة الوجود المتقدمة على كماله  
 فظهر ان كونه سابقا لكمال الوجود لا ينفصل عنه لانه لا ينفصل عنه  
 الشئ واللازم بطلان لازم وسيل

في انفسه لا ينفصل عنه لانه لا ينفصل عنه  
 وهو جازم عن كماله











بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

فالمزوم له واما الكثرة بعلة انت وبالكثرة باعتبار  
الكمالية المطلقة للوجود بما هو وجود كماله وبعده  
والارادة وغيرها الصفات الكمالية فانه فلا منها كمال  
مطلق للوجود بما هو وجود فلا تلك الكمالات المطلقة  
بما هو وجوده لو كانت زائفة عن ذاته تعالى وتلك اعتبار  
الصفات الكمالية صلا فيكون كماله الكمالي من  
الموجودات المكنية بالارتباط بالكمية لصفاته الكمالية  
واظنه في المكنات بالارتباط والاي لا نعم والوجود  
واللازم بالارتباط فالمزوم له وجه فيكون تلك الصفات  
الكمالية الزائفة عن ذاته تعالى في المكنات بالارتباط  
ولا ينبغي له كل كمال اذا كان كماله زائفاً عن ذاته  
ليكونه واجب بالارتباط كماله بالارتباط محضاً  
الذي هو ضرورة كماله وذلك يقتضي تبينه تعالى عن  
كل كمال كماله زائفاً عنه ذاته بالارتباط كماله بالارتباط  
ذاته وانما المكنية كماله في مرتبة ذاته بالارتباط

فبما لا علم لك بالحق والباطل  
فما لا علم لك بالحق والباطل



عنه مرتبة ذاته في العلم لكونه سلب الكمال في مرتبة الذات  
وكل سلب الكمال في مرتبة الذات يزيل كونه في جيل  
في مرتبة الذات فلو كانت الصفات الكمالية للو  
ذكرنا في عباد الله تعالى في العلم في مرتبة الذات  
في العلم سلبها عنه في مرتبة الذات في العلم  
الكمال في مرتبة الذات وكل سلب الكمال في مرتبة الذات  
يكونه في مرتبة الذات في العلم سلبها عنه في مرتبة الذات  
العلم في مرتبة الذات في العلم سلبها عنه في مرتبة الذات  
عظيم كجبروتها في العلم سلبها عنه في مرتبة الذات  
تعالى في العلم سلبها عنه في مرتبة الذات في العلم  
مرتبة الذات وكل سلب الكمال في مرتبة الذات  
في العلم سلبها عنه في مرتبة الذات في العلم  
الكمالات في مرتبة الذات في العلم سلبها عنه في مرتبة الذات  
شعاعا عقلا وقد كثر وجوده لا يعلو الكمال  
الكمال في مرتبة الذات في العلم سلبها عنه في مرتبة الذات







الكاف وباعتبار حكم الدنيا والآخرة جميعا وثانيها الحكم  
باعتبار حكم الآخرة فقط والذين يكونون من غير  
الحكمة الذين يكونون من غير العلم والحق والصلوة  
والصوم والزكاة والجهاد وغيره من فروع الدين  
فكونوا من غير شئ من هذه الأشياء عليكم من غير  
عليكم الطهارة والأشياء كما كانوا من غير الحكم  
ومما يلحق به الصوم والصلوة والزكاة والجهاد  
شياء من فروع الدين الذين ليس عليهم ما عليهم من غير  
سكون حكمهم عليهم الطهارة وهذا لا ينافي كونهم كافرين  
باعتبار حكم الآخرة لأنهم من غير علمهم من غير  
أيضا لأن الأيمان من غير السلام ولا من غير حقوق  
محتوى من غير شئ من دخول الجنة الأيمان ولا يفي  
السلام فقط بدخولها لأن الأيمان من غير صحة الصلوة  
وغيره من العبادات عند الفرق المختلفة لم يكن شئ من  
لأنه لا يكون شئ من الأيمان من غير العبادات

على الكفار أنهم لم يؤمنوا بالسلام من غير العلم من  
المسلمين ولم يكن لهم حكم من الأيمان وباعتبار حكم  
الدين أي من غير العلم من غير الحكم من غير العلم  
من غير العلم من غير العلم من غير العلم من غير العلم  
لأنه حكم على الأيمان لا يكون من غير العلم من غير العلم  
بالطهارة من غير العلم من غير العلم من غير العلم  
وبين الحكم وباعتبار حكم الدنيا والآخرة جميعا  
فذلك هو ما قاله العرب امتنا قل لم تؤمنوا ولا كنتم قولا  
اسلمنا من غير الدلالة على أن السلام لا ينافي  
ونذلك لأن السلام من غير الأيمان من غير السلام  
الأيمان من غير الرواية الروية من غير بيت العترة  
صلوات الله عليهم من غير العلم من غير العلم من غير العلم  
لا ينافي الأيمان من غير العلم من غير العلم من غير العلم  
كالأيمان من غير العلم من غير العلم من غير العلم  
ولذلك لا ينافي من غير العلم من غير العلم من غير العلم



الفرق المتحققة الفرق بين الاسلام والايمان  
 ايضا على عدم الفرق بين الاسلام والايمان وانما  
 بقوله تعالى ما خرجنا منكم من هاهنا المومنين فاعلموا  
 فيها غيب من غير علمين ووجه الاستدلال ان كلمة  
 غير الاستثناء او المستثنى هو علمين في غيرت من  
 المسلمين والذين هم علمين به جماعة المومنين المحضين  
 بضم المفعول من الايمان ووجه الفرق بين المومنين  
 وبين العلمين المكونين في الايمان الكثرة واذا لم يكن فيها فرق  
 بالعلم لكان العلم هو الاسلام والايمان فيه فرق واجابته  
 غاية ما يلزم من هذا الاستدلال هو لزوم حمل قوله علمين  
 على جماعة مخصوصة من المومنين المكونين على جماعة  
 ليست كل المومنين مخيرين عنوا بحيث لا يكون فيه تفرق  
 بالاعتقاد والاعتقاد انما هو التصديق بالانوار الاضداد على  
 مخصوصة كالشرك والوثنية عرفه بحدوده فها على جماعة  
 مخصوصة بالزوم وانما هو عدم الفرق بينهما بالاعتقاد

وكذا المحبوب من وجه آخر هو ان ظاهر الآية الكريم يدل  
 على استثناء البيت الواحد من بيت بلته لفظا على علم  
 لان كلمة غيرت من علم استثناء ما دخلت فيه ومن قول  
 كلمة غيرت من علم استثناء لفظا على علمين من علم  
 بكلمة المحبة لظواهرها وجباها بين بيت بلته لفظا  
 على علم الايمان وحده علمين من بيت بلته البيت الواحد  
 من بيت بلته لفظا على علم وثابت الفرق بالايمان  
 بين الاسلام والايمان بقوله تعالى وقال الاعراب ان  
 قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فلا يسهل حمل قوله تعالى  
 منكم من هاهنا المومنين فاعلموا فيها غيب من غير علمين  
 على الاستثناء الشافعي بين الايمان والكثيرين لان الشافعي  
 في كلام الحكماء الاطلاق لا يكون مقولا فلا يسهل حمل  
 العلم على الايمان الكثيرين على المومنين من المؤمنين  
 لان العلم الشافعي في كلام الحكماء الاطلاق لا يكون مقولا  
 علمين في قوله تعالى فاعلموا فيها غيب من غير علمين











غزل

[illegible]



ولو انما غلبت مشيئة الرب على مشيئة الله واما انما  
 من الروايات المتطابقة لربنا في كل شيء  
 عليهم السلام انه لا يوجد في وجوده احد من المكنة بالذات  
 الا بارادة الله ولا يوجد في مكنة الخالق الا بارادة الله  
 يكون ارادة الله تعالى معلومة في كل عقل نقول واما  
 هذا انما راجع الى قوله ولو انما غلبت مشيئة الرب  
 مشيئة الله والرب هو الله الذي هو الرب  
 بل انما هو مشيئة الله تعالى معلومة في كل عقل  
 عقلا وبقوله لا اذ كان في وجوده كل نفس بارادة الله تعالى  
 الوهاب والعقاب ويحيى بالرب الحي الذي هو  
 بنو الفضل الذي هو سبحانه في كل عقل والرب هو  
 عالم جميع الموجودات كلها وحياتها جميعا واما ما  
 وبما فيها من غير انما علمنا انما انما انما انما انما  
 بحيث كلما نقل في كل من المكنات من غير انما  
 للعالم كمنه في كل علم الوهاب في كل عقل

الرب في كل شيء غير انما به وهذا العلم انما انما  
 غير انما انما انما انما انما انما انما انما  
 الاشياء وهذا العلم لا يتصور في العقل والرب هو  
 من الوجود والرب هو في كل الاشياء عاقل وفي العلم  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وكذا انما انما انما انما انما انما انما انما  
 كما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ويطلق في هذا العلم انما انما انما انما انما  
 الاشياء انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من قوله الذكر الاول هو هذا العلم انما انما انما







من القدرة في الوجود التي تعين لطايفه الجبرية  
 كلام الامام عليه الصلوة والسلام كما ينظر بآية تامل  
 وقوله عليه الصلوة والسلام وجوبها بغيره  
 عن الله الجبرية لغيره لطايفه الجبرية لانه الجبر  
 قالوا الله لا يفعل الا ما يشاء احدنا عن الجبر  
 وهو يراى انه وانما فعل الله وهو لا يشاء  
 معروا لا عرفهم بالسبب الى فعاله الاختيارية  
 وعلم انهم يطلقون القدرة ويرادونها ما هو لها بل الجبر  
 كما قال صاحب الحق الجبرية خلاف القدرة والقدرة  
 بهذا المعنى في عباد الامام الهادي عليه السلام  
 عليها الصلوة والسلام وهو قوله عليه الصلوة والسلام  
 لا نقول بالقدرة على ما قلنا وغد عليه الصلوة  
 والسلام يقول ان الله لا يقدريه في كلام الامام عليه السلام  
 ولست ادرى من الخلق ما يشاء لعباده القسرة لا فعاله الاختيارية  
 بغيره ثم وضميرهم فقد رتبهم قدرته ووضعه خالق

من القدرة في الوجود التي تعين لطايفه الجبرية

لا نقول

وبما يجب منه من ان لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 اخبرنا انهم لم يفرقوا بين الخلق والغير الخلق  
 فيكون من طائفة لا والله لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 انما كان من طائفة الخلق فكل من لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 بعد الخلق في الخلق لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 تفاوت بيننا في القول بغير الخلق وحقه وبيان  
 منه ان الله لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 كونه جبريا وقدرية ووجه اخر وهو انه لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 الخلق في كل واحد من الخلق فانه لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 كونه عند الله لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 فانه لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 عند الله لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 المعزلة عن خلقه لا يفرق بين الخلق والغير الخلق  
 ايضا في الجبرية بسبب ما في قوله تعالى  
 سموا باسم ربكم ان يقولوا فاعوذوا باسم ربكم

فيها



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من غير شيء  
وخلقنا من غير شيء  
والحمد لله الذي خلقنا من غير شيء  
وخلقنا من غير شيء

عليه السلام وانزل عليه التوراة انما الله لا اله الا  
خلق الخلق وخلق الخلق واجبرته على ان يدين  
اجب فطوبى لمن اجبرته على ان يدين وانا الله لا اله  
الا انا خلقنا الله واجبرته على ان يدين اربى فويل  
لمن اجبرته على ان يدين وهذا الحديث لا يقبل  
عنه لا يورثه الوجود الا الله ولا خالقه سوله  
ليس في عالم الوجود خالق سوله فلو خلقه على  
جل شانه فلو خلقه الخلق من غير الخلق  
المباشر لفعله لا العقل بغير الخلق لانه لما كان العقل  
مباشر العقل الاختيار فيقوم به بالارادة الخلق  
لا فاعله الاختيار فينبأ عن عدم تميزه لهم فهو العقل  
بمع لمباشر العقل من غير الخلق لا العقل  
المباشر من العقل لا الوهم وايضا لا شرع في العقل  
اصح التحصيل ان اذا وقع التعارض بين العقل  
وليف من يتناول العقل يجب ان يكون العقل

ولا يتناول به فوقه من ان يدين بغيره من المباشرة  
الاجرة المحضه له ووجهه ان الله لا اله الا الله  
الحي القيوم العز قائم وقت الامور وغيره فاعلم  
لما ذكره من غير الخلق ان الله لا اله الا الله  
فول الخلق لا يدين على ما اوضحنا سابقا فلا يقبل  
في حج الامور كونه من غير الخلق لانه لا يقبل  
له ونبأ عن الله تعالى انه لا يدين من غير الخلق  
فما يترك الله من الخلق غير الله لا اله الا الله  
لا فاعله الاختيار به ووجه الامر ان قد ثبت بالارادة  
العقلية لا التورية الوجود الا الله ولا خالقه سوله وكذا  
ثبت بالارادة العقلية من الكتاب والسنن على الله  
مورثه الوجود الا الله ولا خالقه سوله فيكون الله العقل  
من غير الخلق الخلق من غير الخلق العقلية والاعتقالية  
وقد ثبت ان كل ما هو مخالف للارادة العقلية يجب ان يكون  
بغيره فاعلم ان الله العقل فيكون اذا كان العقل

فوق



اخيرا انهم فانه يجيبوا بالبطون الاول وبناء  
 بطل الاستدلال بقوله تعالى مبارك اسم من الخالقين  
 على انساب لغزو الخلق الحق لا من لغزو الخلق الحق  
 مناف كغيره الربان العقلي والبرهان العقلي  
 وادراكه لا كغيره فلا بد له من قول قوله تعالى  
 احسن الخالقين بحسب بصيرة ربنا الربان العقلي  
 كما اننا نعلم ان الخلق الحق لا من الخلقين  
 المقدير لانهم الاختيارية قبل ان يغيروا  
 الخلق بغير اختيارهم شرابا ربنا الربان العقلي  
 قال الجوزي في كتاب الحق يقال خلقت الاول ثم اذ قد  
 قبل القطع بغير ربنا على ان يغيروا قوله تعالى مبارك  
 احسن الخالقين احسن المقدير لانهم الاختيارية  
 قبل وجود ربنا على هذا الاستدلال انهم الاستدلال  
 والبرهان العقلي الربان العقلي الخالقين الربان  
 الاول انظر الى الربان احسن الخلقين

١٠٠  
 ١٠٠  
 ١٠٠

المتصور والبرهان فانه يتوهم في بادئ الامر انهم  
 خالقون حقيقة لا محذور كما انهم المباشرون لانهم  
 الاختيارية فانه يتوهم في بادئ الامر انهم  
 موجودون انهم كما انهم مباشرين انهم فاما انهم  
 العقلي والبرهان العقلي الربان العقلي والبرهان  
 الربان العقلي وجود كل موجود معلول صلا بخلق الربان  
 جل شانها بخلق الخلق الحق لا من الخلقين  
 انهم الخلقين الربان العقلي الربان العقلي  
 جل شانها بخلق الخلق الحق لا من الخلقين  
 سبوقا بالبرهان والاختيارية الربان العقلي  
 موجود معلول سبوقا بالبرهان والاختيارية  
 ولا نقول انهم شرابا ربنا الربان العقلي  
 استدلوا كما انهم انهم فاما انهم  
 نشأوا من الربان الله استدلوا كما انهم  
 واسم الله الادارة بخلق الربان العقلي











فأجله كماله وفيما ضيق العام وجوابه كماله  
والانقضاء من غير ما يعبر به فاعلم في ضيقه بالنظر  
مع قطع النظر عن كل عداوة بل التفاوت بالكمال  
والنقصان هو بغيره الموقوف الواقعي عام  
الانقضاء والتفاوت بالكمال والنقصان هو بغيره  
الغالب لا مفرقا. الجاهل والنقصان بالواجب  
جاء الجاهل بغيره الجاهل العام والجاهل العام والجاهل  
عنه الاطلاق وقد لا يكون المحل للمعول في الازل  
بما يجب انقصا من ضعفه غير محله للوجه الازل  
في وسع طاقته قبل ان يغير الازل والوجه الازل في حال  
جبل شانه باعتبار جميع مميزات ذاته بانه مع قطع  
النظر عن كل عداوة من كونه غائبا ما وفيما كان  
جاء الجاهل بغيره الجاهل العام والجاهل العام والجاهل  
ويكفي الواجب جبل شانه بما صار وبقا جابجا  
باعتباره الجاهل العام والجاهل العام كماله الازل والازل

220 A. 10. 625

4

مسألة

جميعا لا يتطرق تغيرا بوجهه بل يتغير بالانقضاء  
انما هي المميزات الجاهلة المستقيمة للوجود  
من جابجا في حال الواجب جبل شانه في الازل كماله  
في الازل بغيره لولا ان كان الازل كماله المستقيمة  
لا فائدة واما ضيقه في الازل بل انما يغير كماله الازل  
لا ضيقه في نفسه وجوده في التغير والتغير في كماله  
منه بغيره الجاهل لا يغير الجاهل الجاهل الجاهل  
ويجوز باعتباره الانقضاء بحيث لا ضيقه في نفسه  
ازلا واما انقصا من ضعفه في عام كماله  
وبالجواب الواجب جبل شانه غائبا في كماله  
حرف وقايمه في الازل ولا يجمع بينه لا يتطرق  
الجاهل بغيره في الازل بغيره في ذاته ولا يغير كماله  
ذاته ولا يغيره بغيره في ذاته في الازل واما اذا  
تغيرت المميزات فتقول انما يغير الجاهل في الازل  
لا يغير كماله في الازل لا يغير كماله في الازل

ت







[illegible][illegible]

١٢٤

ایزالم بحسب



كان هذا هو

يستند إلى التقدير والتقدير يستند إلى القضاة  
باعتبار الأمر وكل من يتغير ثم قال فخرنا فخرنا  
أنه يفعل ما يريد ويختار ما يشاء فيكون اختياره  
هل هو حادث في غير ما لم يكن أو غير حادث فانه  
حادث لم يكن فيكون ذلك الاختيار والاختيار غير ذلك  
بأنه اختيار في غير غير ذلك فانه حادث في كل حال  
محيث فيكون اختياره غير محيى حيث أحده فانه  
اجباده للاختيار بالاختيار وهذا يدل على غير التباين  
أو يكون وجه الاختيار في باب الاختيار فيكون محيى ذلك  
في غير غير ذلك الأسباب الخالصة عنه ليرتد اختيار  
فتميز الاختيار والاختيار الذي واجب تميز الاختيار  
على ما هو عليه فانه لا يتم الاختيار حادث في كل حال  
منه لا يتغير الاختيار في الاختيار والاختيار في كل حال  
كما في غير ذلك من غير الاختيار والاختيار في كل حال  
التي يظهر ذلك في بريد كذا فانه لا يشك في

الغلبات تعلو الغف مضطرب في صغر من حكا  
تسجته البصر كالحركة الطبيعية فانها تختار غير الضرر  
فليس يختار لها الا ان لا تعرف بينها وبين الطبيعة انما  
تسجته ما غرضها والطبيعية ما غرضها والافعال  
في الحقيقة لا تختار الا في الاول فانه حركه الا ان  
تسجته الا انما يختار الطبيعية فانه حركات الطبيعة  
تكون سبيل للدور والبرهان بل هو في الحقيقة في  
حالة الوحدانية واختار في الحقيقة في الحقيقة  
تلك الحقايق بعضها في ترك بعضها فاعلموا  
المعزلة التي الاختيار في كل ادب والاختيار في كل ادب  
بكماله سطر او حتى بالبرهان في كل ادب بل في كل ادب  
انه قد خلق هذا العلم المختار فانه لم يبق له ان يختار  
مختار كانه قد اختار غير ذلك بل هو المختار اذا اختار  
تفعل بل هو المختار في كل ادب في كل ادب في كل ادب  
مختار بل هو المختار في كل ادب في كل ادب في كل ادب

التي هي في الحقيقة في كل ادب في كل ادب في كل ادب

رضا ذل



١٠٠  
 لا يترك الغيرة من قدرته ما يشاء من جرح من قبله في غيرة  
 الحنين فلو كان يصر صبره لغيرة من قدرته لغيرة  
 صبره فلو كان يصر صبره لغيرة من قدرته لغيرة  
 فبما القوة والاول تعالج من القوة واذا وصف بالقوة  
 فان يوصف بالغسل والاول اذا احتقنا يوصف بالغسل  
 كانه من امانه شئنا ولم يسلط له فعله لكنه قولنا  
 من شئنا لم يسلط له فعله فاما الغيرة فاما الغيرة  
 المشية من الوجه الذي ذكرناه فيكون المشية فينا الغيرة  
 كالغيرة من الغيرة فينا الغيرة من الغيرة من الغيرة  
 في الاعضاء والغيرة من الغيرة من الغيرة من الغيرة  
 على التحريك فلو وصف الاول تعالج بالغيرة من الغيرة  
 المعروف الوجه الذي ذكرناه في القوة والاول تعالج بالغيرة  
 من الغيرة من الغيرة من الغيرة من الغيرة من الغيرة  
 والاول تعالج بالغيرة من الغيرة من الغيرة من الغيرة  
 الاطلاق فيكون قوة ولقول الغيرة من الغيرة من الغيرة

١٠١  
 لا يترك الغيرة من قدرته ما يشاء من جرح من قبله في غيرة  
 الحنين فلو كان يصر صبره لغيرة من قدرته لغيرة  
 صبره فلو كان يصر صبره لغيرة من قدرته لغيرة  
 فبما القوة والاول تعالج من القوة واذا وصف بالقوة  
 فان يوصف بالغسل والاول اذا احتقنا يوصف بالغسل  
 كانه من امانه شئنا ولم يسلط له فعله لكنه قولنا  
 من شئنا لم يسلط له فعله فاما الغيرة فاما الغيرة  
 المشية من الوجه الذي ذكرناه فيكون المشية فينا الغيرة  
 كالغيرة من الغيرة فينا الغيرة من الغيرة من الغيرة  
 في الاعضاء والغيرة من الغيرة من الغيرة من الغيرة  
 على التحريك فلو وصف الاول تعالج بالغيرة من الغيرة  
 المعروف الوجه الذي ذكرناه في القوة والاول تعالج بالغيرة  
 من الغيرة من الغيرة من الغيرة من الغيرة من الغيرة  
 والاول تعالج بالغيرة من الغيرة من الغيرة من الغيرة  
 الاطلاق فيكون قوة ولقول الغيرة من الغيرة من الغيرة

وبالحيلة



























مركبة المركبات الموجبة لا يثبت عنها شيء  
 الموجب والمركبة في المركبات العرفية الموجبة  
 ويكون حكمها حكمها في المركبات الاصلية  
 وحيث لا خارجة عن ذاتها ووجود المركبة لا يثبت  
 بوجوه الكل جزاءه لانه حقيقة المركبة  
 المتألفة من حقائق جزاءه فلا يثبت بوجوه  
 حقيقة المركبة لا يثبت جزاءه لا يثبت  
 حقيقة بعض جزاءه دون بعض والاصل لا يثبت  
 حقيقة المركبة بل يثبت بوجوه حقيقة بعض جزاءه  
 دون بعض وبما يخالفه مما يخالفه لانه كلامه  
 حقيقة المركبة بوجوه حقيقة المركبة لا يثبت  
 الحجة بالبرهان على انما لا يثبت حقيقة وكل  
 في عالم الوجود بوجوه حقيقة نظام الحجة  
 بعين حقيقة كل حقيقة كل حقيقة بوجوه حقيقة  
 النظام الحجة بوجوه حقيقة بوجوه حقيقة

الحقائق

لا يثبت بوجوه حقيقة لا يثبت بوجوه حقيقة  
 نظرية الحجة بوجوه حقيقة نظام الحجة لا يثبت بوجوه  
 الحجة بوجوه حقيقة حقيقة حقيقة حقيقة حقيقة  
 النظام الحجة بوجوه حقيقة الحقائق الحقائق حقيقة  
 كما يثبت لانه الحقائق المعقولة حقيقة حقيقة  
 ذلك الحجة على انما الاطلاق على الكل بوجوه  
 من الحجرات المركبة بالذات والله اعلم  
 الاطلاق لا يثبت الا بالواجب بالذات فلا يثبت الحجة  
 والحالة لكل بوجوه حقيقة الحجة بالذات  
 الا بالواجب بالذات وبما يخالفه مما يخالفه  
 بعض المركبات الموجبة على حقيقة بعض جزاءه  
 والاصل لا يثبت بوجوه حقيقة الحجة بوجوه حقيقة  
 ووجوده احد ما يثبت على الاطلاق التبريد  
 بوجوه حقيقة كل حقيقة كل حقيقة بوجوه حقيقة  
 الحجة بوجوه حقيقة وبما يخالفه مما يخالفه

علا







انتم قلنا انما في نقد المحصل من القول بحال ما قال  
قد ستره في التجريد بقوله والفرقة فاضمة بين الفعلين  
الينابيع وجه يوافق ما هو المحقق عند العقل الاختياري  
للعقل لا وجه يخالف ما هو المحقق عند فيه والاولى من الثاني  
والثاني في كلامه واللام طمس فالمراد من الكلام  
مهما استمر في القول في كلامه من قول المحقق العقل  
يترك في القول في وجه في نقد الخلف ولما في قوله  
كان في الحادي عشر من كتابه الظاهر الرواية من  
بيت لبعض صلوات الله عليه وسلم في قوله عليه السلام  
فانه يترك في القول في وجه من كلامه في قوله  
يند التجريد عن الوجه ليزيد في قوله ما هو المحقق الذي  
ضرب به وجهه عند قوله له من وجهه العقلية كما بان  
افعال الاختيارية مستندة اليها باعتبار افعال  
الاختيارية بوقوفها قدرتها وادواتها ولما قدرتها  
اختيارها سببا في قيامها لافعال الاختيارية ولما

229  
وكذا من وجه لافعال الاختيارية كذا مطلقا بل في  
قدرتها واختيارها لا تها سببا في قيامها لافعال الاختيارية  
فلا يترك المحقق لانه انما لا يترك عن تقديره لا يترك  
قدرتها واختيارها سببا في قيامها لافعال الاختيارية  
ويترك في افعال الاختيارية بل في قدرتها  
واختيارها سببا في قيامها لافعال الاختيارية  
في قدرتها وجود افعال الاختيارية كما بان من عند العقل  
وهم الحكماء قالوا لا تؤثر في الوجود والاختيار  
وكذا جميع الاشياء في الوجود والاختيار  
الوجود والاختيار في الوجود فلا يترك من جهة العقل  
الذي في الوجود والاختيار في العقل العقل في الوجود  
الشيء في الوجود والاختيار في العقل العقل في الوجود  
بما في التجريد في افعال العباد من نقل تام ما قال  
الشرك في التجريد في هذا الموضوع وسنذكر ما هو  
المحقق في قوله تعالى فانظر **فصل** في القول



لا بأس

[illegible]







فقط لانه تعريف للقدرة المطلقة اطلاقا  
فما من مؤثر في مؤثره وقد عرف بالبرهان  
القدرة المؤثره والوجوب ليس الا قدرته الواجب  
تجلته وقدرة غير الواجب بطلان لا يمكن  
مؤثره بل كونه سببا كما مرارا فاقبل اننا  
نعلم بالبرهان اننا اذا كنا اصغنا اوينا بارادتنا  
اختيارنا فلك الحركه وقد قدرنا واختيارنا بالبرهان  
ويكمن قدرنا مؤثره في وجوه الحركه الاختيارية  
بقدرتنا واختيارنا بالبرهان فيكون قدرتنا في الفعل  
الاختيارية امراريتها والاختيار بالبرهان غير مطلق  
الاختيارية في راد البرهان به برهان الوهم او به برهان  
فان كان الاول فهو مطلقا في راد البرهان فيكون  
الاولى في راد البرهان وقد ثبت بالبرهان لغيره  
بل بالنسبة اليه ان لا مؤثر في الوجود الا الله ولا خلاف  
سواء في البرهان لا يمكن قدرته لعب مؤثره وجوب

ويكمن في البرهان لانه لا يمكن  
عند وجود البرهان لغيره

بالبرهان سببا وايضا كما ملونا في قول العلماء  
كما حكموا بتفوقه على الوجود الا الله ولا خلاف  
سواء في البرهان لا يمكن قدرته لعب مؤثره وجوب  
البرهان لغيره في الفعل الاختيارية فالامر بالبرهان في البرهان  
دعوى البرهان في قدرته لعبه في قدرته لعبه  
يتوقف على الفعل الاختيارية ولا يمكن وجودها  
والوقوف لا يستلزم الايجاب ولا شرط ولا يثبت  
علا كل واحد منهما انه يتوقف عليه الا بغير  
وجود البرهان في راد البرهان في راد البرهان  
لان قدرته لعبه ليس مؤثره عند الله لا مؤثر  
في الوجود الا الله في راد البرهان لا يمكن  
سببا حقيقيا عند الله لان الفعل الاختيارية  
للعبد يكون في راد البرهان في راد البرهان  
واختياره في راد البرهان في راد البرهان  
الموجود في راد البرهان في راد البرهان



آخرها عند الاستماع بل التوقف توقفها  
 فالتب والاشراط عندهم كغيره من الاعمال والاشراط  
 عندهم شرط تحقيق ولا يوجب تحقيق فلا يكون قسرا  
 سببا حقيقيا ولا شرط حقيقيا لا فعالة الاختيارية  
 ليقال بناء على انه قد ثبت له لعب لا يكون  
 حقيقيا ولا يوجب حقيقيا ولا سببا حقيقيا فيلزم  
 كغيره وجوده اذ لا وجود له في الغرض والوقت  
 واذا لم يكن الغرض سببا يلزم كغيره في الغرض  
 من الطائفة الجبرية لانه قد ثبت له لعب  
 قلت ليس الامر كذلك فانه قد ثبت له عند الاستماع  
 لا كغيره من الاعمال والاشراط والوقت والوقت  
 حقيقيا او سببا حقيقيا بل للوقت فردا لغيره  
 يكون سببا عاديا او شرط عاديا او الجبر انما يلزم  
 في جملة افراد الغرض لا في بعضه ولا في بعضه  
 ايضا مبني على الغرض في الجملة فلا يلزم الجبر

اللعب ويوجب فيه مقارنته لافعاله الاختيارية وفعالته  
 الاختيارية متوقفة على تلك الغرض متوقفا عاديا لا حقيقيا  
 حقيقيا فلا يكون الغرض مفعلا عندهم سببا فيلزم  
 عليهم الجبر بل الغرض مفعلا عندهم من الغرض المسمى  
 الغرض لانه قد ثبت له سببا حقيقيا او شرط حقيقيا  
 وبالجملة فزعم ان بين الافعال التي لا يكون قسرا  
 سببا عاديا لها كونه الغرض وانه بين الافعال التي  
 يكون قسرا لعب مقارنته لها كالكسابة والنجاة وغيرها  
 من الافعال التي لا يكون قسرا لعب سببا عاديا لها فوجه  
 الغرض بالغير الاعمال التي عندهم لا عندهم  
 على ما ذكرنا لا يتوجه لانه لا يكون سببا عاديا ولا شرط عاديا  
 هو ما قاله لغيره فانه اذا لم يكن قسرا لعب مفعلا  
 ولا سببا حقيقيا او شرط حقيقيا بل كونه قسرا  
 حركه الغرض وانه حركه المختار ووجهه من التوجه  
 هو ان قسرا لعب يوجب فيه حال فعالة الاختيارية







على وجود أصل الحق المتحقق في ذاته كاشفاً  
 خصوصية فردية محتاجة لم البرائة ثم يتوجه على  
 الاستمرار في كل مكان في إخراجها خارجياً حيث لا  
 يتأخر وجوده عن وجوده لا يتوقف وجوده  
 وجوده على غيره منه توفيقاً حقيقياً لا توفيقاً عارياً فقط  
 لأنه العادة لا تدخل لها في ثبوت هذه العادة  
 الافتقار إليه لأنها ثابتة بالنظر في ذات المتحقق  
 المتحقق ليس مع قطع النظر عن الأمور الخارجية عنها  
 كذلك المصنف لم يميز المؤلف بصبغ المفعول الثاني  
 للرب فله السبوت صنفه خير له من غيره في الوجود  
 بصبغ المفعول وبالجملة العادة الافتقار إليه الثابت  
 حقيقة من أمرين أو أمور مع قطع النظر عن العادة  
 أكثر من نقصه فلا وجه للاختصاص بينه وبين غيره  
 واختصاصه بغيره لا يشترط العادة في ذاته القدر  
 عارياً أو شرطاً عارياً كما ذهب إليه الاستيعاب

المتحقق

زكف المفعول الاختيار على العادة سواء كانت  
 موجبة أو غير ثابتة بالنظر في نفس الاختيار  
 قطع النظر عن العادة المتحقق له لانه الافتقار إليه في المفعول  
 الاختيار للعيب بوجهه فقدرته على العادة لا تتأخر قطع  
 النظر عن العادة حيث كما ينظر بالامر منصفاً  
 نقول الوجه جليل في فرضه الاطلاق والاعلان  
 على الاطلاق وجوبه على الاطلاق والاختيار ولا يتغير  
 في نفسه وجوده لانه كمال من جميع الوجوه بحيث لا يتطرق  
 اليه شيء من نقصه على ما يستلزمه بالبرائة في  
 الواجب له ثابت بوجهه هذا بل لا يميزه كل كمال الوجود  
 يستفيد حقيقة ويستفيض وجوده وكما لا يميزه غيره  
 جليل في بقدره كماله في ذاته لا يميز له وال  
 خلاق الواقع في عالم الامكان في الكمال والنقص  
 في نفسه من خصائصه المتخالفات المتكافئة بالذات  
 كقوله المفعول حقيقة لنفسه وجميعها لا يتحقق

ضارة



الفهم او من صفات شئ من رتبة تحت نور  
 كما لا خلاف الواقع بالكمال والقياس به شئ من  
 الالاف من جملة الاختلافات الواقعة في الوجود  
 المكنة بالذات بالكمال والاكمل والاشرف والالا  
 والنفوس والافعال كمنه شئ من رتبة القابل لا قبل  
 الجاهل الغافل عن الاطلاق لانه لا ضئ ولا  
 في قبضه وجهه ونعم ما قال العارف به  
 فاشد انما مات وزنه فيف  
 بر بالكر كونا فيمت وينبسط في الميزان  
 ليكنه كل قابل الوجود في المكنت يستحق حقيقة  
 جوه وكما لا يتحقق وجوده من خارج جوه  
 وفيه جل شانه والحق المخصوص له الواقع  
 في عالم لا محذور من منها ما يتغير في الجرد  
 القدر البينة غير المادة وعلى غيرها ذاتا  
 كالعقول المعارة غير المادة وعلى غيرها ذاتا

ومنها ما يكتسب من الماديات لقدره المتعلق بالمادة ذاتا  
 ونفس لا كالحسب والاعراض الحادثة فيها ومنها ما  
 هو اصيل الالاف كالتصور والاطلاق الالاف فانها  
 من المجرى باعتبار ذاتها وحققتها وملائمات اعتبارها  
 الادراكات الجبرية لاصولها بتعدادها في الظاهر  
 والباطن وباعتبار الحركات الارادية لاصولها بالحواس  
 والاعضاء البينية ولما كانت الحسب جل شانه  
 على جميع قابل الغرض بقدر وسر ذلك القابل لطاقته  
 بكنهه ذلك الامر الذي يكتسب من الالاف من شئ من  
 الامكنة من رتبة جوه الوجود في الالاف كجوه الواقع  
 الالاف ونفس الالاف الالاف لما كانت ذاتية  
 باعتبار الادراكات الجبرية لاصولها بل في الظاهر  
 والباطن وباعتبار الحركات الارادية لاصولها بالحواس  
 البينية فلذلك لها من رتبة شئ من رتبة الحسب  
 العالي والاعمال المكنت من لها من رتبة شئ من رتبة الحسب



ليصرف رب جوده كما سئل في الدارين وسواء في الدنيا  
ولما كان الرزق لا ينال في فراغ لطيف ويكون  
بما يشاء ويحكم بما سعى فلا بد منه لكل ولا  
وسكنه لما كل فلا بد له من الغذاء ضروري لما لم يخاف  
لما كانه فراجه لطيفا فلا يفسد اللحم البقر والبر والزر والارز  
البر وغيره من النبات صالحة لكونه غذاء بل لا بد  
من الطعام واما الملبس فلا بد منه لثبته بآدم ولا يكتفي  
شعوره في ثوبه اللباس كسائر الحيوانات  
المستغنية عن اللباس شعوره فلا بد له من اللباس  
مصنوع من صوف ونحوه واما المسكن فلا بد من فراجه  
في غايه اللطاف فحجب لا يكون في وسطه شجر البرد  
الشديد والحر الشديد وشجر الربا الشديد  
والاستطراب والشلل وغيره من الامور لغير الملائكة  
صحت لا بد من فلا بد من مسكن مصنوع من الصوف  
غذاه كل شجر بالفراجه مسكن خاصه ان الله

للملائكة كما في تخبير راحله لفرزير وبالفرزير  
وسكنه لفرزير لا احينه في قدوسه من وظهر  
فلا يتعسر بل يتفرق فلا بد من كونه افراد الانس بحكمه  
في بعضه من الارض ليس لهم المعاش بقا في البره  
ويحكم كل واحد منهم بحاجته الى الاخر فوجه كونه الاخر  
محتاجا من وجه آخر الذي كانه محتاجا الى الجسد انما  
او لمحت من فيها منهم واذا كانه كل واحد منهم محتاجا  
الاخر فوجه فلا بد من كونه كل واحد منهم متينا لا يتغير  
الاخر ونظرا لما لا بد منه عند ذلك البقاء والاطلاق  
اما بالانس او الكلبه واما ما دونه من ان فلا بد من  
مخالفتهم الى كمال عيولهم على الاطلاق والرحيم المشفوق  
على الاطلاق ليس هو عليهم ذلك الاطلاق والبيان لهذا  
خلق لهم البيت واحد لهم الموصولات اللغويه  
واقرهم على انطق بها لئلا يحاج الى بيان مرادهم  
والمرايا في ضمائرهم على ان لا يوجد وجه من الاطراف



وقد ذكرنا ظاهر لم يأسر من فرائض الان في هذا الباب  
ولما كانت هذه الان في ركبت في الحق المستوي  
والعقيدة وما امر من مؤلف الف ولفظة والحق  
والخلاف بل مؤلف الف والحق في حق بعض  
بعضنا نحن راينهم حكمه وانما طبعهم فلا يمكنه خالفهم  
الحكم عليهم عن الاطلاق والرجوع لمستفوع  
الاطلاق يعين لهم شرعا ويعين لهم كما وري  
بحسب هذه الاحكام الشرعية الواقعة فيهم وشرع  
وسمى هم وادام لابل الراجح في ما قال في  
الحق الان في انية كسر فقه انه لا ينة  
لا يكتشفه في انية غير شرع والحفاظ ادا هو  
الان في متفقه ولا ينة في فقه الحكم الذي  
جعل الله كما عليهم وريب الهم ذكر في  
لم يصير ربهنا ذنب فعمل حكم بالية لم الية  
تعلق وتعلق الية في الحق فانه كل الف في الشرع

۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹  
 ۱۸۹۰  
 ۱۸۹۱  
 ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳  
 ۱۸۹۴  
 ۱۸۹۵  
 ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷  
 ۱۸۹۸  
 ۱۸۹۹  
 ۱۹۰۰  
 ۱۹۰۱  
 ۱۹۰۲  
 ۱۹۰۳  
 ۱۹۰۴  
 ۱۹۰۵  
 ۱۹۰۶  
 ۱۹۰۷  
 ۱۹۰۸  
 ۱۹۰۹  
 ۱۹۱۰  
 ۱۹۱۱  
 ۱۹۱۲  
 ۱۹۱۳  
 ۱۹۱۴  
 ۱۹۱۵  
 ۱۹۱۶  
 ۱۹۱۷  
 ۱۹۱۸  
 ۱۹۱۹  
 ۱۹۲۰  
 ۱۹۲۱  
 ۱۹۲۲  
 ۱۹۲۳  
 ۱۹۲۴  
 ۱۹۲۵  
 ۱۹۲۶  
 ۱۹۲۷  
 ۱۹۲۸  
 ۱۹۲۹  
 ۱۹۳۰  
 ۱۹۳۱  
 ۱۹۳۲  
 ۱۹۳۳  
 ۱۹۳۴  
 ۱۹۳۵  
 ۱۹۳۶  
 ۱۹۳۷  
 ۱۹۳۸  
 ۱۹۳۹  
 ۱۹۴۰  
 ۱۹۴۱  
 ۱۹۴۲  
 ۱۹۴۳  
 ۱۹۴۴  
 ۱۹۴۵  
 ۱۹۴۶  
 ۱۹۴۷  
 ۱۹۴۸  
 ۱۹۴۹  
 ۱۹۵۰  
 ۱۹۵۱  
 ۱۹۵۲  
 ۱۹۵۳  
 ۱۹۵۴  
 ۱۹۵۵  
 ۱۹۵۶  
 ۱۹۵۷  
 ۱۹۵۸  
 ۱۹۵۹  
 ۱۹۶۰  
 ۱۹۶۱  
 ۱۹۶۲  
 ۱۹۶۳  
 ۱۹۶۴  
 ۱۹۶۵  
 ۱۹۶۶  
 ۱۹۶۷  
 ۱۹۶۸  
 ۱۹۶۹  
 ۱۹۷۰  
 ۱۹۷۱  
 ۱۹۷۲  
 ۱۹۷۳  
 ۱۹۷۴  
 ۱۹۷۵  
 ۱۹۷۶  
 ۱۹۷۷  
 ۱۹۷۸  
 ۱۹۷۹  
 ۱۹۸۰  
 ۱۹۸۱  
 ۱۹۸۲  
 ۱۹۸۳  
 ۱۹۸۴  
 ۱۹۸۵  
 ۱۹۸۶  
 ۱۹۸۷  
 ۱۹۸۸  
 ۱۹۸۹  
 ۱۹۹۰  
 ۱۹۹۱  
 ۱۹۹۲  
 ۱۹۹۳  
 ۱۹۹۴  
 ۱۹۹۵  
 ۱۹۹۶  
 ۱۹۹۷  
 ۱۹۹۸  
 ۱۹۹۹  
 ۲۰۰۰  
 ۲۰۰۱  
 ۲۰۰۲  
 ۲۰۰۳  
 ۲۰۰۴  
 ۲۰۰۵  
 ۲۰۰۶  
 ۲۰۰۷  
 ۲۰۰۸  
 ۲۰۰۹  
 ۲۰۱۰  
 ۲۰۱۱  
 ۲۰۱۲  
 ۲۰۱۳  
 ۲۰۱۴  
 ۲۰۱۵  
 ۲۰۱۶  
 ۲۰۱۷  
 ۲۰۱۸  
 ۲۰۱۹  
 ۲۰۲۰  
 ۲۰۲۱  
 ۲۰۲۲  
 ۲۰۲۳  
 ۲۰۲۴  
 ۲۰۲۵  
 ۲۰۲۶  
 ۲۰۲۷  
 ۲۰۲۸  
 ۲۰۲۹  
 ۲۰۳۰  
 ۲۰۳۱  
 ۲۰۳۲  
 ۲۰۳۳  
 ۲۰۳۴  
 ۲۰۳۵  
 ۲۰۳۶  
 ۲۰۳۷  
 ۲۰۳۸  
 ۲۰۳۹  
 ۲۰۴۰  
 ۲۰۴۱  
 ۲۰۴۲  
 ۲۰۴۳  
 ۲۰۴۴  
 ۲۰۴۵  
 ۲۰۴۶  
 ۲۰۴۷  
 ۲۰۴۸  
 ۲۰۴۹  
 ۲۰۵۰  
 ۲۰۵۱  
 ۲۰۵۲  
 ۲۰۵۳  
 ۲۰۵۴  
 ۲۰۵۵  
 ۲۰۵۶  
 ۲۰۵۷  
 ۲۰۵۸  
 ۲۰۵۹  
 ۲۰۶۰  
 ۲۰۶۱  
 ۲۰۶۲  
 ۲۰۶۳  
 ۲۰۶۴  
 ۲۰۶۵  
 ۲۰۶۶  
 ۲۰۶۷  
 ۲۰۶۸  
 ۲۰۶۹  
 ۲۰۷۰  
 ۲۰۷۱  
 ۲۰۷۲  
 ۲۰۷۳  
 ۲۰۷۴  
 ۲۰۷۵  
 ۲۰۷۶  
 ۲۰۷۷  
 ۲۰۷۸  
 ۲۰۷۹  
 ۲۰۸۰  
 ۲۰۸۱  
 ۲۰۸۲  
 ۲۰۸۳  
 ۲۰۸۴  
 ۲۰۸۵  
 ۲۰۸۶  
 ۲۰۸۷  
 ۲۰۸۸  
 ۲۰۸۹  
 ۲۰۹۰  
 ۲۰۹۱  
 ۲۰۹۲  
 ۲۰۹۳  
 ۲۰۹۴  
 ۲۰۹۵  
 ۲۰۹۶  
 ۲۰۹۷  
 ۲۰۹۸  
 ۲۰۹۹  
 ۲۱۰۰  
 ۲۱۰۱  
 ۲۱۰۲  
 ۲۱۰۳  
 ۲۱۰۴  
 ۲۱۰۵  
 ۲۱۰۶  
 ۲۱۰۷  
 ۲۱۰۸  
 ۲۱۰۹  
 ۲۱۱۰  
 ۲۱۱۱  
 ۲۱۱۲  
 ۲۱۱۳  
 ۲۱۱۴  
 ۲۱۱۵  
 ۲۱۱۶  
 ۲۱۱۷  
 ۲۱۱۸  
 ۲۱۱۹  
 ۲۱۲۰  
 ۲۱۲۱  
 ۲۱۲۲  
 ۲۱۲۳  
 ۲۱۲۴  
 ۲۱۲۵  
 ۲۱۲۶  
 ۲۱۲۷  
 ۲۱۲۸  
 ۲۱۲۹  
 ۲۱۳۰  
 ۲۱۳۱  
 ۲۱۳۲  
 ۲۱۳۳  
 ۲۱۳۴  
 ۲۱۳۵  
 ۲۱۳۶  
 ۲۱۳۷  
 ۲۱۳۸  
 ۲۱۳۹  
 ۲۱۴۰  
 ۲۱۴۱  
 ۲۱۴۲  
 ۲۱۴۳  
 ۲۱۴۴  
 ۲۱۴۵  
 ۲۱۴۶  
 ۲۱۴۷  
 ۲۱۴۸  
 ۲۱۴۹  
 ۲۱۵۰  
 ۲۱۵۱  
 ۲۱۵۲  
 ۲۱۵۳  
 ۲۱۵۴  
 ۲۱۵۵  
 ۲۱۵۶  
 ۲۱۵۷  
 ۲۱۵۸  
 ۲۱۵۹  
 ۲۱۶۰  
 ۲۱۶۱  
 ۲۱۶۲  
 ۲۱۶۳  
 ۲۱۶۴  
 ۲۱۶۵  
 ۲۱۶۶  
 ۲۱۶۷  
 ۲۱۶۸  
 ۲۱۶۹  
 ۲۱۷۰  
 ۲۱۷۱  
 ۲۱۷۲  
 ۲۱۷۳  
 ۲۱۷۴  
 ۲۱۷۵  
 ۲۱۷۶  
 ۲۱۷۷  
 ۲۱۷۸  
 ۲۱۷۹  
 ۲۱۸۰  
 ۲۱۸۱  
 ۲۱۸۲  
 ۲۱۸۳  
 ۲۱۸۴  
 ۲۱۸۵  
 ۲۱۸۶  
 ۲۱۸۷  
 ۲۱۸۸  
 ۲۱۸۹  
 ۲۱۹۰  
 ۲۱۹۱  
 ۲۱۹۲  
 ۲۱۹۳  
 ۲۱۹۴  
 ۲۱۹۵  
 ۲۱۹۶  
 ۲۱۹۷  
 ۲۱۹۸  
 ۲۱۹۹  
 ۲۲۰۰  
 ۲۲۰۱  
 ۲۲۰۲

الناطق الا ان يجهلها الله تعالى كما لا ريب  
في ملكه البتة الذي جعل الله تعالى حاكما ريبا وديرا  
في ملكه فانه كانت حكوته وديره ريبا  
في ملكه البتة الذي يغلو به يغلو البتة ويرى  
عصا من احوال واما حيث لم يصدر من ظلم  
اصلا ولا عرف قوله والآن الظاهر والباطن  
في تحصيل الكمالات العلية والعلوية في تحصيل الزاينات  
ابر الزاينات في جانب العلم والعمل فهذا الشطر  
كامل شريف في مقتضى تحصيلها في العلوم الدينية  
والاخلاق الحميدة وسحق لانه جعل الله تعالى حاكما ريبا  
على عباده وادبهم في سبيل نجاتهم وازجاءهم  
في سبيل هلاكهم وافتقا وافتقا الامور مشاهيرهم وعالم  
بشيء من حجة الله تعالى اماما بالمعنى الاسم هو البتة  
وخصيصة العينية في عينية عاقرة ورايات عام بالبتة  
عام اقترانه وفيه ظلم في حكوته مدينه البتة



الذي كان متعلقا بغيره لم يبق له شيء من نفسه  
فنه جف مبر وخرق في غير ذلك الذي قد يكون  
زكيا معصوما ولا يخفى لفضائل العلوم الدينية ولا يخفى  
لأنه يجعل الله تعالى أمانا بالبر الذي ذكرناه لا يفسد  
بكنه عاد ولا يملك بغيره ووفق فقط في هذا لا يملك  
صلاية حكمة الأمانة الكبر وحكمة الأشجار  
استعملت تلك الأمانة الكبر والبر في حكمة حكامها  
من رب الله تعالى على عباده وجعلها على علمهم  
لهم كبر في غير رجل الذب راجعا ومنه عر  
الذنب فقد ظلم وبالحجة الأمانة بالبر الأمان  
عمر الله تعالى وعمر الله تعالى لا ينال الظالمين ويحذر  
بكنه تعالى لا ينال عموم الظالمين في البر لا يزداد  
مغفلا وهذا القول الكريم الأمان ووفق في جواب  
الجواب على ما قال في جوابه على ما أتى عليه  
لأنه أمانا فقال الجواب على ما أتى عليه

أجل جواب

الذي كان متعلقا بغيره لم يبق له شيء من نفسه  
فنه جف مبر وخرق في غير ذلك الذي قد يكون  
زكيا معصوما ولا يخفى لفضائل العلوم الدينية ولا يخفى  
لأنه يجعل الله تعالى أمانا بالبر الذي ذكرناه لا يفسد  
بكنه عاد ولا يملك بغيره ووفق فقط في هذا لا يملك  
صلاية حكمة الأمانة الكبر وحكمة الأشجار  
استعملت تلك الأمانة الكبر والبر في حكمة حكامها  
من رب الله تعالى على عباده وجعلها على علمهم  
لهم كبر في غير رجل الذب راجعا ومنه عر  
الذنب فقد ظلم وبالحجة الأمانة بالبر الأمان  
عمر الله تعالى وعمر الله تعالى لا ينال الظالمين ويحذر  
بكنه تعالى لا ينال عموم الظالمين في البر لا يزداد  
مغفلا وهذا القول الكريم الأمان ووفق في جواب  
الجواب على ما قال في جوابه على ما أتى عليه  
لأنه أمانا فقال الجواب على ما أتى عليه

الذي كان متعلقا بغيره لم يبق له شيء من نفسه  
فنه جف مبر وخرق في غير ذلك الذي قد يكون  
زكيا معصوما ولا يخفى لفضائل العلوم الدينية ولا يخفى  
لأنه يجعل الله تعالى أمانا بالبر الذي ذكرناه لا يفسد  
بكنه عاد ولا يملك بغيره ووفق فقط في هذا لا يملك  
صلاية حكمة الأمانة الكبر وحكمة الأشجار  
استعملت تلك الأمانة الكبر والبر في حكمة حكامها  
من رب الله تعالى على عباده وجعلها على علمهم  
لهم كبر في غير رجل الذب راجعا ومنه عر  
الذنب فقد ظلم وبالحجة الأمانة بالبر الأمان  
عمر الله تعالى وعمر الله تعالى لا ينال الظالمين ويحذر  
بكنه تعالى لا ينال عموم الظالمين في البر لا يزداد  
مغفلا وهذا القول الكريم الأمان ووفق في جواب  
الجواب على ما قال في جوابه على ما أتى عليه  
لأنه أمانا فقال الجواب على ما أتى عليه

وسبب الطلب الأمانة البر من المنة لا البر  
البر البر البر لا ولا ودرية تليهم البر  
فنه جف مبر وخرق في غير ذلك الذي قد يكون  
زكيا معصوما ولا يخفى لفضائل العلوم الدينية ولا يخفى  
لأنه يجعل الله تعالى أمانا بالبر الذي ذكرناه لا يفسد  
بكنه عاد ولا يملك بغيره ووفق فقط في هذا لا يملك  
صلاية حكمة الأمانة الكبر وحكمة الأشجار  
استعملت تلك الأمانة الكبر والبر في حكمة حكامها  
من رب الله تعالى على عباده وجعلها على علمهم  
لهم كبر في غير رجل الذب راجعا ومنه عر  
الذنب فقد ظلم وبالحجة الأمانة بالبر الأمان  
عمر الله تعالى وعمر الله تعالى لا ينال الظالمين ويحذر  
بكنه تعالى لا ينال عموم الظالمين في البر لا يزداد  
مغفلا وهذا القول الكريم الأمان ووفق في جواب  
الجواب على ما قال في جوابه على ما أتى عليه  
لأنه أمانا فقال الجواب على ما أتى عليه







استدارت و بعضا من المعصومين من الكتاب  
 وحمل على الكتاب خلاف الاول بناء على ان  
 الابرار استيت المقربين و وقوع المجازية الكتاب  
 و ليس بمرئى بل هو كبر و ايضا اذ وقع التعارض  
 بين العقل و النقل يلزم تأويل النقل بحسب  
 موافق العقول كما مر و افاضل من ان لا يثبت  
 بكونه كمال و احسنه ان يكون خليفه خلافة عامة و رعايته  
 معصوما و ايضا لا يضر الحافظ بالحكام المتعاقبين  
 بافعال الخلفاء و تعقيب لا و قد الحافظ للشيخ و الذين  
 و الحفظ المذكور لا يحصر الا بالعلم الذي لا يزول  
 لا يخفى لم نقل ذلك و كتب بوجه في كتاب في الكتب  
 الدينية ليستند الاحكام الشرعية منها بالنظر  
 الكتاب كما هو شعار العلماء المجتهدين الناظرين في الكتاب  
 و ليس لم يستندوا لاحكام الشريعة منها بالنظر  
 و لكن العلم حاصل بالنظر و ليس كبقية

الخطا بل هو لهذا ما من جهة الا و قد صدر الخطا منه في  
 بعض المسائل الشرعية التي اجتهد فيها غاية ما في الباب  
 فيكون ذلك الخطا مغفرا فظهر ان الاجتهاد و العترة  
 امران متباينان لا يجتمعان في محل واحد و لو بالقبول  
 و بالجملة قال علم من صبر بالنظر و لم يترك سوا ذلك في العلوم  
 العقلية و الخلقية يخوف الخطا كثيرا و يخوف الخلفاء فيما بين  
 اهل النظر و لم يترك لهذا وقع الخلاف الكثير في العلوم  
 الحاصلة بالنظر و لم يترك من العلماء الذين كانوا  
 من اهل النظر فلا حل في علومهم صحت بالنظر و لم يترك  
 وقع الخلاف بينهم في كثير من مسائل العلم و قد مر  
 بالنظر و لم يترك ما علم الانبياء و خلفائهم و اوصيائهم  
 سلام الله عليهم لما كانت لديهم غير صحت بالنظر  
 و قد قد يتصور الخلاف بينهم في غير علومهم و لا في ما  
 شرع لهم لا يخرج خلافا في ما بل بسبب الاول و الثاني  
 الازمنة المختلفة و خصوصيات الامم المختلفة من افراد

انظر



ان كان في حركات الارض المختلفة لصحة الادب  
 المختلفة في ارضه المختلفة والحفاظ بالغير الموقر  
 وحسب علم الذي يكون رسول الله صلى الله عليه واله  
 لم يكن في ما بين صحابة الرسول صلى الله عليه واله  
 الطاهرين الا ما يشاء الله تعالى من الميزان والوضوح  
 عليه الصلوة والسلام ما يتوافق الخاصة والعام انما الحاشية  
 فذلك اجتمع عندهم والاحاديث التي في الدلالة  
 على ذلك عندهم اكثر من غيرها ولما اتفقوا في ذلك  
 ما يدل على ثبوت علم الذي لا يميز بين علي  
 واثبوت علم الغيبة في حال الله تعالى قال رسول  
 صلى الله عليه واله انه علي السلام في كل ما اختلفوا  
 ساطع كالمسحوق في سيرة صلى الله عليه واله كما  
 في العلم المستفيض في الاحكام الشرعية والكتاب  
 بطريق العقل والنقل في كل ما روي في صحيح البخاري  
 الاول في كتابه عن ابن عباس عن علي السلام قال

عن علي السلام يقول في ما روي عن ابن عباس عن علي السلام  
 الكتاب في معرفة بها الحق ثم قال واداه زانو  
 في الحديث وكل حجة كانت في الارض او في السماء  
 وعمر كل قرية كانت او لم تكن في الارض او في السماء  
 الاول في كتابه في علي السلام قال في الحديث في  
 قبل ان ينفق ويذهب يد عن كتابه فانه لا  
 اعلم من ذلك بحقيقة رجل وسهل في امره  
 عن الحق فانه منته الا وقد علمت كنهها ومقتل  
 روي في الموكب في الخبر الحاشية في كتابه في حديث قال  
 فيه لا ريب في اني اخي علي بن ابي طالب في علي بن ابي طالب  
 طاهر في اعم عسى ويقول كما في علي السلام يعرف  
 الحق بهما في اللفظ في نفسه في كل ما يوافق الحق  
 والعام في علي السلام كما في قوله في علمه في علمه  
 السموات فانه اعرف بهما طرق الارض وكما في قوله  
 علي السلام في بطون السموات اخبركم بطون الارض

في حديث علي بن ابي طالب  
 في حديث علي بن ابي طالب

كبر لغيره نسيم صر



وكان يقول عليه السلام لو نزلت عباد الله لغير الله  
 يقول عليه السلام اني جئت لعلوا وجه لو حب لها  
 حجة فلو كان يقول عليه السلام لو نزلت قبل ان تنفقد  
 فاما بالوجه انما نزلت فيكم هذا سقط احسن  
 لعاب رسول الله ما نزل في رسول الله فاما غيره  
 او جازي لو نزلت فانه غير مستقيم الاولين والآخرين  
 فوالله لو نزلت في رسالته فجلت عليها لا يفت  
 اهل البؤس يورثهم واهل الاجل يا بخلهم واهل  
 يزودهم واهل القراة يقرانهم حتى يخطوا الله انزلة  
 والابخل ويا وري كل كتاب بابنه حكم غيا  
 بما انزل الله به وبهذا رول حسب السطرين وفي  
 بعض الطرق لو كنت في الوسا دة ثم جئت  
 عليها لقيت بين اهل البؤس يورثهم واهل  
 الابخل يا بخلهم ويا وري كل كتاب بابنه حكم غيا  
 القراة يقرانهم حتى يخطوا الله انزلة

سقط مشرق

انما نزلت فيكم هذا سقط احسن

انما نزلت فيكم هذا سقط احسن

عليا في نقصانك وفقد ما ذكر ابو الحسن  
 عليا هو بابن الاثر في كتاب التناهي وكان يقول  
 لو نزلت قبل ان تنفقد فوالله في الخبر ويرا  
 انما لو نزلت على آية في كتاب انزلت  
 او نزلت على آية في كتاب انزلت  
 منسوخها وخاصة ما وعدها وحكمها وبها  
 ونزلت بها وبها لا خبركم بها في نزلت وفيهم ترك  
 واسه ما في فضل او نزلت الا انما عرفنا  
 وبها بعثنا وناعقها ليم العبد وكان يقول والله  
 آية الا وقد علمت فيهم نزلت واهل نزلت وعينه  
 نزلت في ربه وبها قلبه عقول ابنا طفا  
 سؤالا وفردك ما يد طرف الحاصه العام كان يقول  
 عليه السلام والله في نزلت في بؤس واهل ولا  
 جبل ولا سماء ولا ارض ولا ليل ولا نهار الا انما  
 اعلم في نزلت في بؤس واهل نزلت وكان يقول عليه السلام

لا خبركم بها في نزلت وفيهم ترك  
 واسه ما في فضل او نزلت الا انما عرفنا  
 وبها بعثنا وناعقها ليم العبد وكان يقول والله  
 آية الا وقد علمت فيهم نزلت واهل نزلت وعينه  
 نزلت في ربه وبها قلبه عقول ابنا طفا  
 سؤالا وفردك ما يد طرف الحاصه العام كان يقول  
 عليه السلام والله في نزلت في بؤس واهل ولا  
 جبل ولا سماء ولا ارض ولا ليل ولا نهار الا انما  
 اعلم في نزلت في بؤس واهل نزلت وكان يقول عليه السلام







ولعمري الذي يكون لاهل النبوة والولاية كما حصل  
 للخص عليه السلام وكما حصل للغير عليه السلام  
 حيث انزل الله رسوله صلى الله عليه وسلم اذ دخل  
 المدينة فافتتحت في قلبه لغيره باب العلم  
 في كل باب لغيره باب وقال ايضا لو ثبت في  
 وسادة وجلس عليها لاهل النبوة  
 بتواترهم ولا لاهل الاجيال باجتماعهم ولا لاهل النبوة  
 بزيادتهم ولا لاهل الغفلة بفرقانهم وهذه البرية لا تفتقر  
 بمجود العلم بل يمكنه الزيادة بهذه البرية بقوله  
 الذي ذكره قال عليه السلام لما تكلم في حديثه  
 عليه السلام انتم كنتم كما كنتم ربيون جلالا وكراما  
 الله ورسوله لا شريك في شريعته اخذ الفاروق  
 حتى تبلغ ذلك بعين اربعين وقرا ارجلهم وهذه انما  
 والتسعة والاف مائة في العلم لا يكون الا لاهل النبوة  
 انتم بالفاظ وعلم الله عليا عليه السلام لما كان

محلة ١٢

بحج الاحكام الشرعية المشفاهة الشريعة علم الدنيا  
 فلم يسل احدا من الصحابة عن مسئلة لم يسل جلال  
 سائر الصحابة فانهم كانوا يسئلون عن لم يسل جلال  
 يخرج عن المشقة وهذا ايضاً ليس في الله عليه السلام كما  
 اعلم الصحابة وفضلهم واحكامهم وكان له علم لا يدور  
 عز وجل كان حكمهم واعلمهم علما ايضاً بانفاق العامة والخاصة  
 جميعا فانه راجحاً مطلقاً وفعلة في الصحابة بر جوا  
 مطلقاً وعدم جواز تقديم ارجح المطلق على الرابح  
 المطلق ارجحاً من راسخ عند علم الله تعالى في خبره  
 على ما يخرج من نفسه ونعم ما قال سيدي روح الله احتجاً  
 الحل ايضاً لكل اهل البيت ع الله انهم لكل **مسألة**  
**نور** لا يخرج من راسخ في خبره لغيره لانه  
 ولم يسل عن الغيرة العقلانية لانه باه يحصل  
 والشرف والزيادة بين افراد الانسانية انما هو الكمال  
 العلم والعلية وتفضل بعض افراد الانسانية لبعض

منهم







والله اعلم  
بمفصله اشار الى جعل ثلثه كونه بالكرام  
بقوله اعظم انفسه به الى الحق الحق لست بغيره  
لا تترك الاله به من فاعلم كيف يحكمه وذاك الكرم  
الاله في العرش الحكيم انه ليس في غير مكانه فغنى  
العقل والتمويه الى جوابه للاثبات الى ان جواب  
اسوال يعرف كل فرد في الاله ان شاء الله تعالى  
وقوله تعالى انفسه خلق كل خلق وقوله تعالى بل لا اله الا  
يعلمه الذين لا يعلمون وقوله تعالى بل خباء الاحياء  
حاضر وما كان جوابه ابراهيم انك وما غنى اديا  
فترك لم الغنى ولم يتوجه اليه ليعلم لم لا يجوز ان بعض  
الصحابة علم انه عليه السلام في العام ومصلح  
الحروب والصلح وغيرها الامور المتعلقة بمصلح العباد  
لانا نقول المصالحات ما شرعها الله تعالى لمصلحة العباد  
العام سواء كانت مشروعة او غير مشروعة كما في



س لا طير البحر ولا سمها ما هو صا بحال الشئ صا  
 متلهاة من الشئ ولقسم الاول خارج عما نحن فيه  
 لانه كان من ان الامور المتأخرة بالشئ والصا الثانية  
 بالشئ فيكون الكلام في الامور المشروعة لا الغرض  
 المشروعة وغير المشروعة ولا كذا في الشئ صا  
 الذي من حجة رسول الله صلى الله عليه واله عن جميع  
 الاحكام لا يخرج ويجوز الامور غير المشروعة من حجة  
 رسول الله صلى الله عليه واله وصحبه اجمعين الذي  
 فيها من حجة رسول الله صلى الله عليه واله لم يكن الا عجايب  
 طالب علي لم اتفقا في كذا في كذا في كذا  
 اعلم بحال الامور المشروعة ويجوز صا اجاب ذوات  
 الدنيا والاخرة والمساكين والفقراء من حجة  
 رسول الله صلى الله عليه واله فاميت الا فضل كذا  
 بنحو الا فضل في كذا والافضل في كذا كذا  
 بنحو الا فضل والافضل في كذا كذا كذا

اصح بغير كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اصح بغير كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 فاعلم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ونفس الامر هو ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 واجتاز في هذا الامر والافضل في كذا كذا كذا  
 واخره لغير كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الابواب كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ولا خلاف بين العامة والخاصة في كذا كذا كذا  
 والاعمال كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ابد طالب علي لم يكن كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اصح بغير كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 على علي لم يكن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 لم يكن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا















صوره و بوسيله لا يبرهنه خطيه حسب انك قد اتينا  
 يكونه فظا الكتاب التبريه سنه ودينه بعد وفاته بر  
 خطيه بعد مو الامام المعصوم لم يوجد سواء كانه ظاهرا  
 او سورا او مثل الامام الموحى لغايه العشره مثل  
 اشراك كانت طالع ومع ذلك كثره نوبه غرضه  
 بسبب عدم كفايه الجواب لاجل ما هنالك كانت غير  
 برهنه حيله كثره وجوده انك في تلك الحاله تترك عليه  
 فوايد لا تعد ولا تحصى فلا بد من معصوم يجب ادا  
 الدنيا باقيه لانه اخره خفيق الدنيا على ما هو مروي عن  
 اهل بيت المعصوم عليهم السلام سواء كانه ظاهرا او  
 محادا و غير سيب الوصيه و ابراهيم الوصيه على اهل البيت  
 عليه الصلاه و السلام انه قال لا تخلف الا فرغ غايه الله بحجه  
 اما ظاهرا مشهورا او خائفا مصورا فوجود الامام  
 و ظهوره و تفرقه لطف اخر و تحيى المعام لانه اللطف  
 الذي هو الامام المعصوم يتم ما هو منزه ما يجب على الله تعالى

انما هو الامام المعصوم  
 لا يبرهنه خطيه  
 حسب انك قد اتينا  
 يكونه فظا الكتاب  
 التبريه سنه ودينه  
 بعد وفاته بر  
 خطيه بعد مو الامام  
 المعصوم لم يوجد  
 سواء كانه ظاهرا  
 او سورا او مثل  
 الامام الموحى لغايه  
 العشره مثل  
 اشراك كانت طالع  
 ومع ذلك كثره نوبه  
 غرضه بسبب عدم  
 كفايه الجواب لاجل  
 ما هنالك كانت غير  
 برهنه حيله كثره  
 وجوده انك في تلك  
 الحاله تترك عليه  
 فوايد لا تعد ولا  
 تحصى فلا بد من  
 معصوم يجب ادا  
 الدنيا باقيه لانه  
 اخره خفيق الدنيا  
 على ما هو مروي عن  
 اهل بيت المعصوم  
 عليهم السلام سواء  
 كانه ظاهرا او  
 محادا و غير سيب  
 الوصيه و ابراهيم  
 الوصيه على اهل  
 البيت عليه الصلاه  
 و السلام انه قال  
 لا تخلف الا فرغ  
 غايه الله بحجه  
 اما ظاهرا مشهورا  
 او خائفا مصورا  
 فوجود الامام  
 و ظهوره و تفرقه  
 لطف اخر و تحيى  
 المعام لانه اللطف  
 الذي هو الامام  
 المعصوم يتم ما هو  
 منزه ما يجب على  
 الله تعالى

مصورا مشهورا

وهو انما هو الامام المعصوم الذي يحكمه صاحب  
 اللذنه و يضره بالامر و لا يضره و قد وقع هذا اللطف  
 من الله تعالى لانه خلقنا من اجله لعلنا نعلمه و لا  
 معصوما و يجب احكام الدينه و قد امر الله بالدين  
 بتبليغ خلافه امر المؤمنين على الاحكام و غيرهم و قد صدر  
 التبليغ من سيد المرسلين يوم ابراهيم و حسب لغرض  
 من امر الله سبحانه ليعرفوا انه قد افاضت لغير المتواتر  
 على خلافه و هذا يدل على ان الامام المعصوم هو من  
 عندهم و خلافة عليا لانه ثابت باجماعهم ايضا فالامر للغير  
 يكونه على الله تعالى و صدر من اجل ان الله على كل  
 الامور و منها ما يجب على الامام المعصوم و هو تحمله و قوله المشي  
 الخلافة و الامامة و هذا الذي يجب على الامام المعصوم صدر  
 و ادخله الخلافة لغيره و ما يدل عليه الخطبة الشريفة  
 في بيان الامامة و كثره و غير ذلك من الخطب و كذا الايجاد  
 الكثير المروي عن اهل بيت المعصوم عليهم السلام و حيث

بعد ذلك السلام

رقيقة



الاستحسان هو دليل الحاشية العام وهو صحيح في ادعاء  
 الخلاف لنفسه عليه السلام بانه لا يكون له قول في نفسه  
 عليه السلام ولا في غيره من المؤمنين عن ابي جعفر عليه السلام  
 انه قال فخطابا لا يدركه ذلك بالشرع عليك السلام  
 فكيف بهذا المسمى في غيبته وان كنت بالقرينة صحيحة  
 حسبهم فترك اولها بالقرينة والآخر وبما يدل  
 على ادعاء الخلاف لنفسه وعدم رضائه بخلافه لا يدرك  
 وقوله عليه السلام والمشير في غيبته يدل على خلافه  
 ايد بكم لم يثبت بالحدوث والاجماع ولم يغفد الاجماع  
 على خلافه ايد بكم ووجه الدلالة في لفظ المشير والاول  
 في كلامه عليه السلام صحح بالتمام وبوجوب الاستعانة  
 عند المتخالفين من اهل البيت بغير كلامه عليه السلام  
 اهلية الشورى وكل من له اهلية الاجماع وتصل مكانه  
 كلامه في الاشارة في ثبوت الشورى او ثبوت الاجماع  
 كما في غيبته ولم يكن خاضرا عند الشورى فلا يمكن اثبات

خلافة ابي بكر بالحدوث وقال في حديث الزبير في نهاية  
 القول في الاجماع لم يغفد في زمانه ايد بكم احسن اذ كان  
 سببه خبايا مع كونه غائبا وانما لم يثبت له مخالفا  
 له في نفسه انه لم يحضر معهم ولا في ايامهم ولا في مكانهم  
 بل في ستر اطل منه خلافا ايد بكم فلما لم يثبت له  
 استخلاف غيره وكان عليه السلام شريفا للشيء للمؤمنين  
 انهم لم يسموه خبايا مع ما جازاه لم يسمه خبايا فتوفي  
 خبايا لم يسمه فتم انقطاع الاجماع هناك انتهى كلامه  
 في الاجماع الذي يكتفي به في غير هذا الاجماع الذي يكتفي  
 كل واحد من اهل الاجماع راضيا به لا بغيره وكل واحد  
 من احد ولا يمكن اثباته بغيره مثل هذا الاجماع في خلافة  
 ابي بكر او خلافة غيره من اهل البيت اهل الاجماع المذكورين  
 خبايا غير مجبورين بحجج لم يثبت له الامانة والاشهاد عند  
 الدخول في الاجماع وببقاء هذا الاستحسان لا يمكن الاستدلال  
 بالاجماع الذي يكتفي به في غير هذا اثبات خلافة ابي بكر



وهما احتمال خرافهم وهو كمنه كذا بل الاجماع بطريق  
فيه انه قول فيه من لم يسمع من الخلال ولم يسمع  
منه لم يسمع به، هذا احتمال لا يتم الاستدلال به  
الاجماع لا يثبت به شيء غير ما يتحقق خلافه اذ يمكن  
عدم ومنها ما يجب عليه الرعي وهو انه يكونا من الامام المعصوم  
ومما عذر له بانواعه لا يوجب قوله وانما له فيها امر  
الذي كانه واجبا على الرعي لم يحصل منهم ولم يسمع  
منهم بل عصوه واخافوه وقصدوا قتله فقامت  
خوفاتهم ففوتوا على ما هم اللطف <sup>الظهور</sup> المحمود  
لانه لظهوره فيهم من طريق عده الرعي وطاعتهم  
وعدم عداوتهم وعدم مخالفتهم وعدم قصدتهم قتله  
ولا شك في انه لم يشرط بغير ما يقتضيه شرط ولما  
استقر اللطف <sup>الظهور</sup> فيهم من اذ كان له الامام هو  
غايبا لم يصر فلا يثبت فيه وجوب وجوب الام  
ليس مثل وجود امره الجواب عنه الفقيه في خبره

ع انفسه لا يثبت له بين وصفه لشخصه المطالب  
وذلك الخط منوط بوجوب الامام لا يجوز في غيره  
فلا يثبت وجوبه لغيره وبينه وبينه منوط بوجوبه  
لو لم يكن موجودا لم يثبت له اجتماع الامة على جرح الخطا  
وذلك طلب الامة الاجتماع على جرح الخطا بنفسي  
اثره الربان صفة اعطيه والاعطاء بين الامام وبينه  
صفة اعطيه لانه قال لا يخرج امر على الخطا، وبما في الدور  
لانه لا يخطا لا يجوز له ان لا يستأذنه لانه لا يثبت له  
الامة على جرح افراد الخطا، حتى يصعد الاجابة في ذلك  
التوهم وفيه والاعتماد ايضا لانه لا يجوز ترك الامام  
لانه لو ترك ذلك المعهود فيكون له وجوب في نفسه  
الحديث لا يثبت لانه امر الموجه في عهده لا يخرج  
جرح الخطا، فلو لم يكن بين الامة معصية لم يثبت  
على جرح الخطا، وذلك لانه اذا لم يكن بينهم معصية  
واحد من الامة مخطئ في شيء والاخر منها في شيء اخر



وهكذا في الامام عجب الخطا لانه لم يفرغ من  
 حق المعصية منهم واذا لم يكن واحد منهم معصيا  
 واحد منهم غير معصوم وغير معصوم لم يكن خطيئته  
 والا يترك المعصية معصيا ما بعد تكميل كل واحد  
 منهم خطيئته في غير الامام عجب الخطا  
 في عصر واحد هذا بل حكم قوله صلى الله عليه  
 لا يجزئ امتثال الخطا فلا يفرغ من المعصية كل  
 من لا يترك الامام عجب الخطا فظهر انه لا  
 ضرورة وجود المعصية في كل عصر انما هو اجماع وبنو البيت  
 الذين يرضون بواقي المعصية في كل عصر من غير  
 طالب عليهم السلام انه قال لا تخلوا الارض من عدينا  
 ظاهرا مشهورا او خائفا مضمورا او مبغضا او مبغضا  
 بيت المعصية لانه عليه السلام اخبرنا في رفق الدنيا  
 هو المعصية وكماله موافق للراويةين الراويةين  
 للراية العقب الدال على وجوب المعصية لانه في كل

كما هو عليه في الامام عجب الخطا لانه لم يفرغ من  
 اسير الرضا رضي الله عنه في الحديث انما  
 تجزئ امتثال الخطا في كتاب المذنب وكذا في الحديث  
 رجاءه في كتابه في كتابه لانه لم يفرغ من  
 لفظ الخطا مرفقا بالامام كما هو الاثر في كل عام بل  
 من شرا من راحة الامام عجب الخطا لانه لم يفرغ من  
 من خطا من شرا من خطا لانه لم يفرغ من  
 لم يفرغ من خطا من شرا من خطا لانه لم يفرغ من  
 عليهم السلام قوله في خطا بالابليس الملعون في رفق الدنيا  
 عليهم السلام ووجه الدلالة في لفظ سلطانة  
 وقوله في رفق الدنيا لانه لم يفرغ من  
 من رفق الدنيا لانه لم يفرغ من  
 عليه رفق الدنيا لانه لم يفرغ من  
 خلاصا قد تعلموا لانه لم يفرغ من  
 خلاصا قد تعلموا لانه لم يفرغ من



انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام  
 فكل من لم يتوجه اليه سبحانه عليه السلام واذن الله تعالى  
 عليه سبحانه عليه السلام فكل من لم يتوجه اليه سبحانه  
 واني قد اعرف ان شيطاننا قد ايسر له عبادة  
 المخلصين سبحانه عليه السلام فكل من لم يتوجه اليه سبحانه  
 الاجابة منهم المخلصين فاني قد اعرف ان شيطاننا قد ايسر له  
 قوله تعالى انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام  
 نحن سبحانه عليه السلام لا يكون عبادة الله تعالى  
 العباد الواقعيه قوله تعالى انما هو كل عبادة مخلصه تعالى  
 بالعباد المخلصين خلاف الظاهر ولا يجوز القول على  
 الابصار فلا يثبت فيه لظاهره ولا الكمال  
 عن الظاهر قطا قلت لظاهره موجود وهو قوله تعالى  
 يا عباد الذين ربهم استغفروا لانهم كانوا قد اخطوا  
 لانه لا يغير الذنوب جميعا استغفروا منه هذه الآية  
 انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام

ان شيطاننا قد ايسر له عبادة الله تعالى ولم يخرجوا عنه عبادة  
 بسبب ارتكاب الذنوب وشيطاننا عليه السلام  
 الجاهل بالدين الكافر من يتخير لعبادة الله تعالى  
 قوله تعالى انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام  
 وبما عني هذا انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام  
 قوله تعالى انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام  
 انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام  
 بغير انبياء الله تعالى فلا يثبت في العبادات  
 خلاف الاول والاطلاق لعصيان عليه السلام  
 الا بالاسماء التي هي وكذا غير ذلك  
 الذنوب من غير انبياء الله تعالى عليه السلام فانه يجب  
 عن الظاهر والظاهر والمجاز في الكتاب الكريم والاب  
 كثر وكذا في السنة ايضا والمجاز في كلام الله  
 انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام  
 انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام

انما هو كل عبادة مخلصه تعالى اليه سبحانه عليه السلام



بسنة غير يورث يعقوب قال كان غنم ابي عبد الله عليه السلام  
 جماعة من صبيحهم حرابهم من تحت البعير فبقيت  
 سلم واطيار وجماعة منهم من اكل الحنظل والخبث  
 فقال له ابو عبد الله عليه السلام الا يخرجني كيف كنت  
 بعروبي وكيف كنت فقال قلت يا ابي عبد الله  
 اني اجدك واشجيك ولا يعلل بي يد يديك  
 فقال ابو عبد الله عليه السلام اذا امرت بشئ فافعلوا  
 ان بلغي ما كان في عمر يعقوب وجعلت في سجدة  
 ففعلتم ذلك فخرجت اليه ودخلت اليه  
 الجوفات في سجدة فاذا الف خلق كثير منها عمر  
 وعليه ثياب سوداء متراها منه صوف سوداء متراها  
 بهاد الناصب لونه ما تنفخ لسانه في فم جوارحه  
 ثم قوت في اخر القوم ركبته ثم قلت ايها العالم  
 اني رجل غريب ما ذنبي في سجدة فقال لي نعم  
 له انك في فقال لي مني اشر مني اشر مني اشر

في سجدة  
 في سجدة  
 في سجدة

راه كيف قال في غنمك هكذا سنة فقال يا بئر  
 ولما كانت سنة من تحتها قلت اجنبت منها قال لي  
 سل قلت انك عاين قال نعم قلت فانقص بها قال  
 اني بها الزنجر والاشخاص قلت قلت لك انك قال  
 نعم قلت فانقص قال انك سمع بها اني قلت انك سمع  
 قال نعم قلت فانقص به قال اذوق به لعلك قلت قلت  
 او شرب قال نعم قلت فانقص بها قال سمع بها لعلك  
 قلت انك قلت قال نعم قلت فانقص به قال اني سمع  
 كل ما ورد عن هذه الجوارح والحواس قلت او لي خبر  
 هذه الجوارح وغنم الغنم فقال لا قلت وكيف ذا  
 وصحح بي سنة قال يا بئر انك الجوارح اذا سكنت  
 في غير سنة او راحة او ذاقته او سمعته لم الغنم  
 اليها من رباطك قلت قال نعم قلت انك قال  
 انما الله لعلك الجوارح قال نعم قلت لا تبغ الغنم  
 والا لم تستغفر الجوارح قال نعم قلت يا ابا عبد الله

في سجدة  
 في سجدة  
 في سجدة















عليهم سواء طاعوه او عصوه فثبت بالبرهان العيني  
ما يستفاد من الحديث لا ينفك وجوبه من الحكم  
المنصوب في قبل الله تعالى بان اولوا الان في احوالهم  
يبدوا في الدنيا على بنينا شرعا بنينا بيانيا للحديث  
الشيخي والوجبات العقلية الربانية لا تختلف  
الازمنة بل هي ثابتة في جميع الاوقات والازمنة فلا  
يؤكد كل زمان في الازمنة من وجوب حكم منصوب في قبل  
الله تعالى على اولوا الان في حكم ما عرفت من الزمان  
هذا ان الامام عليه السلام في قوله لا ينفك هذا والله  
مكتوب في مصحف ابراهيم بن موسى بن علي بن محمد  
وتمت حكم منصوب في قبل الله تعالى بان اولوا الان  
امر ثابت بالبرهان فلا يختلف باختلاف الملل والاديان  
وبالمناسبة لم زمانه فخر زمانه وله احوال كثيرة  
اجرم وهو عليه السلام فاق في كل حاله القوي في الحكم  
مع حكمها وايمانها ولا يكون هو ابدونه فذلك بل الحكم

٣٥٨  
افراد الان في كل زمان مع الحكم المنصوب في قبل  
عليهم والاولى لكم بوزار سر و ذلك لا يخفى على احد  
انهم زمانه لعينه الكبرى الان في كل اولوا الان  
بلا حكم منصوب في قبل الله تعالى مع ذلك صاحب الامر  
عليه السلام لا ينفك وجوب حكم منصوب في قبل الله تعالى  
افراد الان في جميع حيز زمانهم وقد ذكرنا سابقا  
وجود الامام المعصوم عليهم السلام لطف فظهوره وتقر في لطف  
اخر هذا اللطف الاخر من طوبى من لا يعرفه  
وعدم عداوتهم وعدم قتلهم رجحانه الشرط  
مستغفرة وتجاهل الشرط مستلزم الانتفاء بشرط فلا  
ذلك انتفى اللطف الاخر لم بشرط بهن الشرط  
بالحقيقة يكون الزمان في قوله لا ينفك هذا اللطف الاخر  
بسبب عصبية منهم ومنزلة ام وعلم في الحديث لا ينفك  
امر في بعض حيز لا بد له الا الحكيمة الربانية وهو الحكم  
المنصوب في قبل الله تعالى افراد الان في كل زمان



بين وبين رعية تغار عن طاعة الخرافة التي  
 وبها القويحة في فناء الخرافة في رعية الغيبيات بالنسبة  
 القويحة فلا بد من الحكام المنصوبين في القويحة  
 افراد الانسان في طاعة جميعهم فلا بد من الحكام المنصوبين  
 من قبل الله تعالى في رعية الغيبيات في جميع بلاد  
 الديانات وجميع مراتب الشرائع والقوانين  
 وفي جميع دفعات كوكب الشرائع سواء كانت في  
 النقيضات او العنقليات بحيث لم يكن هناك في نظر  
 فكر وروح لم يتناول كتاب ودفع لانه اهل القضاة  
 الحكماء والخطا والزلل لا بد لهم من العمل فلا يصح  
 لكونهم على اعتقاد الله تعالى في كونه الاما وحكما منصوبا  
 من قبل الله تعالى على افراد الانسان وهذا الغيبيات  
 لا يتبع الا لمن كان له علم لا بد له من بعض النعمان  
 لا بعض نوايا يصيب الامام عليه السلام هو دفع الشكوك  
 والشبهات في النقيضات والعنقليات فلا بد من الحكام

في رعية الغيبيات ليشترك له اذان الحج كوكب الزمان  
 ومن كان من صفته لا يكون الا صاحب العلم الذي  
 ومن كان صاحب العلم الذي لا بد له من الحكام المنصوبين  
 للخطا والزلل لا بد لهم من ولايتهم لعل ليس هذا  
 الا العمل فيهم لانه الحكم المنصوب من قبل الله تعالى  
 لا يكون معصوما بكلام الامام عليه السلام او غير له وجوب العصمة  
 في الحكم المنصوب من قبل الله تعالى افراد الانسان  
 ويعجز اخيرا لا شك في انه لغوي الحق في الارادة  
 المكنت الماوية باعتبار ذاتها وليس في مجردة  
 غير منها بالقلب في مجردات باعتبار ذاتها وحرارة  
 من قبل الله تعالى في القويحة في البروتة والشك  
 في انه مجرد ولا بد من مكنه من نهايتة انتقادات الحكماء  
 وانتقادات فانه في الجود في نهايتة الحكماء بالنسبة  
 الماويات والماويات في نهايتة انتقادات بالنسبة  
 الجودت وهذا دفع له وجوب نهايتة انتقادات في

رمز



بالحكم البصر في الحكم المنصوص في الله تعالى  
 افراد الانس وبغيره من افراد الانس  
 يكون منسوب في نهاية مرتبة الانس في جانب  
 الحكم لانه يكون علو ما لديه لمرتبة تلك العلوم  
 اللدنية لا يحصل الا للعلم من افراد الانس في علمه  
 انفس الجردة الانسية الحاكمة في انفس  
 على الترتيب الحسية المادية المروية في نهاية مرتبة الحكم  
 بالبنية تلك الترتيب الحسية المادية المروية في تلك  
 الحكم المنسوب في انفس افراد الانس  
 بل ان كانت في نهاية مرتبة الحكم بالبنية لهم في تلك  
 بل ان كانت في تلك الحكم معصوما وعلو لدية الربية لانه  
 مرتبة الحكم الانس من مرتبة بعض معصوما وذا علو ما  
 لديه لانه ليس فوق تلك الربية مرتبة اخرى في تلك  
 الربية من قوله بان تلك بالبنية في الاشياء من الربية  
 يكون منسوب في علم الربية وهم الانبياء واصياؤهم

عليهم السلام ولذا قال الله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين  
 بعضا ومنهم من جعلنا له نهاية لفضيلة واعلم  
 من قوله من افراد الانس في المروية في انفس  
 تلك الربية لا يحصل الا للعلم خليفة له ولما كانت  
 عليهم مرتبة الحكم في انفس الانس في مرتبة كونه من  
 افراد الانس كما مضى بانفس الانس في انفس  
 من افراد الانس في علمه من افراد الانس في انفس  
 العالمين على انفس انفس انفس في انفس في انفس  
 فرد الانس في انفس في انفس في انفس في انفس  
 المنسوب في انفس في انفس في انفس في انفس في انفس  
 نهاية مرتبة الانس في انفس في انفس في انفس في انفس  
 التفاوت في انفس في انفس في انفس في انفس في انفس  
 بين انفس في انفس في انفس في انفس في انفس في انفس  
 في انفس في انفس في انفس في انفس في انفس في انفس  
 في انفس في انفس في انفس في انفس في انفس في انفس



جميع اهل الدينونة والاخرية وجميع اهل الدنيا والآخرة  
 وينفذ جميع الشكر والثناءات في انطلاقات  
 الاصولية والفروعية في جميع اهل العلم والعقلاء  
 لكي يتمكن من بينهم نهاية التفاوت بالكمال والتميز  
 ويكون غلبا ساطعا عليه في جميع العلوم والادراكات وتعلم  
 كيفية معرفة البعوض بالنبات في تلك العلوم والادراكات  
 والادراكات لا بالنظر والاستلال الحصول على  
 تلك اهل النظر والافكار اهل الحياء والذلة في العلم  
 والعمل وذلك للحصول على العلم الذي هو العلم  
 الذي لا ينفك عنه احد فظهر له الحكم المنصوب  
 من قبل الرب تعالى لم يكن معصوما وذا علم ليدرك اذا كان  
 معصوما وذا علم ليدرك ان لم يكن معصوما من ربه عليه  
 نهاية التفاوت بالكمال والتميز في كتابه البغفر  
 المحمود الان في الحكماء على احوالهم في النوايا  
 وبهذا تنفك احوال الرتبة في التفاوت بين النوايا

الشفوات لانه لف من الحردت والقور الحية  
 الماتيات ولا سئل الشفوات بهن الحرد  
 والماتية من الشفوات ومنه مقدمات لغير ذلك  
 لا يدركها الا العقل اعاليه لصايفه الواسع الواسع  
 المتوسع في الاذنه المستويده المتعده بالترتيب والحوال  
 وقيل لغال ونباية شفاة الوهم والخيال والسم  
 لانه لانه اذ اصار معصوما وصحبا للعلم والدينه  
 بطريق انما كانا ما وبتحوي ليجعل العلم في العلم  
 والافلاك تحت سلطانة ويجعل العلم الخاص والافلاك  
 مطبوعه له عامه ودر ليرتب الترتيب في العلم  
 الطاهر من شق القور والحرج معينه بالاشافا  
 وغيرها من خوارق الاحداث المتعارضة في العلم  
 ودر ايضا لانه امر المتوهمين عن ابد طالب عليه السلام  
 امر الله بالرجوع لغيره عن الغروب ومطالع  
 امر عليه السلام وصارت واجبه من غير ان يعترضه



وربما زود لئلا يصدر من غير علم من قريش وبالحج  
 صدر من خوارق العادة من الانبياء وادعوا صياهم عليهم  
 اكثر من الحج فلا وجه للاستبعاد فليس للحج في  
 زمانه لغيره الكبرياء كما في شعاع افلا اله الا الله  
 قوله الحكم على افراد الانبياء منكم فمعهما من  
 ليكن الحج موصوفا ولم يقبل من احد من الخاصة والعامة  
 قلت لا ينبغي اعتبار بعضه بالحج لانه بعضه ولا  
 امر ان ينادى به وما لا يجتمع فيه محل واحد ولو بالغة  
 ووجه الثاني فيمنها انما في الحج من استنبط الحكم  
 الشريعة العرفية من اركان الاحكام الشرعية بطريق  
 والنظر في حصول الحكم من غير ان يثبت بالاعتقاد  
 وحمل في حصول الحكم بالاعتقاد فيظهر في اهل  
 الحناء والزل في الحكم والاعمال فلا يجد في اهل  
 النظر في موصوفا لانه بعضه من الحج في اهل  
 علوا لينة النبي صلى الله عليه وآله ونظروا في هذا

الحكم ان النبي صلى الله عليه وآله هو خليفته رسول الله صلى الله عليه وآله  
 بعينه ائله والابلا صله ويكبره في عاتق  
 حج من غير له من افلا اله الا الله ليرى الحج  
 عام من ذلك الحج من غير له من افلا اله الا الله  
 بيات انما يكبره بالنية في غير الحج من ولده الحج  
 يكبره في بلد واحد في بيت واحد جماعة من المحرمين وفي  
 الحلق في كل من لم يلبس بالنية في الحج من غير له  
 الاختلاف بين المحرمين في الاحكام الشرعية في الحج  
 باعتبار النظر في كونه في الاول الشريعة في الحج  
 الحج في نفسه وفي زمانه في مكان الحج في اهل مكة  
 فظهر ان الحج من غير له من افلا اله الا الله ليرى الحج  
 خصوصية في كونه الحج من غير له من افلا اله الا الله ليرى الحج  
 ويعتبر في الاول الحصة الاية في النبي صلى الله عليه وآله  
 والائمة اطهار من عليهم السلام كما في الحج  
 واحد اقره اهلهم واليا وحكاما في بلادهم مع عدم

ل

ل







جرح الشكر لشيء من العقليات والنفوس  
 وحفظ الشرح والبيان واذا ذكرنا اننا  
 وازالة الاشكال والظلال في الشرح  
 والعقليات فلا يفسد وجه الاحكام فيها  
 انما هو بوجه من الاسباب والاعمال  
 لانه وجه من الاسباب والاعمال  
 الكحل وبخبر بالنبذة الكحل ولما كان وجه من الاسباب  
 حكما على الاطلاق وشفا على الاطلاق فيقضي  
 كونه في انما لا يغيب غيبا في انما لا يغيب  
 بالنبذة الكحل من الاسباب والاعمال  
 الكحل فلا يفسد وجه الاحكام فيها  
 المكون من وجه من الاسباب والاعمال  
 وفيما هو وجه من الاسباب والاعمال  
 الموصوف بالصفة المكون من الاسباب والاعمال  
 بانفاق لعمام وانما هي في العالم الرباني الموصوف بالصفة

المكون من وجه من الاسباب والاعمال الرباني  
 الذي هو في العالم الرباني الموصوف بالصفة  
 كحل من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 التي هي في العالم الرباني الموصوف بالصفة  
 المكون من وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 عن كحل من وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 ان لا يكون في وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 موصوف بالصفة من وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 رتب بالنبذة الكحل من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 بوجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 في وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 في وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 في وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 في وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة  
 في وجه من الاسباب والاعمال الرباني الموصوف بالصفة

واصبين  
 كحل



الذي ذكرناه خلافاً عما يطلب عليه السلام بوجوب  
 رسول الله صلى الله عليه وآله بلا منازعة ولا شبهة  
 وعنه ما حصل له بالاجابة كما لا يخفى عن غير الجواب  
 وعنه انك لا تخرج الحق المتواتر بين الفرق المتبعة  
 خلافاً عما يطلب عليه السلام بوجوب رسول الله  
 صلى الله عليه وآله بلا منازعة ولا شبهة  
 وذكرنا في الاشارة الحقة وايضا الاشارة لمعاد  
 ومشار الاشارة لا يحصل الا بالبرهان واجتماع  
 على ما بينا وجه ذلك فاستوفى كل كثر واجتماع  
 محققين في الاشارة كونه مؤيداً بالاشغال  
 والفتاوى والاشارة لكونه استبريداً للخصم  
 في الاشارة وما امره بكونه مشايخ القسمة  
 الف وقلوب كسبية منهم شمساً ورجل حاكم مدبر  
 رجوعه اليه مصالح المعاش والمعاد ومعه بها لا يخفى  
 الهوى والحب ولا يشغل النظام والانظام

سار

لا بد من الاشارة الى ان  
 ما ذكرناه من الاشارة  
 الى ما بينا وجه ذلك  
 فاستوفى كل كثر واجتماع  
 محققين في الاشارة  
 كونه مؤيداً بالاشغال  
 والفتاوى والاشارة  
 لكونه استبريداً للخصم  
 في الاشارة وما امره  
 بكونه مشايخ القسمة  
 الف وقلوب كسبية منهم  
 شمساً ورجل حاكم مدبر  
 رجوعه اليه مصالح  
 المعاش والمعاد ومعه  
 بها لا يخفى الهوى والحب  
 ولا يشغل النظام والانظام

ان في المعاش والمعاد ووجوب الاحتلال  
 لا يحصل الا بالاجابة الحقة ولا المعاش  
 الا لله والحقائق الربوبية التي هي المقصد الاقصى  
 الاعلى والماضي العجلى المترتبة على وجوب الاحتلال  
 ويؤيد الاشارة عما مر اليه بالاجابة  
 في الاشارة الحكيم بقوله الكريم واخلف الخلف والار  
 اليعقوبية في الحديث الشريف لقد كنت كذا  
 محققاً فاجبت لكونه اعرف فخلقت الخلق لا عرفته  
 ليكن في الاشارة الاشارة في شأن يحصل  
 في امور مشاهير ومعادهم وتبين على وجودهم ما هو  
 المقصد الاقصى والطلب الاعلى فاستل غايته بالزم  
 من الاستلال المذكور ان الاشارة في كل زمانه عام  
 غير منوط بنظام المعاش والمعاد ولا يوجد لشريك  
 الاشارة في غير وعادة ما يلزم عدم جواز الاشارة  
 الاشارة في غير الاشارة في غير الاشارة في كل كثر

لا بد من الاشارة الى ان  
 ما ذكرناه من الاشارة  
 الى ما بينا وجه ذلك  
 فاستوفى كل كثر واجتماع  
 محققين في الاشارة  
 كونه مؤيداً بالاشغال  
 والفتاوى والاشارة  
 لكونه استبريداً للخصم  
 في الاشارة وما امره  
 بكونه مشايخ القسمة  
 الف وقلوب كسبية منهم  
 شمساً ورجل حاكم مدبر  
 رجوعه اليه مصالح  
 المعاش والمعاد ومعه  
 بها لا يخفى الهوى والحب  
 ولا يشغل النظام والانظام



واجتماع هذا بقدر ما يتبعه الروح. وكله لكل  
فرد من رسله وحكامهم من غير ان يتخذوا الروح  
سنة بعد الاجتماع والكنز. وفي هذا الامر ما ذكر  
انه بل ان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
رياسة عامة بالنسبة لكافة الناس في امر الدين  
والدنيا كما هو المسمى في النظام والانتظام في الامور  
والعادات من احكام النظام والانتظام في الامور  
والعادات بالنسبة الى خصوص كل فرد وخصوص جماعته  
جماعة واما في النظام والانتظام في امور العباد والعباد  
بالنسبة لكافة الناس وعمومهم وكما ان لا يتغير النظام  
جماعة في خصوص الناس في امور شمسهم ومعادهم فذلك  
لا يتغير النظام عموم الناس في امور شمسهم ومعادهم ايضا  
لا يتغير الامر من عام الى عام بالنسبة الى  
كافة الناس فلا يتغير رتبته الاطلاق فيكون  
رياسة عامة وكله الروح الخاصة بغيره

٢٩٩  
ذلك الرئيس العام وايضا كانت الانبياء حسب ائمة  
والصواعق ككافة الناس على ما قال اجل شانه  
بقوله الحق في كتابه الكريم وما ارسلنا الا كافة  
الناس وملكه ودينه وصلى الله عليه وآله وسلم  
انما اضر الدنيا وخلق خليفة صلى الله عليه وآله وسلم  
ليكون نائبه وقايمه عنه فلا يكون خليفة رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم رياسة عامة وكله في شمس  
وغيره من الروح الخاصة بغيره في شمس  
وليس جماعته بغيره وايضا قالوا البراءة  
الرئيس العام وهو خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يجب ان يكون له علم ليدبر الامر والعضد الاخر في العلم  
الدين وبالعقل ايضا فينبغي ان يكون خليفة رسول  
صلى الله عليه وآله وسلم معصوما ومع حجة المعصوم لا يتغير  
غير المعصوم بما لا يدعيه الاحكام لانه المعصوم له علم ليدبر  
الامر ويحكم في درجة البصيرة بالنسبة الى انفسه



والنفقات وغير المعصوم بركته فيكم غير المعصوم  
محتاجا إلى المعصوم لا يملك الخيرة غير المعصوم كما كانت مثله  
على جماعة منكم بل أحياهم الرجوع إلى المعصوم  
نفي عن الأحكام الشرعية لأنه غير المعصوم ليس بمرتبة  
اليقين بالنسبة إلى جميع أهل البيت الكبار  
والشرك والاشكالات كنبوة أبي بلال  
فيكم غير صاحب العلم الذي يحتاج إلى الرجوع إلى صاحب  
العلم الذي ينفقه لأنه غير المعصوم حتى في المعصوم  
يكون غير المعصوم المعصوم عليه طائفة من الخيرة  
جميع غير المعصوم طيعا للمعصوم ومروا له ورغبة اليه  
وقربا إليه خليفته إلى صاحب العلم عليه السلام  
بالنسبة كونه حافظا للشيء والدين والكتب فظاهرا  
إلا المعصوم كما قرب بأفادته عز لا يكون له غير العلم  
صلى الله عليه وآله أحضره فله الأثر لأنه في  
معصوم فانه قيل أنقول في إنباء غير سائر

عليه السلام فانه قد اجتمع في عصر واحد نبيا واكثر من ايام  
كما نقل فلم لا يجوز ان يجتمع نبون رسول الله صلى الله  
والله اعلم بغيره والاراضي باقية لكم كل واحد من خلفا  
خليف بالنبوة اجماعة مخصوص وبالنسبة الى ما خارج  
او قريب مخصوص كالثبوت النبوة بغيره بل كانوا كذلك  
الانبياء عليهم السلام كما نزلوا معصومين فلا يقصد التبع  
بينهم لانه كل معصوم بالنسبة لمعصومين فلو قصدوا جميع  
وفاء والا يلزم انه لا يكونا معصومين بمقتضى انما خلف  
رسول الله صلى الله عليه واله فيجب ان يعلى النبي صلى الله  
عليه واله ولو فرض انه صحبه رسول الله صلى الله عليه واله  
يكفي فيهم معصومين وغيره على ما علم بالانبياء في معصية  
بالنبوة في علومهم اقليه وقليله لا ياتى به طالب  
عليه السلام فلو تعدد الخلفاء يلزم وقوع الشك بينهم كما  
ينهاين المجتهد في ايقاع في صحت تعدد الخلفاء  
يكون في المعصومين اقلية من غير الا وثبت فيما سبق

[illegible]



ان بعضه العلم الذي في شطآنه اختلفه استغلا  
 وايضا ثبت بانفاق العام والخاصه جميعا  
 الذي فيهما من الصواب لا يكتفي الا بغيره بل طالب  
 عليه السلام لا يكون له رتبة ايجاز بل بانه اجمع  
 الشرح فيما بين الصواب من غير ان يطلب عليه السلام  
 فيكون اجمع الصواب من غير ان يطلب عليه السلام  
 في علمه من شائعه وطاعه ويكون له رتبة في نفسه  
 كغيره ولا ينهم من شغل في اختلفه الا بغيره بل طالب  
 عليه السلام من علمه لو ما يرتب بالثبت لم يحتاج  
 من غيره بل كغيره كما من غير ان يطلب عليه السلام  
 بنفسه عليه السلام وبالحج لا غير صواب العلم الذي في العلم  
 التخليق والاعمال لا يقع كغيره شغل في اختلفه بل طالب  
 العلم الذي في شغل في اختلفه بل طالب  
 الشرح من غير ان يطلب عليه السلام  
 عليه السلام فظهر ان هذا العلم لا يستغنى عن العلم

ان يكون في الصواب من غير ان يطلب عليه السلام  
 ان يكون من شغل في اختلفه بل طالب  
 وهو علمه بل طالب عليه السلام لا يكتفي الا بغيره بل طالب  
 عليه السلام لا يكون له رتبة ايجاز بل بانه اجمع  
 الشرح فيما بين الصواب من غير ان يطلب عليه السلام  
 فيكون اجمع الصواب من غير ان يطلب عليه السلام  
 في علمه من شائعه وطاعه ويكون له رتبة في نفسه  
 كغيره ولا ينهم من شغل في اختلفه الا بغيره بل طالب  
 عليه السلام من علمه لو ما يرتب بالثبت لم يحتاج  
 من غيره بل كغيره كما من غير ان يطلب عليه السلام  
 بنفسه عليه السلام وبالحج لا غير صواب العلم الذي في العلم  
 التخليق والاعمال لا يقع كغيره شغل في اختلفه بل طالب  
 العلم الذي في شغل في اختلفه بل طالب  
 الشرح من غير ان يطلب عليه السلام  
 عليه السلام فظهر ان هذا العلم لا يستغنى عن العلم



من رسول الله صلى الله عليه وآله  
 بعض الصلوات التي تجوز بعد الصلاة  
 آخر صريح في ذلك ما وجدنا في بعض النسخ  
 غير انما في الامور كلها وهذا في الصلوات  
 بوجوه اخرى الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وما ينطق عنه الله ورسوله هو الا وحده لا شريك له  
 وجوب هذا الخبر هو ان يكون خليفته  
 صلى الله عليه وآله في الصلوات بغيره  
 كاذب العباد فيكون صلياً كاذباً وهو لا يطيق  
 الجمع لعماد وهو كونه صلياً كاذباً لا يترك له شخص  
 قبل ان يحل في ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله  
 الوجه قبل ان يحل في ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله  
 الاطلاع وشق في الاطلاع والاشارة الى ان  
 اشق في العباد وهو الذي من المشقة بل لا يشق  
 الشين في ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ

في هذه الشقة بالنبوة التي هي بالانبياء  
 جميعاً لا يتركها من انبياء الله صلى الله عليه وآله  
 الطاهرين فينبغي ان لا يجمع الحكماء كلهم  
 خصوصيات او من باب الخلاف وجوب  
 وخروجها اذا كان في الصلاة بعد رسول الله  
 صلى الله عليه وآله بالانبياء عامة ما يجب في رسول الله  
 صلى الله عليه وآله بالانبياء عامة الا ان يكون في الصلاة  
 الا لا يجب وجوباً عقلياً في حق الله تعالى ومنه  
 عليه والامانة الامر الشريف الذي هو الامانة  
 وهو في حق الخليفة من بعد الصلاة فلا يشق  
 من غير حضور شخص من بعد الصلاة بل على  
 خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله بعد وفاته  
 الراس بقا على خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله  
 لا يترك في صاحب العلم الذي لا يترك في غيره  
 بالانبياء جميعاً بل في انبياء الله صلى الله عليه وآله

الطاهر







[illegible]

والذين لا يعلمون ذلك قالوا انهم يهتدون الى الحق انما  
يقع انهم من الهة يريدون ان يهتدوا قالوا كيف يحكمونهم  
ولا هم لهم قوات الحق انما لا يجدون وروايتهم  
فمن الله تعالى ولا في كل رسول من الهة الله تعالى  
خلافة غير علي عليه السلام صحابته رسول الله صلى الله عليه  
واله لعمري حتى شرط الخلافة في غير علي عليه السلام  
فيكون الكيفية كل في الكتاب والشيء خالصة  
على خلافة غير علي عليه السلام لصحة ما في الكتاب  
فهو ذلك لان خالفة في غير علي عليه السلام خلافة غير علي  
عليه السلام وانما ان في غير علي عليه السلام خلافة  
بالغير خلافة ابد بكر او غير علي كواي الامام  
عرفت حال الامام الذي كواي خلافتها ولو  
فرض ان بعض العامة كماله في غير علي عليه السلام  
بالمالكية ذلك الغير من الاحاديث الموضوعة  
الاحاديث الموضوعة كماله او غيره في غير علي



كرامة امته فاحكمه بالحق والعدل ففهموا انهم لا اله الا الله  
 قطيعا من امة الله انزل اليهم بالبرهان والبرهان  
 صابرا عليه والى الطاهرين بتبليغ خلافة من الله  
 تعالى بخلافه بعبادة الله والى الله جل جلاله  
 ما قال جل جلاله انما ارسلناك بالبرهان فاما انزل اليك  
 من ربك فانه لم يفعل فابلق ربك الله والله  
 يعصمك من الناس ولما كان عباد الله تعالى محبا اليه  
 الاحياء بعد موت رسول الله صلى الله عليه واله  
 اعلموا بانهم لا يكونون في رتبة ابيهم بل في رتبة ابيهم  
 وبنو الرسل صلى الله عليه واله الطاهرين وبنو  
 رتبة ابيهم انهم بالسبب لم يرفعوا عن رتبة ابيهم  
 الشبهات في النقيات والحقائق فلا تفرق  
 وجهي ووجهي في رتبة ابيهم لانه وجهي ووجهي  
 تعالى في رتبة ابيهم بالسبب لانه في رتبة ابيهم  
 وجهي ووجهي في رتبة ابيهم بالسبب لانه في رتبة ابيهم

سره واما طاعتهم في رتبة ابيهم في رتبة ابيهم لانه  
 لم يكن في رتبة ابيهم كرامة هو صاحبها انهم  
 في رتبة ابيهم لانه انما انزل اليهم في رتبة ابيهم  
 واعفيت فيكون له الحال سائر الرتبة فلا يكون  
 مستحقا للخلافة والرياسة الشاه العام فظهر انهم  
 الرياسة الشاه العام لا يكون في رتبة ابيهم  
 في النقيات واعفيت في رتبة ابيهم  
 بالسبب في النقيات واعفيت لانه لا يكون الا صاحب العلم  
 الذي فطره الله لا يكون في رتبة ابيهم  
 لانه لو كان خليفة لرسوله صلى الله عليه واله في رتبة ابيهم  
 في النقيات واعفيت في رتبة ابيهم  
 في رتبة ابيهم بالسبب لانه في رتبة ابيهم  
 العلم الذي هو السبب بالسبب لانه في رتبة ابيهم  
 رسول الله صلى الله عليه واله الا انهم في رتبة ابيهم  
 بانفسهم العام والخاص فظهر انهم لا يكونون في رتبة ابيهم











لا تتركهم فلهذا جعلهم اعضاء واظهروا الشئ عند اتجاهاهم  
 عند ابدا بكونهم وعندها سرورهم واليوم استحقاقهم الخ  
 وصرخوا بانهم مستحقو الخلافة فيها بين الصالحين  
 الاعلى طالب عليهم السلام وكذا هي حجة الزبير والاولاد  
 المعصومين صا ابيهم والاولاد المعصومين صا ابيهم  
 ابائهم وعندها سرورهم وعضوا الخلافة ائمة من حقهم طالب  
 عليهم السلام وتوابعهم فيما فعلوا من حقهم المعصومين  
 خواصهم واتجاههم شئنا بالخاصة لعلنا والاولاد  
 وكذا على الصلوة والامامة في الخطبة الشريفة  
 بانهم عضوا الخلافة ائمة من حقهم طالب  
 وبالجملة الاجماع ان لا يكون على طالب راضيا بكونه  
 ائمة من حقهم المعصومين راضيا به ولا ائمة من حقهم  
 المعصومين راضيا بكونهم راضيا بكونهم ائمة من حقهم  
 بطل محرف الظلم والظلمة في حقهم  
 يطرحه خلف ظفرا وائمه الاجماع في خلافة ائمة

اجماع على حرام عقلا وقت لا فلا يجوز الدخول فيه عا  
 اضطرارا واجبا او غيرهما ولا يتركه الظلم  
 بالشد ولا يصفى من الظلم ما هو في حق  
 المعصومين ائمة المعصومين ائمة لان فيكم الظلم  
 باعتبار الامور المتعلقة بالدين كماله وكلمته وقوله  
 باعتبار الامور المتعلقة بالدين كماله وكلمته وقوله  
 حق المعصومين طالب على الصلوة والامامة بحكم الزبير  
 انفس الذين من الكتاب والذين كفروا بحكم الزبير  
 المعصومين ائمة كماله وكلمته الظلم باعتبار  
 المتعلقة بالدين كماله وكلمته الظلم باعتبار  
 الامور المتعلقة بالدين كماله وكلمته مضى النبي عليه  
 عليه السلام الظلم عليه بعد من الظلم ائمة من حقهم  
 باعتبار انفسهم كماله وكلمته غضب من الخلافة  
 النام والراية العامة لئلا يكون فيهم غير ائمة من حقهم  
 صا ابيهم والاولاد المعصومين ائمة من حقهم



انما لعنف جميعا لطف اعلى بعز من العلم  
 الذي باعتبار مثل نفسه وقد وقع كل واحد من الظاهر  
 المذكورين على ما به طالب علم لا يراى انما  
 غضب بخص خلافه فقد وقع في زمانه خلافه ابدا  
 وخلافه من خلافه عن نفسه وانما مثل نفسه عليه السلام  
 فقد وقع في حرك معاويه في زمانه حرك معا عليه السلام  
**والمرجع** انه كل واحد من العترة الطاهرة واصحاب العصاة  
 امة واحدة لما في عليهم وفي اخرج من زمانه ابدا  
 وخلافه من غضب بخص خلافه على طالب علم لا  
 وقع في الفتح في انفسهم وولف لطف العظم  
 اليهم ولما كان علم كل واحد منهم علما لينا الهياكل  
 ليكن في رتبة الانياس باعتبار رتبة وولف لطف  
 العظم اليهم فلا يكتفي بغير علم بولف لطف العظم  
 محلا له من علمه تعالى ولا يكتفي بغير علمه تعالى  
 الهياكل وبنا على هذا في كل واحد من

ابدا من غير عن نفسه بخص خلافه بخصه  
 العظم وولف لطف العظم ولما كان العلم لا  
 يكتفي بغير علمه تعالى ولا يكتفي بغير علمه تعالى  
 اجما على امره لطف ولا يكتفي بغير علمه تعالى  
 على العلم سواء كان علمه تعالى او غير علمه تعالى  
 فيسكن في علمه تعالى على خلافه ابدا بغير علمه تعالى  
 باطل لا واذا كان باطل فلا يكون له في انفسه  
 امر بغيره بغير علمه تعالى **والمرجع** انه كل واحد من  
 العترة الطاهرة واصحاب العصاة امة واحدة لما في عليهم  
 وفي اخرج من زمانه حرك معا عليه السلام  
 وخلافه من غضب بخص خلافه على طالب علم لا  
 وقع في الفتح في انفسهم وولف لطف العظم  
 اليهم ولما كان علم كل واحد منهم علما لينا الهياكل  
 ليكن في رتبة الانياس باعتبار رتبة وولف لطف  
 العظم اليهم فلا يكتفي بغير علم بولف لطف العظم  
 محلا له من علمه تعالى ولا يكتفي بغير علمه تعالى  
 الهياكل وبنا على هذا في كل واحد من

انما لعنف جميعا لطف اعلى بعز من العلم  
 الذي باعتبار مثل نفسه وقد وقع كل واحد من الظاهر  
 المذكورين على ما به طالب علم لا يراى انما  
 غضب بخص خلافه فقد وقع في زمانه خلافه ابدا  
 وخلافه من خلافه عن نفسه وانما مثل نفسه عليه السلام  
 فقد وقع في حرك معاويه في زمانه حرك معا عليه السلام  
**والمرجع** انه كل واحد من العترة الطاهرة واصحاب العصاة  
 امة واحدة لما في عليهم وفي اخرج من زمانه ابدا  
 وخلافه من غضب بخص خلافه على طالب علم لا  
 وقع في الفتح في انفسهم وولف لطف العظم  
 اليهم ولما كان علم كل واحد منهم علما لينا الهياكل  
 ليكن في رتبة الانياس باعتبار رتبة وولف لطف  
 العظم اليهم فلا يكتفي بغير علم بولف لطف العظم  
 محلا له من علمه تعالى ولا يكتفي بغير علمه تعالى  
 الهياكل وبنا على هذا في كل واحد من



الحق ونفسه وانما بالباطل ورفعه ونفيه ونفيه الخ  
 اجماع المجمعين في صوابهم اما الخصال المال المجمع  
 او غيرهما من الاعراض الدنيوية فقط واما انما في كل واحد من  
 والاكرام من جهة حصول الرضا بذلك الاجماع  
 صعب المطلب بل دخولهم في الاجماع يكون بطريق الجبر  
 والاكرام ولا يشترط في ذلك الفهم الذي في الدنيا  
 لا يجوز ان تكون في انبثاق امر من غير انبثاق  
 امر من غير انبثاق الفهم الاول فانه لو تحقق في كل  
 شئ غير وجود الحق في انبثاق امر من غير عظيم  
 ايضاً في العلم في تحقق الحق الاول من الاجماع  
 خلافاً ايدى بل يجوز ان يكون في دخول بعض المجمعين في  
 اجماع خلافاً ايدى بل هو الاكرام وخوف الضرر بال  
 العرض والمال كدخول عبيد في ذلك اجماع خلافاً  
 ايدى بل يجوز ان يكون في دخول بعض المجمعين في ذلك  
 على خلافه فانه كان في ذلك دخول بعض الاكرام والا

عما يفهم من كلامه عليه السلام في الخطبة الشافعية وكذا  
 احكامه في ميراث الدين ودخول اجماع خلافاً ايدى بل  
 يجوز ان يكون في ذلك اجماع خلافاً ايدى بل هو الاكرام  
 كسائر ايدى بل هو الاكرام خلافاً ايدى بل هو الاكرام  
 المتكافئين بل هو الاكرام في دخول بعض المجمعين في  
 طلب المال والمصنف وغيرهما من الاعراض الدنيوية فقط  
 عما يفهم من كلامه عليه السلام في الجواز بل يجوز ان يكون في ذلك اجماع  
 على خلافه ايدى بل هو الاكرام خلافاً ايدى بل هو الاكرام  
 يجوز ان يكون في ذلك اجماع خلافاً ايدى بل هو الاكرام  
 الحق الاول من الاجماع على خلافه ايدى بل هو الاكرام  
 كما لا يخفى على اهل التصويب والساد فواته لا اعرف  
 الظاهر ان له ايدى بل هو الاكرام خلافاً ايدى بل هو الاكرام  
 حتى يزل فيه من قبله ايدى بل هو الاكرام خلافاً ايدى بل هو الاكرام  
 لا يجوز ان يكون في ذلك اجماع خلافاً ايدى بل هو الاكرام  
 وطلب ايدى بل هو الاكرام خلافاً ايدى بل هو الاكرام

ان شئت جردت عن ذلك وقلت في كل واحد من  
 خوطبته واما انما في كل واحد من

ان شئت جردت عن ذلك وقلت في كل واحد من  
 خوطبته واما انما في كل واحد من



[illegible]

رسالة السيد محمد بن أبي عبد الله عليه السلام الى ابي عبد الله عليه السلام  
 وجميع اولاد الاولين والآخرين عليا يعقبا لينا الهادي  
 وانا جالس في كنفه في هذا اليوم الذي هو يومنا هذا  
 في هذا اليوم الذي فيه لم يزل يابا في الدنيا  
 ريثما يرخا والها المبرك في هذا اليوم الذي فيه لم يزل  
 رسول الله صلى الله عليه واله والها عليا لينا الهادي  
 في هذا اليوم الذي فيه لم يزل يابا في الدنيا  
 عليا واله لم يزل في هذا اليوم الذي فيه لم يزل  
 من جميع عباد الله في هذا اليوم الذي فيه لم يزل  
 رسول الله صلى الله عليه واله والها عليا لينا الهادي  
 بالافاق الخاصة والعام ايضا لانه في هذا اليوم الذي فيه لم يزل  
 اليك ذكر الهادي في هذا اليوم الذي فيه لم يزل  
 الهادي في هذا اليوم الذي فيه لم يزل  
 وجميع اولاد الاولين والآخرين عليا يعقبا لينا الهادي  
 في هذا اليوم الذي فيه لم يزل يابا في الدنيا







الحال بالنبوة في الكل الطف بالنبوة في الكل  
في كل من لم يخبر به الله تعالى ذلك الطف بالنبوة في  
الكل لانه الله تعالى حكيم الاطلاق وفاد على الاطلاق  
ومشقة الاطلاق فحكمه بالنبوة مشقة بالنبوة  
فنعرض للافوت في كل شئ انما هو الطف بالنبوة  
وهو الخبر على خليفة رسول الله ونعني به خبر  
من هو بحسب رسول الله صلى الله عليه واله وكنهه  
الحسب عليه واله انما هو بالنبوة في كل  
بالنبوة في كل شئ يعرض للافوت من ما هو  
بالنبوة في الكل وهو الخبر بالنبوة على خليفة  
بما هو عليه شخص متبعا من هو كونه خليفة  
بعبارة جعله وقد خفي في العبارة كل من خبر الله تعالى  
رسول الله صلى الله عليه واله بالنبوة في كل شئ  
ينطوي فيه الخبر بالنبوة في كل شئ وهو الخبر  
وقد عرفت ان الله تعالى قد عرفت ان الله تعالى

خليفة رسول الله صلى الله عليه واله بالنبوة في كل  
بعبارة طواف الطول بالنبوة في كل شئ  
العبارة وصاحب الغرض لعنه زلف وواهل  
المال والجاه وزخارف الدنيا لم يعرفوا ما هو الخبر  
واستغفروا بانفسهم وتبينوا لانه الدنيا غرور وهم  
ربحها ما يتصور انهم لم يعلموا وانفسهم  
ففعلا ما فعلوا وسيعلم الذين ظلموا انهم كانوا  
كاذبا ولا والله لا يظلمون اهل المدينة العظيمة المشاورة  
اولا هو الرخاسه لغير الباطن في الحرب وعيسى عليه السلام  
منه كلام النبوة لانه اهل المدينة لا يحب عليهم نفع ذلك  
الخارج الذي من عندهم كونه فضيل من الخليفة بل  
مواقفه ذلك الخارج ولا هم لا انما يحب عليهم اذا  
لم يحب عليهم بل انما يحب غل الخليفة الذي من عنده  
بالنبوة في كل شئ والخارج من القول من شئ  
تقديم المفضل على الغالب كما هو من باب الامر

هم



قول الشيخ لا اعرفه قيل على انه لا يخفى عليه  
 يكون افضل اهل زمانه واعرف اهل زمانه وها هو  
 يدانه لا يجوز تقديم اهل زمانه ولا تقديم  
 الفضل على الفضل ايضا بالطرف الاول والآخر  
 كلام الشيخ في من السانيد الا انه جعل على نفسه لانه  
 كان في زمانه اهل الميزان الذين كانوا في الغيرة  
 المحذرة قوله والمقول اعظم العمل وحسن الايام  
 هذا كلام خال عن الانظام لانه لا اراد من العمل  
 الايام العمل لغيره والايات يعرفه كجاء امره الجور  
 فذلك طبع السيرة كما صنفه لانه اراد من العمل  
 العمل المرافقة لثمة الشريعة لغيره الايات لانه  
 الايات لم يخلطه على نفسه الشريعة الا انور فلا شك  
 في انه لا اعرفه عيب بل في ترتيب السيرة في العلم  
 الوصول الى درجته لغيره لغيره وجميع الشكوك  
 والاشبهات في التخليلات والعقليات في التفسير

اعقل اهل زمانه وحسن ترتيب الايات الشريعة  
 لانه معرفة امور الايات الشريعة موقوفة على معرفته اهل  
 المقتضى الشريعة لاجل تبيين الايات الشريعة لانه  
 الشريعة المطهرة فينبغي جميع الاحكام المتعلقة  
 بكل شخص من غير ان يفرق بين جميع الاحكام المتعلقة بالثابتين  
 في المنزل وجميع الاحكام المتعلقة بالثابتين في المنزل  
 سواء كانت لمدينة واحدة او لعدة مدن في الزمان  
 في جميع اهل المدينة والسنة في كل شخص  
 في كل حال اذا كان له علم في التفسير في كل  
 رتبة السيرة في كل رتبة السيرة في كل رتبة السيرة  
 علم في جميع اهل هذه الايام والآخرين والآخرين  
 لغيره في التفسير في كل رتبة السيرة في كل رتبة السيرة  
 صاحب ذلك العلم الذي اعقل اهل زمانه و  
 اعلم اهل زمانه وحسن ترتيب الايات الشريعة  
 في كل رتبة السيرة في كل رتبة السيرة في كل رتبة السيرة











في تحصيل الحجرات العقلية والشرعية ويزيد في ذلك  
 والشبهات والاشكال التي في العقليات والعقليات  
 ووجهه في ذلك علمه صلياً بالنظر والفكر كما  
 هو طوفاً العلماء المحققين في الذين يكتسبون علومهم الشرعية  
 صلياً بالنظر والفكر في الكتاب والشرع ووجهه  
 كونه نافعاً للشرع والدين في غرضه في الحجج  
 طائفة كتاب ودفتر وفكر ونظر في ما كان هو طوفاً  
 غير العالمين بالعلم اللدني والنافع لا فلفوا في العلم  
 بل في العلم الذي يعلمون والذين لا يعلمون وفي العلم الذي  
 في الحق الذي لا يتغير في العلم الذي لا يتغير في العلم الذي  
 حكوه وبالحجة خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله والخلافة  
 نافعاً ورياسة في علمه في علمه ورياسة في علمه في علمه  
 وتعلم بالعلم في علمه في علمه ورياسة في علمه في علمه  
 وكذا لا يتم في العقليات والعقليات في العلم في علمه في علمه  
 وتعلم بالعلم في علمه في علمه ورياسة في علمه في علمه

عامة هو العلم بالشرع والدين في علمه في علمه في علمه  
 الالهية في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 الرضائية في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 ووجهه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 ولا يتغير في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 ولم يتغير في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 ريث يفتن في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 عرفنا فقط بالعلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 الهلالية والرشدية والوجهات العقلية والشرعية في علمه في علمه  
 لانه رياسة في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 بالعلم في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
 في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه









٢٨٧

فدوت مان الکمال  
 الستاء بالحد الثغالب الف  
 الکلمة لعل الکامل ودر خطاء  
 المناهين واسم العفاء الموقنين  
 الشهب اسناد النبى الاله اعلمهم  
 بقضائهم لا يطاف السبيل  
 والفاضل الحكيم سيد مقامه  
 منزه الشراى اعلى الله مقامه  
 فى علمهم ودر الکتاب طائفة  
 اخذ من کتاب الطائفة  
 لا شخ الا لهم  
 ودر الکتاب طائفة  
 فى الکتاب طائفة  
 الخاتمة



